الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

المجال الفلاحي في المناطق الصحراوية بين الواقع وآفاق التنمية الإقليمية

– دراسة حالة ولاية بسكرة –

اختصاص: تهيئة إقليمية

من طرف: رحماني أحمد الشريف

بعنوان:

الدكتور: نواري سويهر تحت إشراف الأستاذ

السادة الأساتذة أمام اللجنة المكونة من علانية بتاريخ 2014/09/30. تمت المناقشة:

- ا.د مسعود بلعباس أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بومدين.....رئيسا
- ا.د نواري سويهر أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بومدين.....مقررا
- د.محفوظ زيان أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين.....ممتحنا
- د.ليلى عباس أستاذة محاضرة بجامعة هواري بومدين..... ممتحنا

فهرس المواضيع

المحتويات	الصفحة
الإهداء.....	أ
شكر وعرفان.....	ب
فهرس المحتويات.....	ت
فهرس الجداول.....	ح
فهرس الخرائط.....	خ
فهرس البيانات.....	د
فهرس الصور.....	ذ
1- مقدمة عامة.....	05-01
2- مفاهيم عامة.....	15-06
الفصل الأول:	
الدراسة الطبيعية لولاية بسكرة	
الموقع الجغرافي و الحدود الإدارية.....	16
1.جيولوجية المنطقة.....	18
2.جيومورفولوجية المنطقة.....	26
3.التضاريس.....	27
4. التربة.....	31
5. الهيدروجيولوجيا.....	34
1.5. الشبكة الهيدوغرافية.....	35
6. المناخ.....	37

الفصل الثاني

الدراسة البشرية لولاية بسكرة

1.الخصائص الإجتماعية 46

1.1 تطور السكان..... 47

2.1 .كثافة السكان..... 49

3.1 .تقدير نمو السكان..... 50

4.1.التركيب العمري و النوعي للسكان..... 51

5.1. التركيب الاقتصادي للسكان..... 53

6.1. توزيع السكان..... 56

2.الخصائص الاقتصادية للسكان..... 57

1.2 .الخصائص الفلاحية..... 56

2.2. الخصائص الصناعية..... 64

3.2. البنية التحتية..... 67

4.2. الخدمات العامة..... 77

الفصل الثالث:

عوائق التنمية الفلاحية لولاية بسكرة 92-77

تمهيد..... 85

1.العوائق الطبيعية..... 85

1.1. التضرس..... 86

2.1. الفيضانات..... 86

3.1. مشكلة الرياح..... 87

4.1. ملوحة المياه..... 87

5.1. ملوحة التربة..... 88

6.1. تطرف المناخ..... 88

7.1.التعرية المائية..... 89

8.1. مشكل داء اللشمانيا..... 89

2. العوائق البشرية..... 86

1.2. نقص التوجيه الإداري..... 90

2.2. إنعدام التسويق الزراعي..... 90

3.2. تدني وضعية الطرق..... 91

4.2. نقص الكهرباء..... 91

5.2. الوضعية البيئية (النفايات الصلبة و السائلة)..... 91
6.2. مشكل الأمية..... 92
7.2. إنعدام طريقة البزل..... 92

الفصل الرابع

آفاق التنمية الإقليمية لولاية بسكرة 105 -92

تمهيد..... 96
1.عناصر الخطة الإستراتيجية..... 96
2.مجال البنية التحتية و الخدمات..... 96
3.آفاق التنمية الإقليمية المقترحة..... 98
4.أثر إستخدام الإستراتيجيات المقترحة..... 108

النتائج و التوصيات 110 -109

1.النتائج..... 109
2.التوصيات..... 110
خلاصة عامة..... 117-114
قائمة المراجع..... 121-118

مقدمة عامة1-

إن البعد الاقتصادي للمجال الفلاحي أصبح واضحا في كون الأرض الفلاحية هي مصدر الثروة الغذائية، وهي السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي، والمحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، فالإطلاع على النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي لبلد ما يكون بمعرفة نظام استغلال الوسط الفلاحي، فتحقيق التنمية يكون مدروسا حسب التوجه السياسي والإيديولوجي للمجتمع.

إن تهيئة المجال الفلاحي عبارة عن إستراتيجية تهدف إلى تجديد الرؤية تجاه العالم الريفي ورسم معالمه بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية واجتماعية قوية وخاصة في المستقبل والمؤسسات الملتزمة بسياسة العمل على إدراج طرق جديدة ومناهج تؤهل وترافق و تدعم طاقات السكان تنمية الإقليم،

أن المفروض فمن المتبعة في تهيئة الإقليم التنموية خلفيات الإستراتيجية كانت مهما أنه القول يمكن يهتم باستغلال الموارد الطبيعية ليؤثر بعدها الذي الوسط باعتباره معتبرة، بأهمية يحضى المجال الفلاحي المجالات في تحصل التي هو بالتغيرات تأثره إلى إضافة كبيرة، بدرجة الأخرى و في تنمية القطاعات .الأخرى الحضرية منها والصناعية وكافة الخدمات

فإذا كان توفير المنتجات الغذائية يتحقق بفعل الإنتاج الفلاحي فإنه من المهم إقامة إستراتيجية فلاحية متكاملة ضمن منظور شامل يرمي إلى تحسين مستويات التماسك وضبط تنظيم و تسيير المجال الفلاحي وفق الأهداف المسطرة. ومنه فالفلاحة هي التي تنتهج رسم معالم إستراتيجية لمواجهة أزمة الغذاء وبالتالي تنمية الإقليم، فالاعتماد على الذات مبدأ من المبادئ الأساسية والضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجسد هذا المبدأ في بناء إستراتيجية على تشجيع الاعتماد الذاتي الوطني بالاستغلال الفعلي لكافة الموارد الطبيعية المتاحة والاستغلال الأمثل للمجال الفلاحي وبالتالي التحرر من التبعية الاقتصادية.

أهمية البحث:

للقطاع الفلاحي في مجال والإستراتيجية الاقتصادية الأهمية تنحصر أهمية هذه الدراسة في إبراز التي الأساسية والمعوقات صحراوي يتميز بخصائص جغرافية متطرفة و تشخيص الإمكانات المتاحة القطاع يعرفها التي من المشاكل الحد أو بإزالة كفيلة تنموية إستراتيجية هذا المجال ووضع يعاني منها وتحقيق الغذائية التبعية حدة من في التخفيف الأساسي دوره يلعب الحيوي هذا القطاع جعل بغية الفلاحي المحروقات ومنه المساهمة في تهيئة الإقليم. خارج الصادرات وتنويع الأمن الغذائي

أهداف البحث:

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو إبراز المجال الفلاحي الذي يعتبر النقطة الأساسية لتجسيد التنمية المستدامة ،من خلال تطبيق خطة التنمية الفلاحية التي تهدف إلى:

أ- التوسع الأفقي و يعني زيادة مساحة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي وتحسين وسائل الري والصرف واستخدام الآلات الحديثة.

ب- التوسع الرأسي ويقصد به زيادة الغلة الزراعية للأرض وتحسين إنتاجيتها. ويتطلب ذلك اختيار تقاوي بذور عالية الإنتاج، وتسميد الأرض ومقاومة الآفات الزراعية، مع التركيز على رفع كفاءة وإنتاجية العمال الزراعيين.

ت- اختيار أفضل المحاصيل الزراعية وأكثرها إنتاجاً. ويتطلب ذلك دراسة وحصر خصائص عناصر البيئة الطبيعية من مناخ ومياه وتربة، والتي يمكن على أساسها اختيار أنسب المحاصيل التي يمكن زراعتها في الإقليم.

ث- التعرف على العوامل الجغرافية المؤثرة في العرض والطلب الفلاحي بإقليم الدراسة وإبراز دورها في دفع عجلة التنمية الفلاحية به.

ج- التعرف على حجم التسهيلات الفلاحية المتوفرة في إقليم الدراسة وسبل تطويرها.

ح- التعرف على واقع المجال الفلاحي وتحليل ذلك الواقع وإبراز خصائصه والعوامل المؤثرة فيه.

خ- التعرف على واقع التخطيط الفلاحي وإبراز سماته ودور الدولة في النهوض به في ولاية بسكرة.

د- التعرف على المشكلات التي تواجه الفلاحة في ولاية بسكرة وصولا إلى وضع الحلول والمقترحات التي تسهم في تطويرها مستقبلاً.

ذ- تحديد الخطط والسياسات التي يمكن أن تتجه إليها التنمية الفلاحية المستقبلية في ولاية بسكرة.

أهمية الدراسة:

ر- تتلخص أهمية الدراسة في أنها:

- تزود المكتبة الجزائرية بالدراسات المتخصصة في مجال التخطيط الفلاحي للإقليم.
- تنبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها بأهداف التنمية الفلاحية التي تسعى الدولة إلى تهيئة عوامل نجاحها.
- تسهم في تقديم رؤية جغرافية لتخطيط مجالات ريفية في إقليم صحراوي، مما يوفر أساسا علميا يساعد الجهات المختصة على اتخاذ قرار التخطيط الملائم لتحويل الإمكانات الفلاحية التي تتمتع بها إلى قوة اقتصادية تخدم أهداف تنميتها.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن لنا حصر إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هو واقع النشاط الفلاحي في منطقة البحث وما هي الإستراتيجية اللازمة للنهوض بهذا المجال ليساهم في الاقتصاد والتنمية الإقليمية على المدى البعيد؟

وتنبثق من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية منها:

1. أين ينحصر المجال الفلاحي في منطقة الدراسة وما هي أبعاده البيئية ؟
2. كيف يمكن تحسين الموارد الأساسية و استعمالها استعمالا رشيدا ؟
3. كيف يمكن تحسين الإنتاج بمختلف أشكاله ؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على ثلاثة فرضيات، تم تحديدها بعد الرجوع إلى الإشكالية المطروحة وكذلك أهداف الدراسة، على النحو التالي:

1. يضم إقليم بسكرة مجالات فلاحية عديدة تمتاز بخصائص جغرافية متنوعة طبيعية وبشرية تسهم في تحقيق أهداف تنميته.

2.يمثل نقص الخدمات والتسهيلات الفلاحية أعظم المشكلات التي تواجه الحيز الفلاحي في إقليم الدراسة.

3.يعتمد استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في إقليم الدراسة على مدى توافر الخطط والسياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية الفلاحية وتطوير العالم الريفي.

منهج الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع المختار لهذه الدراسة وإنه للوصول إلى الهدف المطلوب اعتمدت على ما يلي:

1- المزج بين المنهجين الموضوعي والإقليمي أي دراسة موضوع "الفلاحة" في إقليم معين "ولاية بسكرة" لكي نخرج بالحقيقة الجغرافية التي تخدم أبعاد هذه الدراسة.

2- كما قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل إلى تحليل البيانات الخاصة بالقطاع الفلاحي ووصف المجالات الفلاحية المختلفة ودراسة التخطيط الفلاحي للإقليم وذلك بتحليل الواقع الحالي و وصولاً إلى استنتاج المميزات التي تتمتع بها الأوساط الفلاحية في إقليم الدراسة وكذلك المشكلات التي تواجهها.

أسلوب الدراسة:

استخدمت عدداً من الأساليب الجغرافية منها:

1- الأسلوب الكمي وذلك لإبراز العلاقات والنتائج بدقة.

2- الأسلوب البياني وذلك لتمثيل المعطيات من خلال الخرائط والأشكال البيانية المرفقة بالدراسة.

3- أسلوب الإيضاح بمختلف الوسائل كالصور الفوتوغرافية و صور الأقمار الصناعية و غيرها من أساليب التوضيح و ذالك من أجل إبراز ملامح المجالات الفلاحية في المنطقة المختارة للدراسة

محتويات الدراسة:

اشتملت الدراسة على أربعة فصول تسبقها مقدمة عامة وإطار نظري(مفاهيم عامة) للدراسة وتعقبها خاتمة وملخص على النحو التالي:

مقدمة عامة: وتناولت موضوع الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها وأهميتها وسبب اختيارها والفرضيات العلمية لها فضلاً عن منهج وأسلوب الدراسة وكذلك محتويات الدراسة.

مفاهيم عامة: ويتناول الإطار النظري للدراسة في صورة مفاهيم لها علاقة بموضوع البحث.

الفصل الأول: يتناول الدراسة الطبيعية لإقليم البحث، من خلال دراسة الموقع الجغرافي والعلاقات المكانية، والتركيب الجيولوجي وأهم أشكال السطح المميزة، وعناصر المناخ والتربة والشبكة المائية.

الخصائص **الفصل الثاني:** ويتناول الدراسة البشرية المؤثرة في القطاع الفلاحي بإقليم البحث من خلال الاجتماعية والخصائص الاقتصادية إضافة إلى دراسة الخدمات والبنية التحتية المتوفرة بمنطقة الدراسة

الفصل الثالث: ويتناول عوائق تطوير القطاع الفلاحي في ولاية بسكرة بعد الوقوف على واقع القطاع الفلاحي في حيزه الجغرافي ومنه يتسنى لنا عمل رؤية مستقبلية له.

الفصل الرابع: ويتناول آفاق التنمية المستقبلية لقطاع الفلاحة بمنطقة الدراسة لنختم بعد ذلك بحثنا هذا بالنتائج المتوصل إليها والتوصيات التي نراها مفيدة.

2- مفاهيم عامة :

إن القطاع الفلاحي كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منهاج الاقتصاد الوطني بما يحققه من أمن غذائي وبما يساهم به من دعم للدخل الوطني قد لقي الاهتمام الأوفر بإعداد دراسات وبحوث علمية لهذا القطاع والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بشكل عام.

على هذا الأساس فإن الاهتمام بالمجالات الفلاحية يعني التفكير في وضع خطة تحقيق الأمن الغذائي ،التي تعتبر جزءا أساسيا من التخطيط الإقليمي ومدعم للقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال وضع وإعداد خطط منظمة لذلك، بدءا باستخدام الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع. لكن وبالرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي فإن الإنتاج الفلاحي لم يلبي بعد احتياجات السكان خاصة في العالم الثالث، إذ تهدد المجاعة في الوقت الراهن أزيد من 50 مليون نسمة من أولائك الذين يعانون من سوء التغذية والبالغ عددهم 840 مليون نسمة سنة 2006 م وسيزداد الوضع سوءا في المستقبل مع النمو الديموغرافي الذي يشهده العالم خاصة إذا عملنا بالتنبؤ المستقبلي الذي يوحي بوصول عدد سكان العالم نحو 9,8 مليار نسمة خلال سنة 2050 م[1]، بالتالي فالمهمة سوف تتجه إلى كيفية الإنتاج الغذائي في معظم الدول النامية وضمان الغذاء لسكانه، أي أن الزيادة الكبيرة في الإنتاج الفلاحي لابد أن تتماشى طردا مع نمو السكان. ولتحقيق هذه الهدف ينبغي رفع مستويات الإنتاج الفلاحي بواسطة الاستغلال العقلاني للمجالات الفلاحية المختلفة في الجبال والسهول والصحراء، مع تطبيق تقنيات تحسين الإنتاج الفلاحي بتطوير البحث العلمي في هذا الميدان وترشيد الفلاحين لتطوير الفلاحة والتحكم في استعمال التقنيات الحديثة.

[1] Jocelyne Hacquemand - *FAIM DANS LE MONDE ET POLITIQUES AGRICOLES ET ALIMENTAIRES : BILAN ET PERSPECTIVES*- étude du conseil économique et social, France 2008, P 23

إن التحدي الحقيقي للتنمية الفلاحية هو الزيادة المستدامة في الإنتاج الفلاحي على المستوى الزراعي، تربية الماشية ، تنمية المراعي مع الحفاظ على هذه الاستدامة للأجيال الحالية وضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة في آن واحد وهذا ما تصبو إليه التنمية الفلاحية المستدامة.

1.2 **مفهوم الأرض:**

إن الأرض مورد طبيعي وأساسي وهي أم الموارد، فالإنسان يحصل على جميع موارده منها، فهي بيت الإنسان ومصدر غذائه وبقائه لذلك فإنها بالنسبة للإنسان قضية حياه أو موت، وتعرف الأرض على أنها المساحة المحددة من سطح الكرة الأرضية، والتي تحتوي على التربة والصخور أسفلها، والغلاف الجوي المحيط بها بجميع عناصره المناخية، وكذلك الكائنات الحية التي تعيش مباشرة فوق أو أسفل هذا السطح وعليه فإن الأرض عبارة عن نظام بيئي تتداخل فيه جميع التفاعلات بين العناصر المختلفة المكونة لهذا النظام في ظل نظام مغلق تنتقل فيه الطاقة والمادة من عنصر لآخر. فالماء ينتقل خلال النظام مكونًا الأنهار والمستنقعات والبحار، وكذلك طبقات المياه الجوفية والسحب، كما أن النباتات والحيوانات، بالإضافة إلى الإنسان هي كائنات حية تشكل جزء أساسي من هذا النظام لكن الإنسان يؤثر في النظام البيئي ويحدث تغييرا فيه من خلال النشاطات التي يقوم بها.[1]

2.2 **مفهوم الأمن الغذائي ومستوياته:**

تعتبر قضية الأمن الغذا مشكلة جوهرية بل إنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، وتزايد السكان المطرد يتطلب تنمية فلاحية متطورة ومدروسة ولفهم أبعاد هذه المسألة لا بد من التعريف ببعض المصطلحات التي ينبني عليها هذا العنصر.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي وهما المطلق والنسبي، فالأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له

---

[1] مرام فراس صوالحة – استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية (دراسة تحليلية لمدينة طوالكرم) – رسالة ماجستير من جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2007، ص 10

انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، ويعرف أيضا بأنه قدرة بلد ما أو مجموعة بلدان على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين. [1]

3.2 **مفهوم التنمية الفلاحية:** تعتبر التنمية الفلاحية جزءا من التنمية الريفية ، و تركز على عملية الارشاد الفلاحي كوسيلة أساسية لتطوير القطاع ، وتعتبر الفلاحة أساس التنمية الاقتصادية التي ترتكز على أهمية مشاركة المجتمع المحلي بمختلف شرائحه، ويمكن القول بان التنمية الفلاحية هي الاستغلال الأمثل لمجالات فلاحية في مختلف الأنشطة الملائمة لها مع تطوير العائد من استغلالها بأقل ما يمكن من التكاليف والوصول إلى إنتاجية مستمرة ، ولتحقيق ذلك لابد من تهيئة وحماية الموارد الطبيعية من أراضي ومياه وغطاء نباتي وثروة حيوانية مع توجيه التغييرات الفنية للمؤسسات واستعمالها بشكل لا يضر بالبيئة و تلبي حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.[2]

4.2 **أنظمة الفلاحة الصحراوية** : إن الفلاحة في المناطق الصحراوية ، ترتكز على محورين متكاملين، يتمثل الأول في الحفاظ على الواحات القديمة التي تشكل إرثا طبيعيا هاما والذي يلعب دورا رئيسيا في التوازن البيئي والاجتماعي في الوسط الواحاتي، وبما أن الواحات القديمة تتميز بهشاشة

---

[1] سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة – معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده – مقال في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس جوان 2009، ص07

[2] منال محمد نمر قشوع – استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية " دراسة حالة منطقة الشعراوية في محافظة طولكرم"– رسالة ماجستير من جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص 24

وحساسية نظامها البيئي فإن ذلك يجعل عملية التدخل من طرف الهيئات المعنية بقطاعيه العام والخاص صعبة وهذا يؤدي إلى التدهور المستمر لهذا النظام البيئي. بينما يتمثل المحور الثاني في تثمين العقار الفلاحي ووضع خطط لتنميته من خلال تجنيد الإمكانيات البشرية والمادية،إن هذه السياسة أظهرت عجزا كبيرا بسبب الاختيار السيئ للفاعلين والنماذج غير الملائمة للاستغلال ونقص الفعالية في جهاز التسيير. وتتميز الفلاحة في المناطق الصحراوية بنظامين هما:

أ- النظام الفلاحي القديم أين كانت واحات النخيل عرضة لتدهور كبير مما يستدعى تدخل الدولة لدعم الفلاحين من أجل حتميات بيئية، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية.

ب-النظام الفلاحي الجديد، حيث واحات النخيل الجديدة التي أنشأت في إطار تثمين الأراضي الفلاحية ومختلف برامج التنمية. في هذا النظام نستطيع أن نميز بين نمطين من الفلاحة:

- النمط الأول يتمثل في توسيع واحات النخيل والتي أعطت ظهورا جديدا لفلاحة " ضواحي التجمعات الحضرية"، هذا الأخير لازال في مهده لأنه يتشكل في استغلالات محدودة.

- أما النمط الثاني فهو مؤهل من خلال برامج الامتياز الواسعة.[1]

[1] BOUAMMAR Boualem et BEKHTI Brahim - Le développement de l'économie agricole oasienne : entre la réhabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies- Magasine de recherche, université de Ouargla, N°06/2008, page 19

الفصل الأول:

الدراسة الطبيعية لولاية بسكرة

1. الموقع الجغرافي والحدود الإدارية:

للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في تحديد طبيعة وشخصية الإقليم المراد تخطيطه وتوجيهه في ميدان ما، فالتوزيع المجالي للمنتجات الفلاحية يتنوع باختلاف الموقع الجغرافي للإقليم وعدد سكانه وتطور اقتصادياته. فولاية بسكرة التي تعتبر من اكبر الواحات في الجنوب الجزائري تقع فلكيا، بين دائرتي عرض 34 ° 38 ' و 35 ° 5' شمالا و خطي طول 4 ° 56 'و5 ° 35 شرقا مما يجعلها تتميز بمناخ صحراوي جاف ، أما موقعها النسبي فتوجد بالقرب أو على مشارف سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21.509,80 كلم^2.

مرت منطقة بسكرة بتطورات إدارية عديدة حيث كانت تابعة لولاية باتنة وذلك من سنة 1956 إلى غاية 1974لترتقي بعد ذلك إلى ولاية، وبذلك تمت هيكلتها إداريا وأصبحت تضم حاليا 33 بلدية وفق التقسيم الإداري الجديد هذه البلديات تتوزع على 12 دائرة إدارية و تتضح حدود ولاية بسكرة من خلال الخريطة رقم (01) كما يلي:

- من الشمال تحدها ولاية باتنة
- من الشمال الغربي ولاية المسيلة
- من الشمال الشرقي ولاية خنشلة
- ومن الجنوب الغربي ولاية الجلفة
- ومن الجنوب الشرقي ولاية الوادي ، بينما يحدها من الجنوب ولاية ورقلة

تمهيد:

إذا كان تحليل البيئة الطبيعية عماد الدراسات الجغرافية ، فإن دراسة وتخطيط القطاع الفلاحي من أجدر القطاعات بتحليل الوسط الطبيعي، على هذا قمنا بإبراز عناصر هذا الوسط بمنطقة الدراسة لمعرفة المقومات العامة التي تعرف بها من المناخ المتميز، شكل التضاريس، وفرة الأراضي ونوع التربة والموارد المائية الهامة.

و يطلق مصطلح البيئة الطبيعية في الأساس على المظهر الطبيعي السطحي للأرض الممتد على مرمى البصر مع ما يعنيه ذلك من الموقع الجغرافي النسبي والفلكي، عناصر المناخ، أشكال التضاريس، مصادر المياه والحياة النباتية والحيوانية، والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر و غير مباشر في حياة الكائنات الحية، فهي بمثابة الجزء الحيوي للحياة الاقتصادية، كما أن عناصر البيئية الطبيعية يمكن أن تكون عائقا في تنمية القطاع الفلاحي في مناخها المتطرف حرارة وبرودة و في طبوغرافية الأرض أيضا في حالة وجود المساحات المزروعة محصورة أو متناثرة بين السلال الجبلية، كذلك تظهر الإعاقة عند طبيعة الأرض القشرية والرملية الخشنة . وسوف نقوم بتحليل واقع المظهر الطبيعي لمنطقة الدراسة كما يلي:

1. **جيولوجية المنطقة:** للجيولوجيا دورا مهما في تحديد نوعية التربة في المنطقة و تحديد طبيعة التكوينات التي تكون المنطقة إذ بتتبعنا لمنطقة الدراسة نجد أنها تتباين من حيث البنية المورفوديناميكية للتضاريس،

فوجود وحدات ستراتيغرافية (نظام التوضع) أعطت للمنطقة تكوينات جيولوجية تختلف باختلاف الوحدات الجيولوجية بحيث أن المنطقة تتميز بثلاث انكسارات كبيرة تتواجد في سهل سيدي عقبة الوطاية وكذا منطقة الشعيبة وأهمها هو انكسار الشمال الأطلسي وفيه تم تكوين الأطلس الصحراوي في عدة مراحل هي:

1.1. الكريتاسي السفلي **(Crétacé inférieur)**:

1.1.1. الباريمي**(Barrémien)**: ينكشف فقط عند الشعيبة، يتشكل من حجر رملي أحمر مع بعض الإدراجات الطينية وقليل من الدولوميت ذي بلورات دقيقة، ينهي الباريمي السلسلة الترسيبية الكريتاسية التي تتكشف في منطقة بسكرة.

2.1.1. الأبتي**(Aptien)**: يظهر فقط عند الشعيبة ، يتمثل في سحنة بحيرية مع إدراجات بحرية :طين و مارن متعدد الألوان الأنهدريت ، كلس دولوميتي و دولوميت ، بالنسبة لسمكه فيقدر بحوالي 60 م.

3.1.1. الألبي **(Albien)**: ينكشف في منخفض محدب جبل بوغزال و شمال شرق الشعيبة ، يتشكل في جزئه الأكبر من حجر رملي أحمر أو رمادي مع إدراجات من الطين الأحمر ، أما سمكه فحوالي.250م

2.1.**الكريتاسي العلوي**: في الواقع عندما نبتعد عن جبل بوغزال باتجاه الشعيبة ، فإن السلسلة تتغلظ تدريجيا بسبب الازدياد المهم الذي تظهره الآفاق الكاربوناتية للسينوماني العلوي و التوروني و السينوني العلوي .لا يسود المارن إلا في الأجزاء السفلية من السينوماني و السينوني.

1.2.1. السينوماني **(Cénomanien)**: ينكشف في جبل بوغزال و شمال شرق جبل الشعيبة.

- السينوماني السفلي: يتشكل أساسا من تناوب المارن و مستويات صغيرة من الكلس، و التي هي دولوميتية في جبل القسوم.يمكن للعديد من الدفعات الجبسية (Les poussés gypseuses) أن يبلغ سمكها حوالي 20 م ، هذه الدفعات الجبسية تندرج في أخرى في القسم الأوسط من التشكيلة التي لها سمك من 200 إلى 300م.

بعدها ُاكتسحت السلسلة بالكلس الدولوميتي و الدولوميت خصوصا الكتلي على جوانب جبل بوغزال. يتشكل السينوماني من 500 م من الكلس البلوري ، الكلس المارني مع إدراجات مارنية و جبسية.

2.2.1. التورونيان **(Turonien)**: يظهر على نمط واحد في كل المنطقة الجبلية جبل بوغزال ، على مستوى فج السفعة بمستوى كتلي سمكه من 200 إلى 300 م ، يتشكل من كلس بلوري ، كلس مارني و كلس دولوميتي نسبيا غني ب huppirutes.

3.2.1. السينوني السفلي : ينكشف على جبال الزيبان ، مع سمك يتراوح ما بين 200 و 300 م ، و الذي هو عبارة عن تناوب المارن أو الكلس الطيني الأصفر المخضر و أرصفة صغيرة من الكلس مشكلة بهرة Une combeجد متواصلة.

4.2.1. السينوني العلوي: يشمل المايستريشي و الكانْباني Campanien ، يتمثل في كلس بلوري و دولوميتي على شكل حواجز ذات أهمية أكثر فأكثر عندما نرتفع في السلسلة ، و مفصولة بآثار من المارن و الكلس الطيني.

تَظهر طبقات تراصفية من الصوان على عدة مستويات و خاصة في الدولوميت الكتلي و التي تُنتهي السينوني العلوي في منطقة طولقة .إن الإدراجات البحيرية المارنية و الجبسية جد عديدة في الغرب.

أ -السلسلة الكانبانية: تنكشف في شمال المنطقة بسمك قدره حوالي 200 م ، هذه السلسلة تبتدئ بكلس يتناوب على ارتفاع عالٍ مع الكلس الدولوميتي و ينتهي بمارن فاتح يحتوي على سلفات الكالسيوم أن وجود الجبس الليفي هو الذي يعطي هذا المظهر للمارن يعتقد (Kazi-Tani. 1986).

ب -السلسلة المايستريشية: سمكها 200 م بجبل بوغزال ، قمتها غير ظاهرة ، هذه السلسة أكثر كربنة من السلسلة الكانْبانية ، تحتوي على كلس بلوري ، مارن-كلس و مارن فاتح جبسي (calcaires graveleux)

3.1. **الباليوجين** (Paléogène): تم التعرف على سلسلة الباليوجين في عدة مواقع من منطقة الدراسة:

- في ضواحي برج الشعيبة على بهرة مارنية تتواجد تشكيلتين نموذجيا تراجعتين:

التشكيلة الأولى : تحتوي على كلس واقع ضمن صخرة فتاتية، كلس ركامي مسنن رمادي غامق و مارن أبيض مدرج بالدولوميت.

التشكيلة الثانية : تبتدئ بكلس متنوع و دولوميت ركامي مسنن يتناوب مع طين و كلس .

*في أم الحبال سلسلة الباليوجين سمكها 105 م ؛ تفككت إلى ثلاث تشكيلات دولوميتية بالكلية.

في منطقة الدراسة نجد أن الباليوجين يتمثل فقط في الإيوسين السفلي و الإيوسين الأوسط.

1.3.1. **الإيوسين السفلي** :ينكشف غرب الدوسن و أولاد جلال ، لكن المنطقة الرئيسية تتموضع شمال طولقة أين يسود كل الواحة.

على العموم فهو يظهر على شكل كلس أبيض غني بالصوان الأسود ، بسمك قدره 150 إلى 250 م ، فقير من المستحثات ، غير أنه على تلال شمال طولقة فقد تم العثور على بعض الُنمليَتات التي تميز هذا الطابق.

2.3.1. **الإيوسين الأوسط** :رواسب حصريا بحيرية، طين، جبس ذو طبقات سميكة، الأنهدريت، كلس دولوميتي سمكه 200 م .جنوب جبل كحيلة و جنوب جبل القسوم ، فالسلسلة البحيرية للإيوسين الأوسط تنتهي بطبقة من الرصاف و الطبقات الجبسية و الكلسية جد منتشرة في منطقة أولاد جلال أين ُتشكِل مستويات ثابتة لامتداد معتبر.

4.1. النيوجين **(Néogène)**:

1.4.1. الميوسين العلوي**(Miocène supérieur)**: ينكشف فقط في منخفض محدب جبل بوغزال، يتمثل في طين و مارن متعدد الألوان في الغالب جد رمادي ؛ بعض المستويات من الرصاف تتدرج في هذه السلسلة على أقدام الجبال .جنوب المنطقة الجبلية ، في سهل واد جدي الميوسين العلوي غير منكشف ، لكن حيثما تم التعرف عليه عن طريق التنقيب ، فهو يتمثل في شكل رسوبات قارية حطامية :طين، رمال، حصى صغيرو مارن.

2.4.1. البليوسين**(Pliocène)**: يستند على تشكيلات الميوسين مع عدم توافق طفيف ، و يشكل تكشفات واسعة في الجزء الجنوبي الشرقي من المنطقة ، يحتوي على مختلف الرسوبات* :قرب المنطقة الجبلية ، يتمثل البليوسين في تناوب الرصاف ، طبقات الحجر الرملي و الطين الرملي.

*شمال واحة مخادمة ، تظهر طبقات حمراء رملية و جبسية بحيرية تحت غطاء Couverture الزمن الرابع.

*جنوب واد جدي ، كل الجزء الجنوبي الشرقي مغطى بالقشرة الصحراوية المنتمية عموما إلى

البليوسين ، هذه القشرة عبارة عن عجين Pâte كلسي-جبسي يضم في كتلته الرصاف ، الرمال و الحصى الصغير .يشكل الميوسين العلوي و البليوسين مجموعة قارية سمكها الكلي حوالي 200 م.

5.1. **الزمن الرابع:** يغطي الجزء الأكبر من المنطقة.

1.5.1. **الزمن الرابع القديم:** ممثل بمصطبة جد متسعة في الجزء الشرقي عند واد بسكرة .في ضواحي المناطق الجبلية تتشكل حصرا من الرصاف.في السهل الصحراوي ، جنوب مدينة بسكرة ، الرصاف معوض تدريجيا برسوبات رملية و طينية ممتزجة مع رسوبات البليوسين التحتي.

2.5.1. **الزمن الرابع الأوسط:** يتمثل في:

*ترسبات نهرية مرملة) كثيرة الرمل (و طينية في كل السهول الكبيرة على الضفة اليسرى لواد جدي.

*رصراصة الينابيع (Les travertins de sources).: بضواحي ينابيع أوماش ، أمليلي و مقلوب.

*التشكيلة المسماة" داب-داب "و التي ما تزال ترسباتها متواصلة إلى غاية أيامنا هذه.

تتمثل" داب-داب "في تشكيلة كلسية-جبسية.

3.5.1. **الزمن الرابع الحديث** : ممثل بالرسوبيات الحالية للتشكيلة الهشة المتكونة من الحصى الكبير .Cailloutisفي قدم الجبال و المهيلات على المنحدرات.

*الكثبان الرملية التي هي دوما في حركة.

*الترسبات النهرية الرملية و الحصوية الكبيرة للأ سرة(lits des oueds) الحالية للوديان

4.5.1 .التكتونيك (Tectonique): البنية المورفولوجية الحالية لمنطقة بسكرة هي موروث حركة بنائية ألبية كبيرة ظهرت بالجزائر في تشكيلة السلسلة الأطلسية.

أن المنطقة الشمالية عبارة عن منطقة جبلية، بينما في الجنوب فتتواجد منطقة منخسفة تنتمي للصحراء المنخفضة.إن الانتقال بين هذين المجالين المختلفين يتم بواسطة مجموعة من الانثناءات،الطيات، و الانكسارات المتجهة من الغرب نحو الشرق تسمى الانثناءات الصحراوية.

كما يوجد أيضا نظامين من الانكسارات ذو اتجاهين مختلفين :شمال-غرب/جنوب-شرقو جنوب-غرب/شمال-شرق.إن الانكسارات ذات الاتجاه شمال-غرب/جنوب-شرق معروفة على مجموع الأطلس الصحراوي.

لقد تطور الانثناء الصحراوي خلال مرحلة ذروة البليوسين و ما بعد البليوسين لانتهاض الأوراس.عانت السلسلة الأطلسية من رفع خفيف ، بينما انخفض السهل الصحراوي بصفة معتبرة ، خاصة جنوب الأوراس في حوض شط ملغيغ.

في منطقة واد جدي نشاهد بصفة واضحة على جبال الزاب بنيات أثَّرت على سلاسل الإيوسينو الزمن الثاني، هذه البنيات ذات الاتجاه شمال-شرق/جنوب-غرب تمثل محدبات في الغالب منقلبةنحو الجنوب الشرقي كما هو على سبيل المثال في محدب جبل بوغزال غرب بسكرة.

يظهر الانثناء الصحراوي في القدم Piedmont الجنوبي لجبال الزاب في غابات نخيل طولقة ، و تُظهر المناقب

جيدا طمر الكريتاسي و الإيوسين تحت الزمن الثالث القاري و هذا باتجاه الجنوب و الجنوب الشرقي.

إن الخسف الضعيف لا نجده إلا في الجهة الجنوبية للأوراس ، بينما الانثناء بارز للغاية على الحافة الشمالية لحوض شط ملغيغ.

2 . **جيومورفولوجية المنطقة :**

تعتبر منطقة الدراسة انتقالية بين مجالين مختلفين المجال الأطلسي الملتوي شمالا والمجال الصحراوي المنبسط جنوبا وهي عبارة عن مجالات تقارب بين الوحدات الجيومورفولوجية من جبال، سهول و

منخفضات وفيما يلي نحاول تحليل منطقة الدراسة وذلك من حيث الخصائص الجيومورفولوجية، فبالاعتماد على الخريطة الطبوغرافية 50.000/1 والخريطة الجيولوجية50.000/1 لمنطقة بسكرة يبرز لنا نظاماالأحدورات وذلك على امتداد السلاسل الجبلية وفق النطاقات التالية:

- **نطاق الوطاية** :وتظهر بوضوح هذهالأحدورات عند أقدام جبل مقراوة ذو الارتفاع 483 م.
- **نطاق بسكرة** :تمتدالأحدورات على طول الكتلة الجبلية لجبل بومنقوش، وجبل بوغزال والثنية.
- **نطاق طولقة** :نلاحظ أن الأحدورات تنتشر على امتداد التلال المحاذية لواد سلسو والتي يتراوح ارتفاعها بين 630 م و 700م ، وبتتبعنا للجهة الجنوبية من النطاق على امتداد مرتفع بوجناب ذو ارتفاع 538م، مرورا بهضبة ارواسين 714 م وجبل وجبل قسوم 1087م إلى غاية جبل برج شعيبة حيث نجد تركزالأحدورات بشكل كثيف.
- **نطاق سيدي عقبة** : نميزالأحدورات على طول الكتلة الجبلية خاصة عند أقدام جبل كمارو .

ويجدر بنا في هذه الدراسة أن نذكر بأنالأحدورات تتناقص كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب أين تقل الارتفاعات وهذا مما يوحي لنا أن هناك حركات تكتو نية هامة عملت على بروز جبال الأوراس في الجهة الشمالية و تعرضت معظم التكوينات الجيولوجية عند المنطقة الانتقالية بين نهاية الكتلة الجبلية الأوراسية وبداية سلسلة جبال الزيبان إلى عملية الغمر وشملت هذه عملية الطبقات المخزنة للمياه و ميزت هذه الحركات التكتونية المناطق السهلية وهذا عند زمن الترياس بشبكة هيدروغرافية كثيفة ومؤقتة أدت على تكوين عدة أشكال جيومورفولوجية

3. التضاريس:

تعتبر أشكال سطح الأرض إحدى العوامل الرئيسية المتحكمة في تحديد مستوى المجالات الفلاحية حيث تشكل السهول والهضاب نسبة كبيرة من مساحة الولاية وتشغل نسبة 87% بينما لا تشكل الجبال

سوى 13% وتمتد هذه السلسة في الجهة الشمالية وفي ما يلي نتطرق لتحليل مفصل لتضاريس منطقة البحث كما يلي:

1.3 **الجبال:**

تتشكل جبال ولاية بسكرة من جزأين كبيرين يمتدان على الجهة الشمالية، جزء يعتبر امتدادا للكتلة الأوراسية من الشرق إلى الغرب لتنتهي مع مضيق القنطرة، هذا الجزء يضم مرتفعات الزاب الشرقي والشمالي بينما الجزء الثاني ينتمي إلى سلسلة الأطلس الصحراوي ويضم مرتفعات الزاب الغربي ومن الناحية الطبيعية يمكن تحليل هاتين التشكيلتين كما يلي:

1.1.3. **مرتفعات الزاب الشرقي:** وتشمل مرتفعات كل من بلدية الشتمة ، مشونش ،مزيرعة ، زريبة الوادي وخنقة سيدي ناجي، وهي جرداء في غالبها، تنحدر تدريجيا نحو الجنوب الشرقي، وتمتاز بتماسكها وبساطة تركيبها، وهي تمثل موقعا عاليا يمتد غربا من مضيق القنطرة، إلى وادي العرب شرقا، تمتاز من جهة أخرى بالانحدار الشديد من ناحيتي الشرق والغرب، تنبع منها عدة مجاري تغذي السهول الشرقية ، غير أن هذه المناطق الجبلية صعبة المسالك، ذات تباين واضح في مظاهرها الجيومورفلوجية،هذه السلسلة تتخللها بعض المنخفضات التي تتخذ دروبا للنقل والمواصلات كمنخفض مشونش، منخفض البرانيس ومنخفض لوطاية بحيث تشكل المنافذ الثلاثة اتجاه الشمال مما أضفى عليها ميزة اقتصادية، في التبادل التجاري، وتقوم بدور الوسيط بين الشمال والجنوب.

2.1.3. **مرتفعات الزاب الغربي:** تمتد من مضيق القنطرة اتجاه الغرب وتشرف على الهضاب العليا لولاية بسكرة فهي تتميز بارتفاع أقل مقارنة بمرتفعات الزاب الشرقي وأعلى قمة فيها هي قمة جبل قسوم 1087 م تمر من خلالها شبكة هيدروغرافية هامة ومنها وادي جدي وتعتبر هذه الجبال أهم ممر للعمليات الريحية انطلاقا من منطقة الحضنة.

2.3. **الهضاب العليا:** تشغل مساحة هامة من منطقة الدراسة وتتواجد بالجهة الغربية لها ، يمتد هذا النوع من التضاريس من بلدية الدوسن إلى بلدية البسباس وتتميز بانها منطقة سهبية رعوية ، هذه

المجموعة منتظمة الارتفاع ، لها اتجاه من الجنوب نحو الشمال. تتراوح الارتفاعات في هذه المجموعة ما بين 431 م في برج شعيبة الواقعة بالجنوب إلى 847 م بجبل قسوم في الشمال الغربي، مع تسجيل تقطع لهذه المجموعة يتوافق مع المجاري المائية التي تشق و تخدد عموديا هذه المجموعة و فيما يخص الأودية التي تعبر هذه المجموعة نجد وادي جدي الذي ينبع من منطقة آفلو بولاية الأغواط.

1.2.3. **السهول:** تنقسم منطقة الدراسة إلى ثلاث سهول وهي سهل لوطاية ،سهل سيدي عقبة و سهل طولقة

1.2.3. **سهل لوطاية:**

يتواجد سهل لوطاية غرب مركز بلدية لوطاية ، و تحيط به السلاسل الجبلية من كل الجهات، يتميز هذا السهل بالاتساع في الناحية الشرقية و يبدأ في التناقص كلما اتجهنا نحو الجهة الغربية.

يتواجد في سهل لوطاية دايات–(والداية هي عبارة عن منخفض مغلق أين تتجمع في مياه الجريان)– حيث نجدها في الجهة الشمالية من السهل في بلاد المعذر و بلاد المازوشية ، كما نجدها في الجهة الجنوبية في بلاد سلقة سعدون يتراوح ارتفاع هذا السهل ما بين 181 م في المنطقة الجنوبية بجوار بلاد سلقة سعدون ليتزايد الارتفاع تدريجيا كلما اتجهنا نحو الشمال حيث يصل الارتفاع إلى 253 م بجوار مدينة لوطاية.

2.2.3. **سهل طولقة:** يحد سهل طولقة من الشمال جبال الزاب الغربي ، هذا السهل عبارة عن مخروط أنقاض،تتراوح الارتفاعات عند أقدام الجبال ما بين 164 م في ليشانة و155 م إلى 148 م في فوغالة و 131م في العمري الواقعة جنوب غرب مدينة طولقة ، تنتشر بهذا السهل واحات النخيل،يتميز سهل طولقة بتواجد تشكيلة كلسية-جبسية تدعى" داب-داب "يصل سمكها إلى متر أو مترين[1].

3.2.3. **سهل سيدي عقبة:**

[1] معلم صلاح الدين – الموارد المائية واستعمالها بدائرة طولقة(ولاية بسكرة) – رسالة ماجستير من كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية بجامعة قسنطينة،2010، ص 16

يتواجد في الجهة الشرقية يتميز بالانبساط محاط بسلاسل جبلية في الجهة الشمالية لجبال الزاب الشرقي ونهاية الكتلة الأوراسية يتميز بالاتساع كلما اتجهنا نحو الغرب .أما ارتفاعه فيتزايد من الجهة الشرقية نحو الجهة الغربية أي حوالي 73 م إلى 176 م عند مركز شتمة ويتميز هذا السهل بتواجد شبكة هيدروغرافية كثيفة ومؤقتة ذات اتجاه شمالي جنوبي تصب كلها في منطقة أورير لتصب في النهاية في شط ملغيغ[1].

4.3. **المنخفضات:** وأهمها

1.4.3. منخفض سلقة: يقع في الشمال الغربي لمنطقة لوطاية بين كتلة جبال مقراوة ذات الارتفاع البالغ 483 م والكتلة الجنوبية الغربية للمنطقة أي شمال غرب منطقة بسكرة ، يتميز هذا المنخفض بتعرية مائية ذات نشاط كبير وحمولة هائلة تميز المنطقة بأنها منطقة غمرية أضف إلى ذلك وجود ممر ريحي رملي قديم ذو اتجاه شمال غربي إلى جنوب شرقي أي من منطقة شط الحضنة.

2.4.3. **منخفض الضلعة الحمراء:**

ويقع في الجهة الجنوبية الغربية للكتلة الجبلية التي تمثلها جبل منقوش ذو ارتفاع البالغ408 م وجبل بوغزال ذو ارتفاع 435 م و التي تتميز بسفوح شديدة الانحدار وشبكة هيدروغرافية كثيفة تصب كلها في هذا المنخفض ومنخفض الشمرة شمال منطقة أو ماش .

3.4.3. **منخفض طرفة بن لخضر**: يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة ويعتبر ممول بالماء لشط ملغيغ.

وتمثل مساحة المنخفضات[2] نسبة 6.4 % من مساحة منطقة الزيبان وتتميز هذه المنخفضات بأنها غير قابلة للاستصلاح وهذا كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب لشط ملغيغ أين يبلغ متوسط الانخفاض (– 33م) تحت مستوى سطح البحر، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة. وتشكل المنخفضات عائقا أمام النشاط الفلاحي في منطقة الزيبان بسبب زحف الكثبان الرملية إلى المنطقة و الملوحة الزائدة.

[1] سنوسي سميرة – التصحر في الزيبان وانعكاساته على التهيئة في ولاية بسكرة – رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية ،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية من جامعة قسنطينة،2006، ص 09

4.. التربة: نحاول من خلال هذا العنصر دراسة أنواع الترب المنتشرة بمنطقة الدراسة، مع الإشارة إلى أننا لم نستطيع الحصول على دراسة مفصلة لذا اكتفينا بالتطرق لأنواع الترب و هذا استنادا على خريطة التربة لمنطقة الدراسة وذلك كما يلي:

1.4. الترب المعدنية البِكْر غير المنتظمة التغذية **(xériques)**: تتوافق مع المناطق الكثِيبية والمجالات المنخفضة المثبَتة بنباتات طبيعية ذات التغطية الجيدة و التي تصلح للرعي ، حيث نجد هذه الترب منتشرة بكثرة على حافة بعض الأودية الكبيرة مثل وادي سالسو و وادي النعام بمنطقتي المعذرو المازوشية شمال طولقة ، كما نجد هذه الترب بمنخفض سلقة سعدون بسهل لوطاية و وادي فلاق في المنطقة

الشمالية-الغربية لغروس ، تتشكل هذه الترب من رمال متحركة ، كما أن هذه الترب تتكون باستمرار عن طريق التعرية الريحية.

2.4. **الترب قليلة التطور**: وهي نوعان

1.2.4. ترب قليلة التطور ذات تغذية ترسيبية نهرية: هذه الترب منتشرة خاصة في منطقة ليشانة ، حيث تحتل المصاطب القديمة الترسبات النهرية الكلسية ، تتوافق مع المناطق ذات التصريف السيئ.

2.2.4. ترب قليلة التطور ذات تغذية من الرواسب الدقيقة: قادمة من التضاريس المجاورة ، تحتل هذه الترب و التي يطلق عليها بالفرنسية إسم (sols peu évolués d'apport colluvial modaux) ذات سطح منتظم و انحدار متوسط يتراوح ما بين 02 و 07 □ هذه الأحدورات مقطعة بمجاري ذات عمق من 10 إلى 40 سم ، أما مظهر سطحها فهو متوسط الحصوية بجوار أقدام الجبال ، و رملية قليلا بجوار المصاطب.

هذا النوع من التربة منتشرة خاصة في ضواحي السلسلة الجبلية الأطلسية عند طولقة إلى غاية شرق الشعيبة.

في الأخير يمكننا تلخيص نوعية الترب المتواجدة بمنطقة بسكرة كما يلي :

يوجد في منطقة الدراسة خمسة أنواع رئيسية من الترب:

أ- الترب المعدنية البكر غير المنتظمة التغذية xériques: تتواجد بشمال دائرة طولقة ؛ حيث تنتشر

بكثرة على حافة بعض الأودية الكبيرة كواد سالسو و واد النعام) بلاد المعذر و المازوشية ، كما نجدهذه الترب ببلاد سلقة سعدون.

ب- ترب قليلة التطور ذات تغذية ترسيبية نهرية ، المسودة :تنتشر هذه الترب خاصة بمنطقة ليشانة حيث نجدها بالمصاطب القديمة ، تتميز هذه الترب بالارتفاع النسبي للمواد العضوية.

ج – ترب قليلة التطور ذات تغذية من الرواسب الدقيقة " القادمة من التضاريس المجاورة – " ونجدها على طول السلسلة الجبلية للزيبان تقدر نسبتها ب22% وتمتاز بعدم صلاحيتها للسقي تستعمل كمراعي خلال السنوات الجافة وتوجد في الجهة الشمالية الشرقية و الجنوبية الشرقية على امتداد السلسلة أهم مناطقها هي جبل الملح، جبل بوغزال،جبل بومنقوش وتعرف هذه التربة بكونها غنية بالكلسيوم على شكل كربونات مما يجعل الحياة النباتية مناسبة.

د -الترب.Xériques المغلفة بقشرة كلسية أو (كلسية – جبسية):

تتواجد هذه الترب بمنطقة طولقة وتوجد بنسبة ضئيلة جدا بنسبة 07 % في منطقة الدراسة تتميز بوجود أيونات الكالسيومغنيزية ب

92.7% بالإضافة إلى كون هذه التربة CaCo تقدر كمية ++3 Mg ، ++Caالغنية بالأيونات الثنائية وهي غنية بالمواد العضوية خاصة الكربون % 0.46هذه – تتراوح درجة الحموضة كما تعتبر أيضا هذه ذات قيمة زراعية.

هـ :ترب هوائية و هي قسمان:

- **ترب هوائية بفعل التآكل :** وهي تربة تنتشر بصفة واضحة في منطقة لوطاية تتميز بأنها تربة ملحية ذات بنية غير متقهقرة نتيجة لتأثير الصوديوم وهي غنية بالأملاح القابلة للذوبان ذات نسيج طيني طميي تقدر نسبتها ب23 .%
- **ترب هوائية تراكمية** وتسود مناطق متفرقة من منطقة الدراسة تقدر نسبتها % 13 نجدها في الجهة الشمالية الغربية و الجنوبية وهي تربة أساسها التراكمات الرملية ذات بنية متقهقرة ونسبة الأملاح بها قليلة مقارنة مع التربة المتآكلة الهوائية .واصل هذه الترب ترجع إلى زحف الرمال الكثيف.

الخريطة رقم (04): خريطة الترب لولاية بسكرة

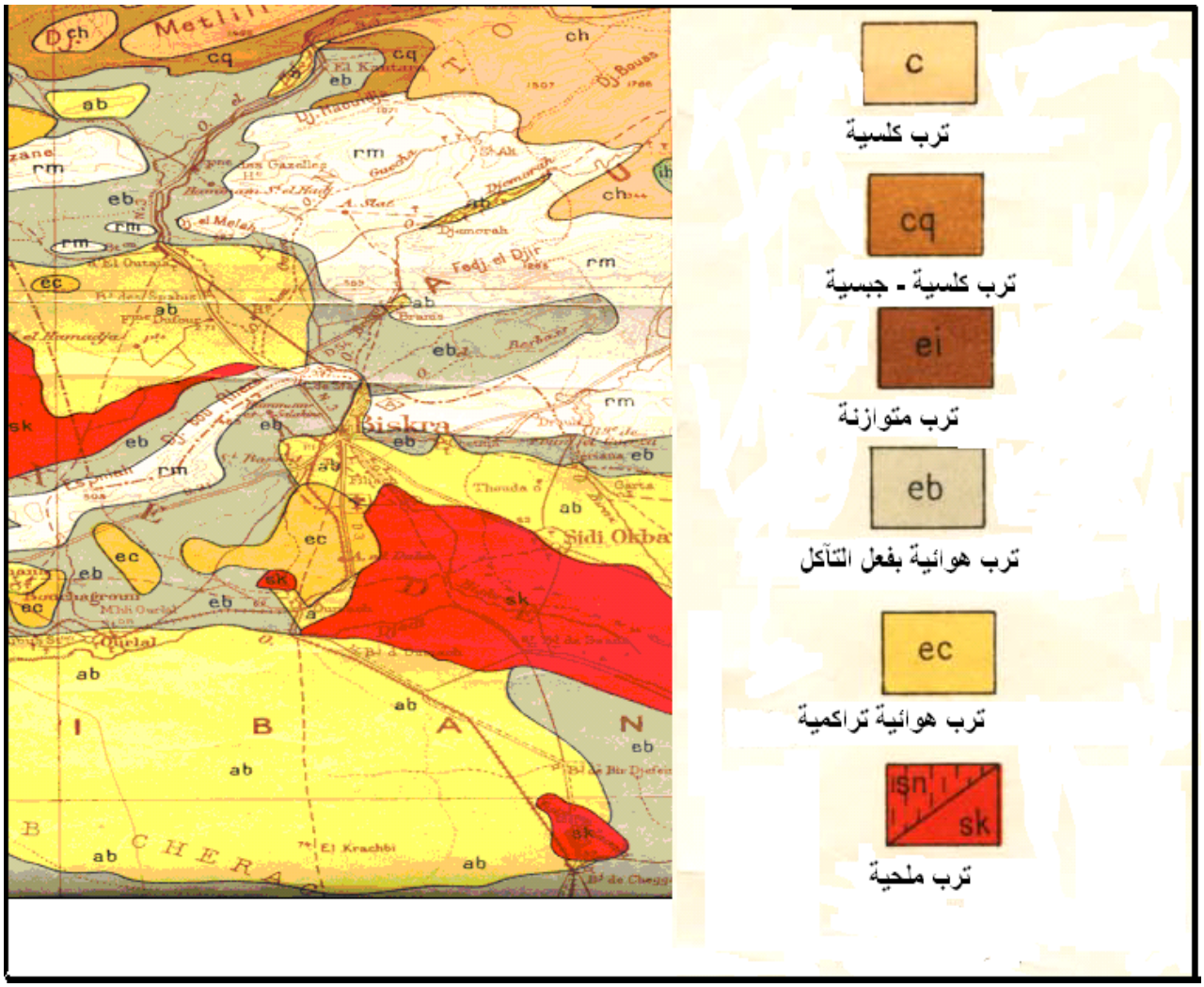

المصدر : المعهد الوطني للأراضي السقي و الصرف INSID

5. الهيدروجيولوجيا

إن الدراسة الليتوستراتيغرافية(نظام التوضع) لتشكيلات منطقة الدراسة بينت تواجد مجموعتين من الميادين لهما أهمية هيدروجيولوجية كبيرة:

*القاري البيني :يتشكل من سلسلة حجرية رملية تضم السماط الألبي ، هذا الأخير مستغل بصفة قليلة جدا.

*المركب النهائي :أين نجد أن الكلس المتشقق للسينونيان -الإيوسين يعتبر الخزان الرئيسي ، كما يتشكل المركب النهائي كما سمحت الدراسة الجيولوجية للمنطقة من التعرف على الطبيعة الليتولوجية لمختلف التشكيلات و التي تتمثل كعامل محدد للنفاذية.

التشكيلات القابلة لأن تكون كطبقة مائية تتمثل في أربع أسمطة مائية:

أ -السماط المائي ذو السطح الحر للزمن الرابع.

ب -سماط الميو -بليوسين المتشكل من الرمل.

ج -سماط الإيوسين السفلي و السينوني العلوي المتمثل في الكلس.

.هذه الأسمطة الثلاث تُتشكل المركب النهائي .

فيما يخص الإيوسين السفلي فينكشف غرب الدوسن و أولاد جلال أما المنطقة الرئيسية فنجدها شمال طولقة حيث يسود كل الواحة ، يتميز كلس الإيوسين السفلي بوجود تشققات تكتونية كما أن الشبكة الكرستية واسعة.

د -سماط عميق يتمثل في سماط القاري البيني 5 المتشكل أساسا من الحجر الرملي .أيضا من الطبقة المائية ذات السطح الحر و سماط الميو -بليوسين.

1.5 الشبكة الهيدروغرافية: تتواجد بمنطقة الدراسة شبكة هيدروغرافية كثيفة إلا أن ندرة الأمطار تجعل سيلانها غير منتظم بحيث تتميز أمطارها بأنها موسمية وفجائية و تتسبب أحيانا في جرف هام للتربة أي عملية نقل ذات حمولة كبيرة، وتتمثل هذه الشبكة فيما يلي:

1.1.5 وادي الحي: ذو الجريان الدائم، يأخذ منبعه من جبل توقرت بالكتلة الأوراسية على ارتفاع 2009 م ويصب في منطقة منبع الغزلان أين استغل في إنشاء سد منبع الغزلان.

2.1.5. **وادي عبدي:** ينبع هذا الوادي من جبل المحمل ذو علو يقدر ب 2321 م يلتقي مع وادي الحي في الجهة الشمالية لمدينة بسكرة ليشكلا وادي بسكرة المعروف باسم وادي سيدي زرزور،عن هذا

المجرى الكبير غير مستغل لحد الآن في تجميع مياهه، بينما تسقى منه واحات بلديتي جمورة والبرانيس.

3.1.5. **وادي الأبيض:** ينبع من أعالي جبل شليا بولاية خنشلة مرورا بمرتفعات إش مول شرق ولاية باتنة لينتهي بسد فم الغرزة بدائرة سيدي عقبة ولاية بسكرة.

.4.1.5. **وادي العرب:** يأخذ منبعه من جبال شليا على الجهة الشرقية مرورا بخنقة سيدي ناجي شمال شرق ولاية بسكرة.

5.1.5. **وادي جدي:** يعتبر المجمع الرئيسي والطبيعي لمجاري الأطلس الصحراوي ، ينبع جبال الأغواط ليغذي الطبقة المائية الجوفية وينتهي بشط ملغيغ جنوب بسكرة.

الصورة رقم (02): وادي عبدي بواحات جمورة
صورة بعدسة الباحث – سبتمبر 2011

الصورة رقم (03): وادي جدي بمنطقة أولاد جلال
صورة بعدسة الباحث – سبتمبر 2011

6 .المناخ:

يعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر على النشاط الزراعي، إذ أن جميع الأساليب والعمليات الزراعية تتحكم فيها العناصر المناخية بشكل كبير، بداية من الدورة الزراعية حتى نهايتها، فلكل محصول بيئة مناخية معينة يعيش فيها، و يحدد المناخ نوعية المحاصيل الزراعية ومواعيد زراعتها، ومراحل نموها ونضجها، و يؤثر في تكوين الترب الزراعية و في تنوع الموارد المائية التي تقوم عليها الزراعة، و للتقلبات المناخية آثار سلبية عديدة على الزراعة، و بذلك يكون المناخ عامل رئيسي في نجاح الزراعة أو فشلها. وقد زاد اهتمام الإنسان بالمناخ بعد أن ازدادت حاجاته وتنوعت طلباته في

البيئات المختلفة فاتجه للبحث عن الموارد الطبيعية والبشرية واستثمارها لغرض خدمته، حتى يواكب التطور السريع الذي يحدث في المجتمعات الحديثة، وقد ظهرت العديد من المصطلحات التي تعبر عن مجالات البحث في المناخ التطبيقي لمعرفة مدى تأثيره على أوجه الحياة المختلفة، منها علم المناخ الزراعي الذي يتركز اهتمامه على دراسة تأثير العناصر المناخية المختلفة ومنها التساقط بأنواعه، الحرارة، الإشعاع الشمسي، الرطوبة الجوية،التبخر والرياح.

نحاول في هذا البحث التطرق إلى عناصر المناخ في منطقة الدراسة التي تقع جنوب جبال الأطلس الصحراوي الذي يمثل حاجزا يحول دون وصول التيارات القادمة من الشمال إلى المنطقة،مما أدى إلى التأثير على المناخ العام للولاية خاصة سقوط الأمطار لذلك فإن ولاية بسكرة تتميز بمناخ شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بارتفاع درجة الحرارة والجفاف وفصل الشتاء فيتميز بانخفاض درجة الحرارة وبالجفاف أيضا.

1.6 مدى تأثير عناصر المناخ على النشاط الفلاحي :

تتميز منطقة الدراسة بنمطين من المناخ:

أ : المناخ شبه الجاف و يسود في الجهة الشمالية والذي يشمل منطقة لوطاية

ب : المناخ الجاف الذي يشمل باقي المناطق، مع العلم أن منطقة الدراسة تسودها مناخات أصغرية (micro climat)، وهذا يرجع أساسا إلى وجود تضاريس ذات مجاري هامة التفرع وينابيع تفيد في سقي الواحات.

ولدراسة التغيرات التي تطرأ على المنطقة فلابد لنا من دراسة مناخية لتحديد نوع ودرجة هذه التأثيرات حاولنا الاعتماد في دراسة البيئة المناخية على ثلاثة محطات مناخية هي محطات بسكرة ة لوطاية و أولاد جلال كما يوضحه الجدول أدناه

اسم المحطة	x	y	z
بسكرة	05° 45'	34° 47'	85 م
لوطاية	05° 44'	35° 01'	282 م

أولاد جلال	05° 40'	34° 25'	196 م

2.6. **الأمطار**:

جدول (01) المعدل السنوي للتساقط لفترات (1926–1950، 1968–1990 ، 1990–2010)

إسم المحطة	معدل التساقط السنوي(مم فترة 1926–1950	معدل التساقط السنوي(مم) فترة 1968– 1990	معدل التساقط السنوي(مم) فترة 1990– 2010
بسكرة	144.8 م	125 مم	135
لوطاية	–	119 م	-
إولاد جلال	118.3 مم	–	-

للأمطار تأثير كبير على نمو المحاصيل لأنها المصدر الرئيسي للمياه العذبة اللازمة للنبات ولذلك تؤثر كمية المطر على الإنتاج الزراعي ، فكمية الأمطار الساقطة وفصل سقوطها ونظام سقوطها يحدد نوع المحصول الذي يمكن زراعته أو الحيوان الذي يستطيع الإنسان رعيه في المنطقة. لكن المطر وحده لا يكفي لنجاح الزراعة، بل المهم أن تسقط الأمطار في الوقت المناسب وهو فصل النمو الذي تشتد فيه حاجة النبات إلى الماء. لذا تراعى الظروف الأخرى التي تتحكم في مدى الاستفادة من المطر مثل انتظام سقوطه ودرجة الحرارة ومعدل التبخر وبنية التربة والغطاء النباتي.

ولقد قمنا في بحثنا هذا بجمع معطيات التساقط ،الحرارة،التبخر،الرياح، التشمس، الرطوبة لمحطة بسكرة في الفترة بين1990– 2010 أي لمدة 20 سنة و محاولة مقارنتها مع فترة 1926– 1968 و هذا قصد معرفة فاعلية المناخ في النشاط الفلاحي.

إن دراسة كمية الأمطار لمحطات بسكرة ، لوطاية وأولاد جلال تبين أن المعطيات متوفرة على مستوى محطة بسكرة بينما هي ناقصة في المحطتين الأخريين، لذا حاولنا تصحيح معطيات محطة لوطاية لدراسة عنصر الأمطار بصفة شاملة وذلك بالاعتماد على طريقة النسب. وللتصحيح يجب أن لا يتعدى البعد بين محطة بسكرة، لوطاية 80 كم وتكونان في نفس العوامل المناخية.

$$\sum y = A \sum X$$

$\sum y$: مجموع التساقط لسنة معينة في محطة لوطاية.

$\sum X$: قيمة مجموع التساقط المرافقة في محطة بسكرة.

A: ثابت التصحيح حيث يساوي

$$A = \frac{\sum \bar{X}}{\sum \bar{y}}$$

$\sum \bar{X}$: مجموع التساقط لفترة متجانسة في محطة لوطاية المصححة

$\sum y$: مجموع التساقط الموافق لنفس الفترة في المحطة المعتمدة عليها أي مجموع التساقط في المحطة المصححة وهو ناتج لتساقط لنفس السنة للمحطة المقارنة مضروبة في ثابت التصحيح A.

مثال :حساب قيمة التساقط لشهر سبتمبر لسنة 1989 م

الفترة المتجانسة هي 1968– 1990

135مم هي معدل مجموع التساقط للفترة المتجانسة لمحطة بسكرة.

119 مم هي معدل مجموع التساقط للفترة المتجانسة لمحطة لوطاية.

أي $A = 0.88$

إذن مجموع التساقط لشهر سبتمبر لمحطة لوطاية في سنة 1989 = 118.8 مم

جدول رقم (02): متوسط التساقط السنوي لمحطة بسكرة لفترة 1990– 2010

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010

كمية الأمطار	194	133	201	103	156	90	153	155	51	190	55	88.8	39.6	159	294.1	58.8	173	98.8	118.4	139.8	185.5

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للموارد المائية –الوحدة الجهوية ورقلة

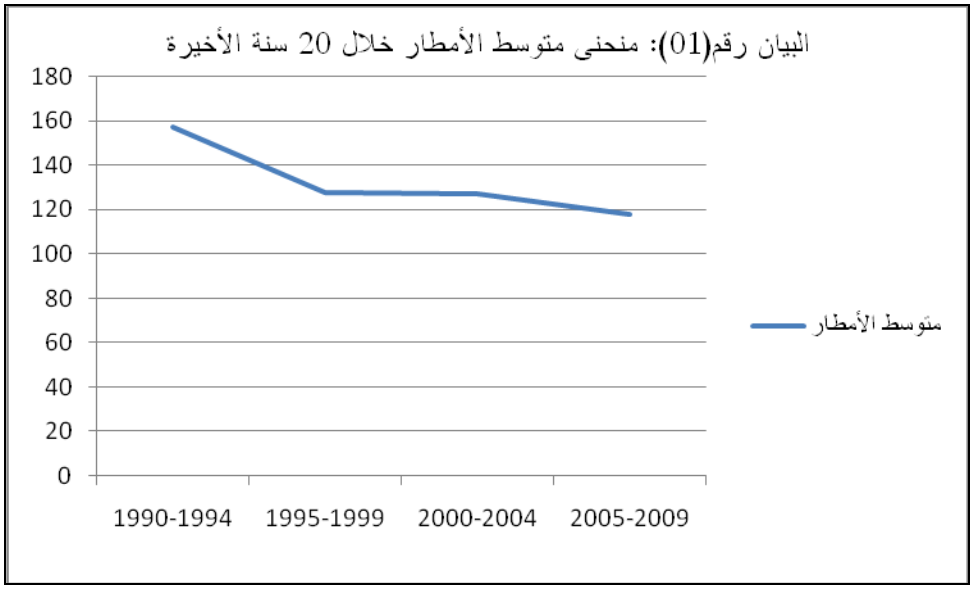

للمقارنة بالفترتين السابقتين عملنا بأخذ معطيات محطة بسكرة باعتبارها الرئيسية و تتوفر بها المعطيات ،و قد لاحظنا من خلال قراءة البيان رقم (01) أن متوسط الأمطار المتساقطة خلال 20 سنة الأخيرة في تناقص وهذا ما يزيد في ظاهرة الجفاف ولكون منطقة الدراسة يسودها مناخ صحراوي فإن كمية التساقط تبدو متذبذبة كما تتضح من خلال الجدول رقم (02) وقد اعتمدنا على التوزيع السنوي لفترة 20 سنة الأخيرة ومقارنتها مع نتائج فترة 1926– 1968 ولاحظنا تناقص في تساقط الأمطار

3.6 **الحرارة وتأثيراتها** :

تعتبر الحرارة من أهم العناصر المميزة للمناخ وترتبط مثلها مثل العناصر الأخرى بالموقع الفلكي للمنطقة وارتفاعها على مستوى سطح البحر، إن الاعتماد على عنصر الحرارة يمكن تحديد قيم التبخر وسرعة الرياح واتجاهها وكذا نوعية التربة ومؤشر الجفاف، كما أن الحرارة لها أهمية كبيرة في تحديد إنتاج بعض

المحاصيل ، وقد أدى هذا إلى ظاهرة التخصص الزراعي وارتباط المحاصيل بدرجات الحرارة وكلما زادت قدرة النبات على تحمل درجات الحرارة المتفاوتة كلما كان أوسع انتشارا.

ولإظهار مدى التغير الحراري خلال أطول فترة ممكنة في منطقة الدراسة، نتطرق إلى تغيرات التوزيع الشهري للحرارة للفترتين 1913-1938 و 1990- 2010 وذلك كما يلي:

أ- فترة سلتزر من (1913 -1938):

جدول رقم (03):التوزيع الشهري لدرجات الحرارة لفترة سلتزر 1913- 1938 لمحطة بسكرة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويليه	اوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة	12.2	13.1	16.8	20.2	24.7	29.9	33.3	32.3	28.8	22.4	16.4	11.9

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية – الحدة الجهوية ورقلة

من خلال هذا الجدول يتضح تغير درجات الحرارة حيث يعتبر شهر ديسمبر أخفض شهر من حيث درجات الحرارة بمتوسط حراري 11.9°م وأعلى درجة حرارة في شهر جويلية 33.3°م وعموما الحرارة السنوية المتوسطة لهذه الفترة هي 21.8°م.

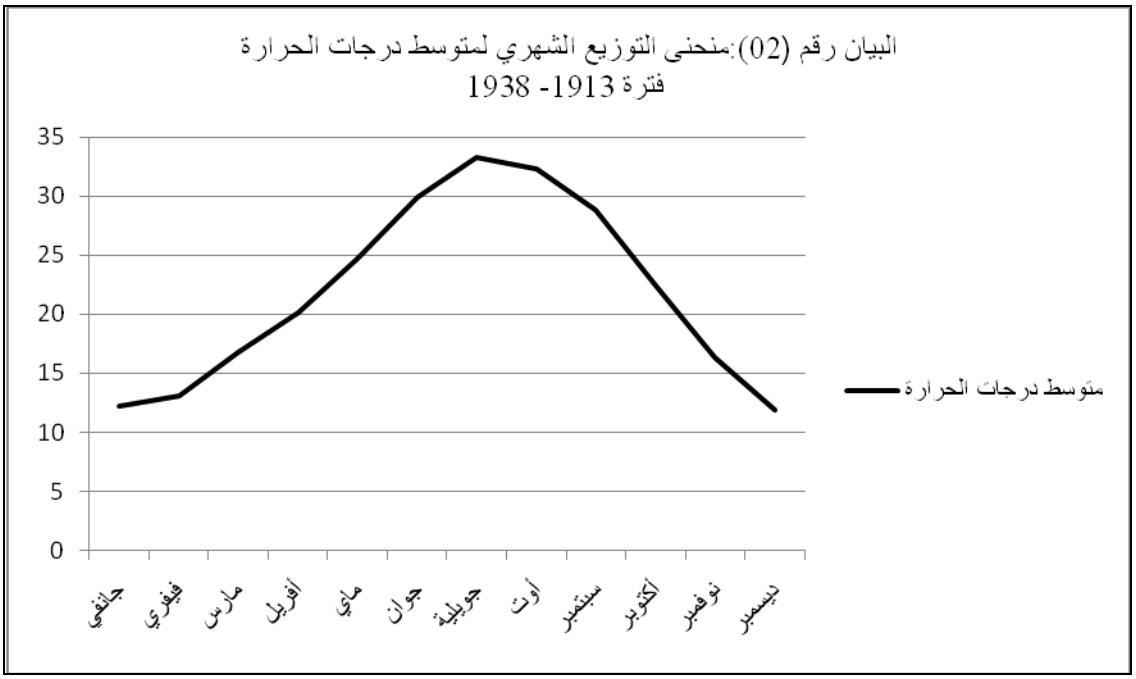

المصدر:إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03)

ب– فترة (1990 – 2010)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) والخاص بالتوزيع الشهري لمعدل درجات الحرارة لفترة (1990–2010) وجود تغيرات واضحة بين هذه الفترة والفترة السابقة حيث أن أدنى معدل حرارة سجل في شهر جانفي كان 11.77 °م وأعلى معدل سجل في شهر جويلية هو 33.9 °م ويقدر المعدل الحراري السنوي لهذه الفترة22.3 ° .

جدول رقم (04):التوزيع الشهري لدرجات الحرارة فترة 1990 – 2010

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويليه	اوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة	11.7	13.7	16.9	20.5	25.5	30.6	33.9	33.5	28.9	23.5	17.1	12.9

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية – الحدة الجهوية ورقلة

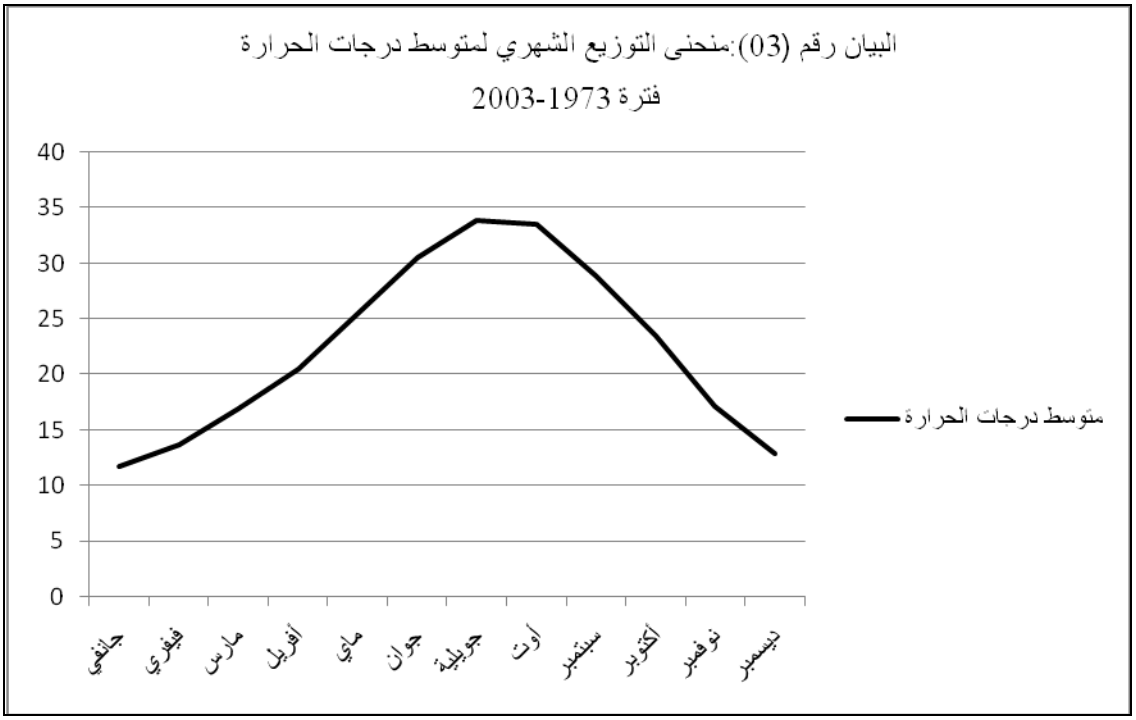

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

1.3.6. دراسة التغيرات الشهرية للفترتين1913 – 1938 و 1990 – 2010 :

أ- فترة 1913 – 1938 : من خلال الجدول رقم (05) والبيان رقم (04) الذي يخص معدل درجات الحرارة القصوى والدنيا بين السنوات المذكورة يمكن توضيح فترة باردة نسبيا تدوم من أكتوبر إلى غاية شهر مارس حيث تتراوح حرارتها من 12°م إلى 22°م وفترة حارة من شهر أفريل إلى غاية شهر سبتمبر بحرارة تتراوح بين 20°م إلى 33°م وتصل أقصى حرارة.

جدول رقم (05):متوسط التغيرات الشهرية لدرجات الحرارة لفترة 1913- 1938 لمحطة بسكرة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
م.د.الحرارة	12.25	13.15	16.8	20.2	24.7	29.95	33.35	32.65	28.8	22.45	16.25	11.95

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية – الحدة الجهوية ورقلة

ب-فترة 1990 – 2010 : اعتمادا على الجدول رقم (06) الموضح لمتوسط درجات الحرارة بين السنوات المذكورة والتي من خلالها يمكن تمييز فترة باردة نسبيا تدوم من أكتوبر إلى غاية شهر مارس حيث تتراوح حرارتها من 12°م إلى 22°م وفترة حارة من شهر أفريل إلى غاية شهر سبتمبر بحرارة تتراوح بين 22°م إلى 35°م .

جدول رقم (06):متوسط التغيرات الشهرية لدرجات الحرارة لفترة 1990- 2010 لمحطة بسكرة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
م.د.الحرارة	12.6	14.5	18.3	22.0	24.2	31.0	35.1	34.4	28.6	22.3	16.6	12.4

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية – الحدة الجهوية ورقلة

من خلال التغيرات الشهرية للفترتين المشار إليهما آنفا نستنتج أن منطقة الدراسة تمتاز بمناخ جاف وبصيف حار وشتاء دافئ ، مما يجعل النشاط الفلاحي في هذه المنطقة يعتمد شبه كليا على استغلال

موارد المياه الباطنية ، كما تؤثر الحرارة المرتفعة أثناء تطرفها وشدة وطأتها، على المحاصيل الزراعية وتعيق منتجات فلاحية أخرى كتربية النحل على سفوح جبال الأوراس وإنتاج الأشجار المثمرة في شمال بسكرة على سبيل المثال. إن هذا التطرف لدرجة الحرارة وقع في الفترة الأخيرة أين وصلت قيما حدية في جويلية 1986 و جويلية 2004 وسجلت 51°م في الظل.

إن هذا الارتفاع في درجة الحرارة يؤثر على مدى احتياج النبات للماء ، وذلك بزيادة تركيز الأملاح في مياه الري ، و من ثم ماء التربة ، حيث يتسبب ارتفاع درجة الحرارة و انخفاض الرطوبة النسبية ، إلى ارتفاع معدل امتصاص الماء ، مما يزيد من تركيز الأملاح في محلول التربة ، ومن ثم زيادة امتصاص النبات للأملاح مما يؤثر على نموه ويقل مردوده بالضرورة ، كما يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على أنظمة السقي ذاتها ، ففي المحاصيل المروية بنظام الرش ، والتي تتعرض فيه لتسرب بعض مكونات الماء إلى الأوراق ، بسبب سرعة التبخر ، و إن كان نظام السقي هذا يقتصد الماء ، و لكن له انعكاسات سلبية على النبات[1].

2.3.6. **العلاقة بين الحرارة والتساقط :**

أ- مؤشر الجفاف: هو مؤشر عددي يدل على درجة جفاف المناخ وقحولة الأرض ويعتمد في حسابها على أهم العناصر المناخية وهي الحرارة والأمطار، وقد وضع بعض العلماء علاقات لحساب قرينة القحولة نذكر منهم ديمارتون، الذي وضع العلاقة التالية لحساب قرينة القحولة:

$$Y = P/ T+10$$

حيث Y: مؤشر الجفاف.

T : معدل الحرارة السنوي بالدرجة المئوية.

P: معدل المطر السنوي (مم).

10: معامل ثابت

[1] الأخضر مرابط – حساسية الصحراء المنخفضة وانعكاسات التدخل البشري مقارنة منطقتي وادي ريغ وواد سوف الأسباب والنتائج – مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة،2005 ، ص 20

يكون المناخ جافاً حسب ديمارتون، إذا كانت قرينة القحولة أقل من 5، وشبه جاف بين 5–10، وشبه رطب بين 10–20، ورطباً بين 20–30، ورطباً جداً إذا كانت القرينة فوق 30.

ومن خلال تطبيق معادلة ديمارتون على منطقة الدراسة نحصل على أن مؤشر الجفاف يساوي04 وبالتالي فمنطقة بسكرة تعتبر من المناطق الجافة.

4.3. **الرطوبة والتبخر:**

1.4.3. **الرطوبة:**

للرطوبة أثر هام على الزراعة ، وكمية المياه التي تفقد من سطح الأرض بالتبخير مما يؤثر على نمو النباتات كما يزيد أو يقلل من عملية النتح، كل ذلك يؤثر على درجة النمو لشدة احتياج هذه النباتات إلى الماء الموجود في الأرض، ومن خلال معطيات الجدول رقم (07) والخاص بتغيرات الرطوبة النسبة الشهرية للفترة 1990– 2010 نلاحظ وجود فترتين مميزتين في المنطقة، حيث تمتد الفترة الأولى من شهر أكتوبر إلى غاية شهر أفريل وهذه الفترة رطبة حيث تزيد نسبة الرطوبة عن 60 %، بينما تمتد الفترة الثانية من شهر ماي إلى غاية شهر سبتمبر وهي فترة ذات رطوبة ضعيفة حيث تقل عن30 %.

جدول رقم(07): تغيرات الرطوبة النسبية الشهرية لفترة 1990 – 2010 في منطقة بسكرة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الرطوبة النسبية %	57	54	46	48	35	34	27	33	40	45	59	66

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية – الحدة الجهوية ورقلة

2.4.6. **التبخر:**

تأتي أهمية دراسة عنصر التبخر كأحد العناصر المناخية المرتبطة بموضوع الدراسة ، لأنه العنصر الأساسي في تحديد المناطق الجافة ، فالجفاف يحدد مناخيا إذا ما ارتفعت نسبة التبخر السنوي على كمية الأمطار السنوية ، وإن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة نسبة التبخر مما يجعل الاستفادة

من كمية الأمطار الساقطة قليلة جدا ، وحتى الجزء الذي أمكن الاستفادة منه يعود ليتبخر من سطح التربة أو من على أوراق النبات بعد امتصاصه من قبل النبات .

جدول رقم(08): المعدل الشهري للتبخر في ولاية بسكرة لفترة 1990– 2010

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التبخر (ملم)	110,7	140,3	195,5	257,6	329,1	370,6	**420,83**	385,8	290,2	198,2	144,2	159,8

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية – الحدة الجهوية ورقلة

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى كمية تبخر كانت في أشهر الصيف إذ يبدأ التبخر بالارتفاع ابتداءً من شهر ماي لتتجاوز كمية التبخر فيه (300 ملم) ، وتصل كمية التبخر إلى أعلى مستوياتها خلال شهر جويلية لتبلغ (420,83 ملم) ، ثم تأخذ كمية التبخر بالتناقص التدريجي خلال أشهر الشتاء ، لتصل الكمية في أدناها خلال شهر جانفي وفيفري الى 110 ملم ، وهذا يفسر لنا مدى العلاقة العكسية بين التبخر والرطوبة النسبية كما يتبين من الجدول رقم (07)، إذ يلاحظ انخفاض في كمية الرطوبة النسبية يبدأ في شهر ماي ويصل أدناه في شهر جويلية (27%).

5.6. **التشمس:** يؤثر الضوء على عملية التمثيل الضوئي التي يمكن بواسطتها تحويل الأملاح والمواد الذائبة في التربة إلى عناصر غذائية تعمل على نمو النبات . وتحتاج بعض المحاصيل إلى أيام ذات نهار طويل لكي تتم فيها عملية الإزهار والإثمار بنجاح ومن هذه المحاصيل القمح والشعير والبطاطس والبسلة ، لذلك يطلق على هذه المحاصيل اسم محاصيل النهار الطويل ولو أنها تنمو نموا خضريا وفيرا في الأيام ذات النهار القصير، كما أن هناك محاصيل تحتاج إلى أيام ذات نهار قصير لكي تزهر وتثمر وهى بعكس السابقة يحتاج نموها الخضري إلى الأيام ذات

النهار الطويل ، ويطلق على هذه المحاصيل اسم محاصيل النهار القصير ومن هذه المحاصيل الفول والتبغ والذرة.

إن وفرة الضوء تساعد على التفريع وزيادة قوة وصلابة السيقان وزيادة وزن النبات الكلى وعدد الحبوب ووزن الحبة، كما يزيد الضوء من نسبة الجذور إلى المحصول الكلى ويقلل من نسبة القش(Paille) إلى المحصول الكلى.[1]

جدول رقم (09): متوسط ساعات التشمس في منطقة بسكرة سنة 2005

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التشمس(سا)	221	232	270	298	320	358	371*	334	268	251	215	219

المصدر: - Courrier **du Savoir** – N°08, Juin 2007, pp.101-110-BENAZIZA A. & LEBID H ص 105

من خلال هذا الجدول ، نلاحظ أن عامل التشمس في ولاية بسكرة متوفر وبعدد أيام كافية للإنتاج الزراعي وهو ما أضفى على المنطقة ميزة فلاحية كبيرة، لكن من جهة إذا كان التشمس مهم للنبات فهو يزيد من ظاهرة تلفح النبات وذالك عند زيادة عدد ساعاته وطول النهار وهذا ما يعرض التربة إلى التيبس.

الصورة رقم (01): ظاهرة تيبس التربة في ناحية لوطاية بولاية بسكرة

[1] محب طه صقر – فسيولوجيا النبات (العوامل المؤثرة في التمثيل الضوئي) ، مقال من كلية الزراعة في جامعة المنصورة ، ص 20 http://osp.mans.edu.eg/sakr/crse/10.pdf

المصدر: سنوسي سميرة، مرجع سابق، ص 32

6.6. **الرياح:** للرياح آثار إيجابية ، وأخرى سلبية على الزراعة والإنتاج الزراعي ، فمن آثارها الإيجابية حمل حبوب اللقاح ، ونضج بعض الزراعات أما آثاره الضارة فتتمثل في سرعتها وقوتها الشديدتين اللتين تتسببن في كسر سيقان بعض النباتات الضعيفة وهدم البيوت البلاستيكية، إلى جانب دورها في تعرية التربة وخاصة في المناطق الجافة ، كما تعمل على زحف الرمال وبالتالي تتراجع أو تنقص مساحة الأراضي الزراعية، وقد تمنع الرياح أحيانا الحشرات من أداء وظيفتها في تلقيح الأزهار، وأيضا تؤثر الرياح الحارة على الغطاء النباتي حيث يزيد هبوطها من عمليات التبخير فيفقد النبات الكثير من الرطوبة المختزنة عن طريق الأوراق.[1]

وفي منطقة دراستنا نجد أن الرياح تهب من جهات مختلفة بديناميكية مختلفة وتأثيرها بارز على المجال الفلاحي فمن جهة يساعد عملية تلقيح النخيل في شهر فيفري لكن بعدها يعمل من الحد من عملية الإزهار خاصة في شهر مارس بالنسبة للأشجار المثمرة شمال الولاية، وعموما فإن بولاية بسكرة تسودها ثلاثة أنواع من الرياح وهي:

[1] علي مخلف سبع نهار الصبيحي – التصحر في محافظة الأنبار وأثره في الأراضي الزراعية– أطروحة الدكتوراه، قسم الجغرافيا بجامعة بغداد، 2002، ص 81

أ- **رياح شمالية غربية:** وهي الرياح المسيطرة في ولاية بسكرة، تتميز بتردد كبير تهب لمدة سبعة أشهر وذلك في فصلي الشتاء والربيع وشهر من فصل الخريف أي من شهر نوفمبر إلى شهر ماي ويطلق عليها محليا" رياح الظهراوي"، تتميز هذه الرياح بسرعة كبيرة على نقل الرمال.

ب-**رياح جنوبية شرقية:** وتهب من شهر جوان إلى غاية شهر أكتوبر تتميز بسرعة أقل من الرياح الشمالية الغربية ترددها أقل من سابقتها وتكون مسيطرة في شهري جوان و جويلية تأتي ساكنة ومحملة بالرمال في بعض الأحيان.

ت-**رياح السيروكو:** وهي رياح تهب في فصل الصيف ، تأتي من الجنوب تتميز بالحرارة وتعتبر رياح سائدة أيضا بمنطقة الدراسة، بحيث تتردد من شهر جوان حتى شهر أكتوبر.

جدول رقم (10): متوسط سرعة الرياح الشهرية في ولاية بسكرة للفترة 1995-2005

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط سرعة الرياح(م/ ثانية)	4,61	4,63	4,75	*6,1	5,95	4,13	4,02	4,13	4,5	3,95	4,61	4,41

المصدر: BENAZIZA A. & LEBID H، مرجع سابق ، ص 105

إن سبب سيادة الرياح المذكورة يرجع إلى موقع ولاية بسكرة المفتوح على الجبهة الغربية مع شط الحضنة تقابلها منطقة ضغط واطئ متمركز فوق منطقة شط ملغيغ أما من الجهة الشمالية فهي مغلقة تحت سفوح جبال الأوراس والأطلس الصحراوي مما يجعلها منخفضا تدور فيه الرياح وخاصة خلال فصلي الربيع و الصيف، بمعدلات سرع تتراوح بين 04 م/ثانية إلى 06 م /ثانية كما يتضح في الجدول رقم (10).

خلاصة الفصل

تتميز منطقة الدراسة من الناحية الطبيعية بأنها منطقة انتقالية بين تشكيلات الأطلس الصحراوي و المنخفض الصحراوي، و هذا الانتقال راجع للانكسار المتواجد جنوب الأطلس وأن المظهر التضاريسي لمنطقة الدراسة يوحي لنا أن طبوغرافية المنطقة لها فعالية ودور مهم في الإنتاج الفلاحي، إذ أن تواجد ممرات عبر الوحدات الجبلية لجبال الزيبان على شكل أودية تساهم في عملية سيلان المياه السطحية من الجهة الشمالية نحو منخفض بسكرة لذا نستطيع القول أن منطقة الزيبان هي حوض تجميعي ومنطقة تراكم هامة جدا أيضا للترب المتفتتة والتي تجرفها المياه إذ تتعمق في الداخل أي في السهول.

كما أن للجيولوجيا و الحركات التكتونية دور أساسي في تشكيل المخزون المائي الباطني وأن التكوينات الليتوستراتيغرافية لتشكيلات منطقة الدراسة بينت تواجد مجموعتين من الميادين لهما أهمية هيدروجيولوجية كبيرة، حيث نجد القاري البيني والذي يتشكل من سلسلة حجرية رملية تضم السماط الألبي ، هذا الأخير

مستغل بصفة قليلة جدا، والمركب النهائي أين نجد أن الكلس المتشقق للسينوني -الإيوسين يعتبر الخزان الرئيسي ، كما

يتشكل المركب النهائي أيضا من الطبقة المائية ذات السطح الحر و سماط الميو -بليوسين.

الفصل الثاني:

الدراسة البشرية لولاية بسكرة

تمهيد:

في هذا المجال يتم تحليل المعطيات البشرية ومدى علاقتها بالقطاع الفلاحي في منطقة الدراسة للوقوف على الإمكانيات المتوفرة في الجوانب الاجتماعية ،الاقتصادية والخدمات، مما يمكن لنا تحديد الأولويات والخيارات من خلال تشخيص الحوافز البشرية.

تطور السكان: إن النشاط الفلاحي هو محصلة لمجموعة عوامل طبيعية واجتماعية وبشرية ووراثية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض، وكل عامل من هذه العوامل يؤثر في الإنتاج بدرجة مختلفة ، فإذا كانت العوامل الطبيعية المؤثرة في النشاط الفلاحي بإمكانية قياس مدى تأثيرها بطرق علمية قاطعة كدراسة عناصر المناخ وتحديد الموارد المائية ودراسة التربة وطبوغرافية المنطقة، إلا أنه يصعب قياس العوامل البشرية بنفس الأسلوب والدقة وذلك لكثرتها وتداخلها مع بعضها البعض، كما تتميز بسرعة تغيرها مما يجعل أثرها في الإنتاج يتغير باستمرار، ويقصد بالعوامل البشرية المؤثرة في النشاط الفلاحي، السكان وكل ما يتصل بأنشطتهم في مجال تربية الماشية، الزراعة وتنمية المراعي، على هذا الأساس سوف نتطرق في بحثنا هذا إلى أهم العوامل البشرية المرتبطة بالنشاط الفلاحي في ولاية بسكرة وذلك كما يلي:

I. **الخصائص الاجتماعية:** نقوم في هذا الفصل بتحليل العوامل التي تؤثر في النشاط الفلاحي بشكل مباشر وغير مباشر من حيث الإنتاج والاستهلاك وكذلك تحديد النمط الفلاحي السائد بمنطقة البحث، لذا سندرس تطور عدد السكان وكثافتهم وكذا تركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي، لمعرفة مدى فعالية هذا العامل في النشاط الفلاحي .

جدول رقم (11) تطور عدد سكان ولاية بسكرة لفترة 1966- 2008

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	135901	206856	430202	589697	730134
معدل الزيادة السكانية(%)	-	04.74	*10.79	03.37	02.38

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة أفريل 2010

البيان رقم(05): تطور عدد سكان الولاية من سنة 1966 إلى 2008

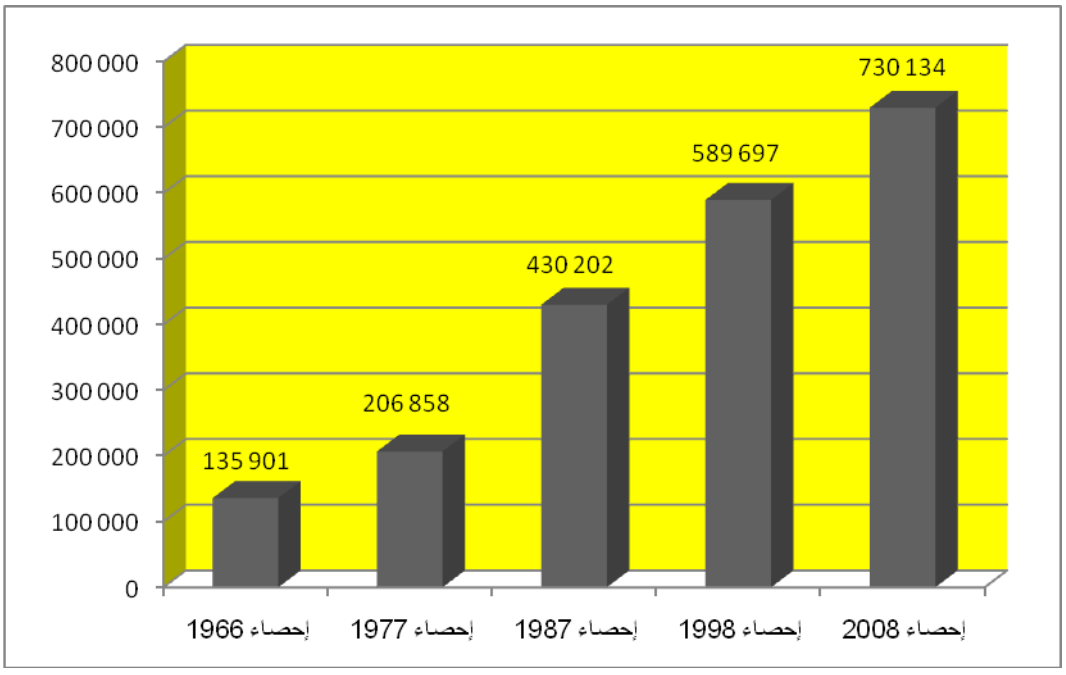

من خلال الجدول رقم(11) والبيان المطابق له رقم(05)، يلاحظ أن عدد سكان الولاية قد تطور منذ الاستقلال تطورا مهما، حيث قدر سنة 1966 بـ 135.901 نسمة، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8% . في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان

من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88 %. وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 730.134 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30 %.

من خلال هذا الجدول يتبين أيضا تغيرات معدل الزيادة السكانية من فترة لأخرى، مع العلم أننا قمنا بحساب معدل الزيادة السكانية بواسطة المتوالية الحسابية ووجدناه مرتفعا جدا في الفترة 1977–1987 ووصل إلى 10.79 %. إن سبب هذا الارتفاع الكبير يرجع حسب تحليلنا إلى ظاهرة النزوح وليس من الريف إلى المدينة بل من مناطق القطر اتجاه بسكرة لغرض الفلاحة، هذا زيادة على الزيادة الطبيعية نتيجة تحسن مستوى المعيشة بعد الاستقلال كما قلنا في هذه الفترة.

2.1. **كثافة السكان:** : قمنا بتحليل هذه الكثافة حسب المناطق مركزين على تقسيم منطقة البحث إلى أربعة مجالات حسب عدد الزيبان– (الزيبان هي مجموع زاب و كلمة زاب تطلق على واحة النخيل) – وهي الزاب الشرقي ، الغربي، الأوسط والزاب الجنوبي وقد اعتمدنا تقسيم الباحث الجيولوجي(Ludovic Ville) في كتابه رحلة استكشاف في أحوض الحضنة والصحراء (Voyage d'exploration dans les bassins du Hodna et du Sahara (صفحات: 44،82،136).

إن تحليل كثافة السكان تفسر لنا مستوى ومناطق التركيز السكاني بمنطقة الدراسة.

من خلال الجدول رقم(12) يتضح أن كثافة السكان وصلت 169 نسمة/كلم^2 في الزاب الشمالي وهذا راجع إلى عدد سكان بلدية بسكرة باعتبارها تتضمن عاصمة الولاية وأيضا جل بلديات الزاب الشمالي جبلية مما جعل السكان يجتمعون بالواحات الشمالية ماعدا بلدية لوطاية التي تعتبر سهلا منبسطا، لكن من حيث عدد السكان فهو مرتفع في الزاب الغربي أكثر منه في باقي الزيبان وهذا يدل على أن الزاب الغربي ذو وجهة فلاحية وهذا ما لاحظناه ميدانيا،أما الكثافة السكانية في باقي الزيبان فهي متقاربة نوعا ما، حيث تنحصر بين 24 و 28 نسمة/كلم^2 رغم التفاوت الكبير في عدد السكان من منطقة إلى أخرى

وهذا يدل على أن التركز السكاني يلف حول الأراضي الخصبة والتي تتشابه من حيث طبيعتها في الزيبان.

جدول رقم (12) توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31

المنطقة	البلديات	عدد السكان	المساحة(كلم^2)	الكثافة(س/ كلم^2)
الزاب الشمالي	بسكرة، لوطاية برانيس،جمورة، ع. زعطوط، القنطرة	264453	1564,50	169
الزاب الشرقي	شتمة، مشونش،سيدي عقبة، مزيرعة، زريبة حامد، الفيض، زريبة الوادي، خ.س.ناجي	123114	4293,40	28
الزاب (الظهري) الغربي	الحاجب،ليشانة،طولقة، فوغالة، بوشقرون، برج بن عزوز، الغروس، الشعيبة ، الدوسن،اولاد جلال ،سيدي خالد، رأس الميعاد ،البسباس	***329195**	13124,80	25
الزاب (القبلي)الجنوبي	اوماش، مليلي، ليوة، مخادمة، اورلال، الحوش	60156	2527,10	24
المجمـــــوع		776918	21509,80	36

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة

3.1. **تقدير نمو السكان:** اعتمادا على معدل النمو السكاني في منطقة الدراسة في الفترة الأخير 1998-2008 والذي بلغ 2.38% ، يمكن حساب النمو السكاني المتوقع مستقبلا بتطبيق المعادلة الهندسية التالية:

$س_1 = س_0 (1+ر/100)^{ن}$

حيث س1: عدد السكان للسنة المتوقعة (2030)

س0 : عدد سكان سنة الأساس (2008)

ر: معدل النمو السكاني المعتمد وهو 2.38 %.

ن: عدد السنوات بين العام الأساس والسنة المراد تقدير عدد سكانها.

وبتطبيق هذه المعادلة من المتوقع أن يصل عدد سكان ولاية بسكرة عام 2020 م إلى968242 نسمة وفي عام 2030 م سيصل 1224997 نسمة، إن هذه الزيادة السكانية المتوقعة بدون شك ستكون لها مطالب واحتياجات اجتماعية مختلفة كبناء الوحدات السكنية والخدمات العامة بمختلف أشكالها والتوسع على حساب الأراضي الزراعية هذا من جهة و من جهة أخرى ستساهم في الإنتاج الاقتصادي بتوفير يد عاملة في كل القطاعات الاقتصادية.

4.1. **التركيب العمري والنوعي للسكان:** نتطرق لهذا العنصر من الدراسة السكانية في هذا البحث لغرضين أساسيين أولهما : معرفة تصنيف مجتمع منطقة بسكرة هل هو مجتمع فتي أو شاب أو هرم و الثاني هو معرفة نسبة الفئة العاملة خاصة من الذكور ومقارنتها بالتركيب الاقتصادي لسكان المنطقة وكذا توزيعهم بالمناطق الريفية، لأن تقاليد الجزائر بصفة عامة تبعد مشاركة المرأة في النشاط الفلاحي.

جدول رقم(13) التركيب النوعي لسكان ولاية بسكرة إلى غاية 2010/12/31

المنطقة	البلديات	ذكور	إناث	المجموع
الزاب الشمالي	بسكرة، لوطاية برانيس،جمورة، ع. زعطوط، القنطرة	134871	129582	264453
الزاب الشرقي	شتمة، مشونش،سيدي عقبة، مزيرعة، زريبة حامد، الفيض، زريبة الوادي، خ.س.ناجي	62185	60929	123114
الزاب (الظهري) الغربي	الحاجب،ليشانة،طولقة، فوغالة، بوشقرون، برج بن عزوز، الغروس، الشعيبة ، الدوسن،اولاد جلال ،سيدي خالد، رأس الميعاد ،البسباس	170157	159038	**329195**

الزاب (القبلي)الجنوبي	اوماش، مليلي، ليوة، مخادمة، اورلال، الحوش	30679	29477	60156
المجمـــوع		397892	379026	776918

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة سنة 2010

يتبين من خلال هذا الجدول أن سكان ولاية بسكرة يتوزعون حسب الجنس بأعداد متفاوتة، وأن عدد الذكور يفوق عدد الإناث بعدد إجمالي يساوي **18866** نسمة و أن نسبة الذكور تساوي 51.20 % ، أما من حيث العدد فهو تفاوت معتبر يجعلنا نبحث عن تحليل لهذه الزيادة من خلال التركيب العمري للسكان.

جدول رقم (14) : فئات العمر الرئيسية لسكان ولاية بسكرة إلى غاية 2010/12/31

الفئات العمرية	التوزيع		المجموع	الفرق (ذكور – إناث)	نسبة التفاوت (%)
	ذكور	إناث			
0− 14	129676	124591	254267	5085	27
15 – 59	243495	230685	474180	12810	68
أكثر من 60 سنة	24721	23750	48471	971	5
المجموع	397892	379026	776918	*18866	**100**

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة

و يتبين أيضا أن الزيادة السكانية بين الذكور والإناث تتفاوت بين الفئات العمرية وبنسب كبيرة، حيث تتصدر الفئة العاملة المرتبة الأولى بنسبة 68 %، من جهة أخرى يبلغ ا لعدد الإجمالي للفئة العاملة بمنطقة الدراسة 474180 نسمة أي بنسبة 61 % وهذا ما يفسر حيوية مجتمع ولاية بسكرة، وأن هذه الفئة تتحمل مسؤولية الإعالة للجزء الباقي من المجتمع والذي يتوزع بين الفئة العمرية ما بين 0- 14 سنة والتي بلغ عددها 254267 نسمة أي نسبة 33 % والفئة الأكثر من 60 سنة البالغ عددها 48471 نسمة أي 05 %.

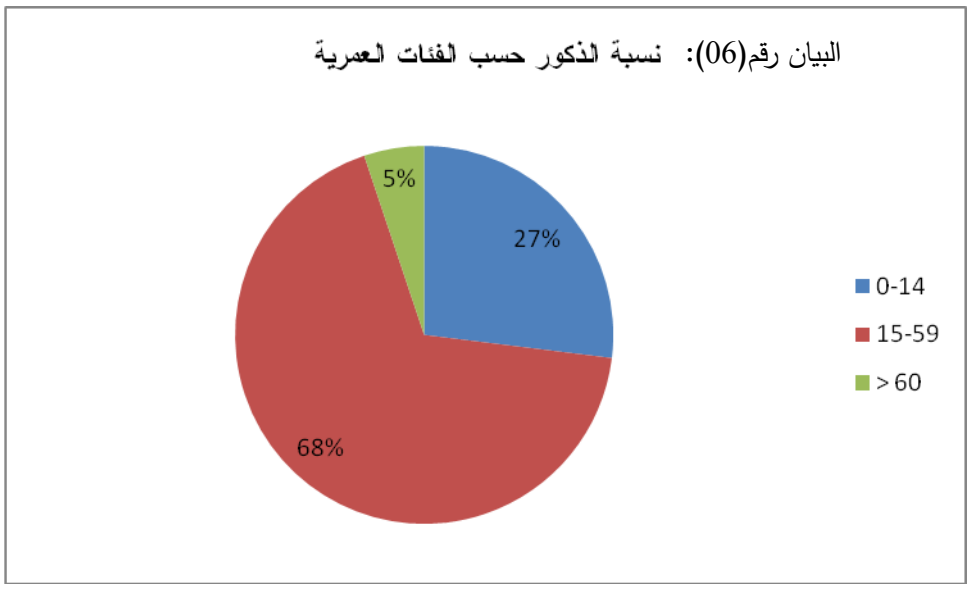

ومنه فان الحاجة إلى تخطيط مشاريع تنموية تحوي النسبة المتبقية من اليد العاملة أمر ضروري في مجالات إنتاجية أخرى كالصناعة والسياحة.

وفيما يلي سوف نرى نسبة توزيع الفئة العاملة فعلا على القطاعات الاقتصادية الثلاثة كما يتضح من خلال تحليل التركيب الاقتصادي للسكان.

5.1. **التركيب الاقتصادي للسكان:** نتطرق لهذا العنصر لمعرفة اتجاه الفئة العاملة في منطقة الدراسة وكيف تتوزع على أنواع الأنشطة الاقتصادية، حيث يرتبط التركيب الاقتصادي ارتباطا وثيقا بمسألة التشغيل والبطالة ، في هذا الصدد يتضح من خلال الجدول رقم (15) بأن ولاية بسكرة أولت اهتماما كبيرا لهذا الجانب، نظرا لارتباطه الوثيق بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتأثيره على استقرارهم الاجتماعي، حيث تبذل مجهودات كبيرة في إطار التجربة الوطنية للتشغيل من أجل خلق فرص عمل لأكبر عدد ممكن من اليد العاملة العاطلة. ومن خلال النتائج يتضح أن حجم القوة العاملة النشطة لسنة 2010 بلغ نحو 474180 نسمة، وعدد المشتغلين لنفس السنة قدر بحوالي 277976 عامل، وبذلك تمثل نسبة البطالة في ولاية بسكرة 41,37 %، وهي نسبة مرتفعة رغم استحداث 44170 منصب شغل جديد عبر مختلف القطاعات بفضل الأجهزة المتعددة للتشغيل سعيا منها للتخفيف من حدة مشكلة البطالة بالولاية منهم 9524 منصب دائم و35646 مؤقت،

جدول رقم (15): توزيع عدد المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية إلى غاية 2010/12/31

قطاع النشاط	المناصب المستحدثة خـــلال سنة 2010			مجموع المشتغلين إلى غاية 2010/12/31	النسبة المئوية %
	الدائمون	المؤقتون	المجموع		
الإدارة العمومية	3019	718	3737	37169	13,37
الصناعة	124	3493	2617	11573	4,16
التجارة	2390	4236	6626	32677	11,75
النقل	150	90	240	10933	3,93
السكن البناء و الأشغال العمومية	362	4230	4592	31544	11,34
السياحة و الصناعة التقليدية	372	282	654	8120	2,92
الفلاحة و الري	1354	9579	10933	113120	40,69
خدمات أخرى	1753	13018	14771	32840	11,69
مجموع مناصب الشغل	9524	35646	44170	277976	**100**

المصدر: مديرية التشغيل لولاية بسكرة – مارس 2011

البيان رقم (07) عدد المشتغلين حسب القطاعات اللقتصادية

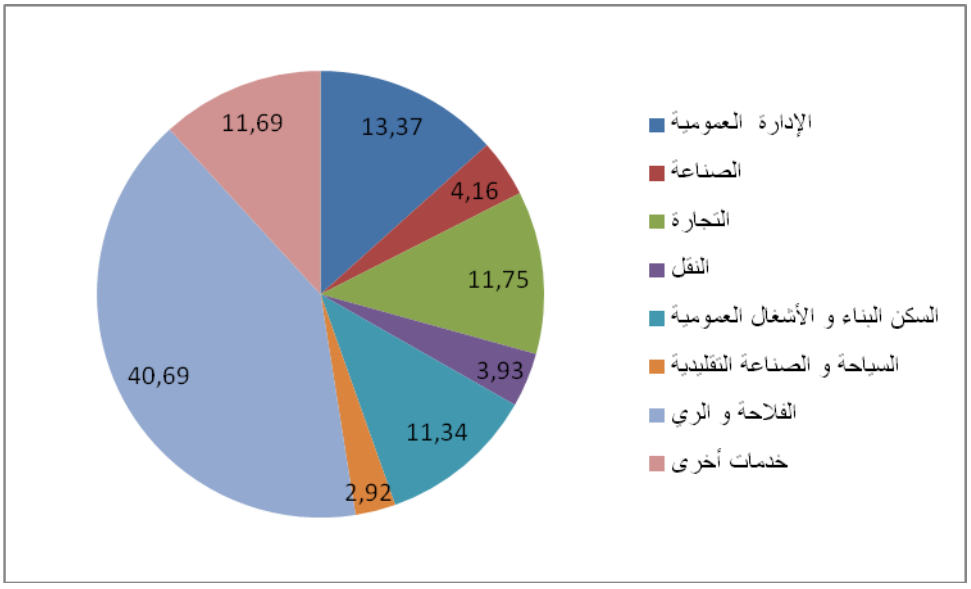

من خلال هذا البيان المرفق نلاحظ أن مجموع المشتغلين بلغ 277976 عامل أي بنسبة %58,62 من القوة العاملة وأن قطاع الفلاحة هو القطاع الأكثر كثافة من حيث عدد المشتغلين به حيث يمثلون نسبة 40.69 % من مجموع اليد العاملة المشتغلة وهي تعادل 113120 عامل، كما عادت له الحصة الأكبر من المناصب المستحدثة خلال سنة 2010 بحوالي 10933 منصب شغل جديد، ويعود سبب

ذلك إلى الطبيعة الزراعية التي تتميز بها ولاية بسكرة، وبالإضافة إلى الأثر الايجابي للتسهيلات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تدعيم وتنمية هذا القطاع والتشجيع على خدمة الأرض. متبوعا بالإدارة العمومية بنسبة 13.37 % والتي ساهمت في توفير 3737 منصب شغل جديد مما أدى إلى ارتفاع إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع إلى 37169 عامل، تليها التجارة التي تشغل نسبة 11.75% من مجموع المشتغلين والتي استحدثت خلال نفس السنة حوالي 6626 منصب جديد، ثم البناء والأشغال العمومية بـ 11.34% وقد استحدثت 4592 منصب شغل، أما قطاع الصناعة فيمثل نسبة 4.16% وهي نسبة منخفضة رغم أن الولاية تزخر بالمواد الأولية التي تهيئها لإقامة العديد من الصناعات التي يمكنها أن تمتص نسبة هامة من اليد العاملة، وقد استحدثت خلال نفس السنة 2617 منصب جديد وبذلك ارتفع عدد المشتغلين في هذا القطاع إلى 11573 عامل، ثم النقل بنسبة 3.93% والذي استحدث حوالي 240 منصب شغل، وفي الأخير السياحة والصناعة التقليدية بنسبة 2.92% وهي النسبة الأقل على مستوى قطاعات النشاط ما يعادل 8120 عامل وقد ساهمت بتوفير حوالي 654 منصب جديد فقط، رغم أن ولاية بسكرة تمتلك من المقومات ما يهيئها لأن تكون وجهة سياحية هامة، لكن عدم الاهتمام بهذا القطاع هو السبب في عجزه عن خلق العدد المناسب من فرص العمل وعدم استقطاب اليد العاملة النشطة. وبذلك فإن إجمالي عدد المناصب التي تم استحداثها خلال سنة 2010 بالنسبة لكل القطاعات هو 29399 منصب، وهذه المناصب ساعدت على ارتفاع عدد المشتغلين إلى 245136 عامل. وكما هو مبين في الجدول السابق فإن هناك مناصب شغل تم استحداثها خلال سنة 2010 عن طريق أجهزة وهيئات الدعم والمرافقة التي وصلت إلى 14771 منصب شغل جديد، مما سمح بارتفاع عدد المشتغلين إلى 32840 عامل، وبذلك أصبح مجموع المشتغلين بولاية بسكرة لسنة 2010 حوالي 277976 عامل.

6.1. **التوزيع الجغرافي للسكان بولاية بسكرة :** يوجد بمنطقة بسكرة اثني عشر تجمع حضري أو شبه حضري متمثلة في المقرات الرئيسية للدوائر، و هو ما يوضحه الجدول رقم (16) ، علما أن مدينة

بسكرة لا تدخل ضمن هذه التجمعات على اعتبارها تجمع حضري بنسبة 100 % و بما أن عدد سكان الريف بلغ 303016 نسمة، في حين لم بتجاوز عدد سكان المناطق الحضرية 256474 نسمة ، وتتضح ظاهرة الريفية بنسبة كبيرة في جميع الزيبان خاصة الزاب الجنوبي والزاب الشرقي، ونظرا لطبيعة المناطق الريفية في منطقة الدراسة فإن الاهتمام الكبير ينصب على كيفية ترقية هذه المنطقة وضمان الاستدامة الريفية لتحقيق الأمن الغذائي.

من خلال دراستنا للجانب السكاني لولاية بسكرة يتضح لنا أن المنطقة شهدت زيادة في الفئة العاملة بشكل سريع وذلك يرجع لفرص العمل الذي يوفرها النشاط الفلاحي المكثف الذي تعرفه ولاية بسكرة حيث أصبح هذا النشاط عامل جذب للأيدي العاملة في الفلاحة.

جدول رقم (16): توزيع السكان حسب المناطق إلى غاية 2010/12/31

المنطقة	توزيع السكان حسب المناطق		المجموع
	حضري	ريفي	
الزاب الشمالي	241785	22668	264453
الزاب الشرقي	56777	66337	123114
الزاب (الظهري) الغربي	168338	160857	329195
الزاب (القبلي)الجنوبي	7002	53154	60156
المجمــوع	473902	303016	776918

البيان رقم (08): توزيع السكان حسب المناطق بولاية بسكرة

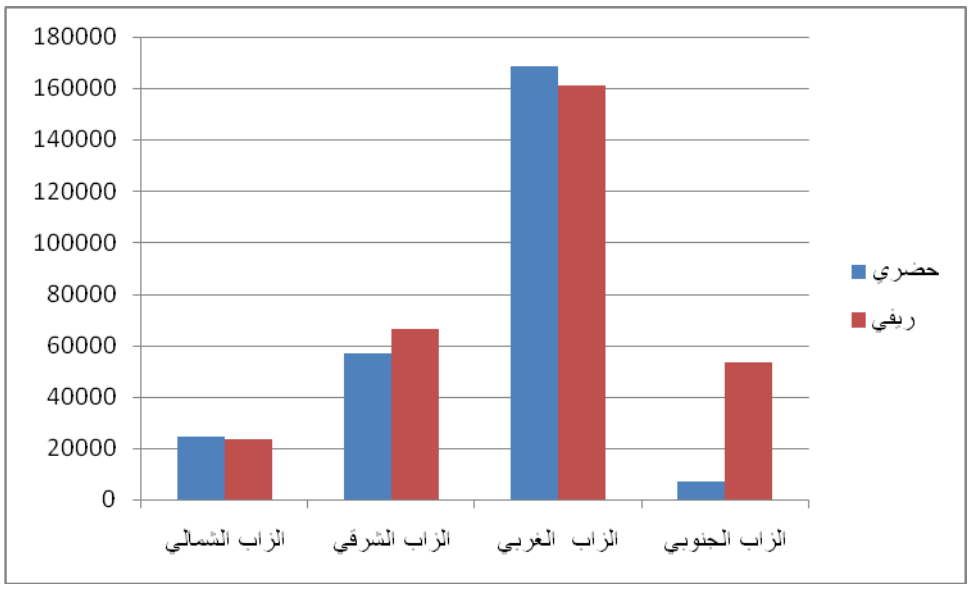

II. **الخصائص الاقتصادية:** نتطرق إلى هذا الجانب لتقييم اقتصاد منطقة الدراسة بمعرفة مدى الاستغلال الفلاحي وربطه بالصناعة التي تكمل تسويق المنتج ، إضافة إلى مدى توفير الخدمات التي تعمل على استقرار الفلاحين بمناطق الإنتاج الأمر الذي يفسر لنا الصورة التي تنعكس على مرد ودية الإنتاج وجودته وتسويقه وبالنظر للخصائص الفيزيائية والاجتماعية لمنطقة البحث، نحاول دراسة الخصائص الاقتصادية كما يلي:

1.2. **الخصائص الفلاحية:** يتمثل نشاط منطقة الدراسة الاقتصادي بشكل أساسي على الزراعة حيث تشتهر ولاية بسكرة بزراعة القمح والشعير في سهول لوطاية وكذالك في الزاب الشرقي خاصة بمناطق زريبة الوادي وزريبة حامد وخنقة سيدي ناجي ، كما تشتهر ولاية بسكرة في زارعة الخضر والبقول خاصة الفول والبازلاء في كل من الجهتين الشرقية والغربية للولاية،أما الأشجار المثمرة فتعرف ولاية بسكرة بإنتاجها للتمر، خاصة دقلة نور الذي تتميز به واحات طولقة، أما تربية الماشية فيمارس بصفة كبيرة في المناطق الرعوية بأولاد جلال ، سيدي خالد ورأس الميعاد.

1.1.2. **توزيع واستغلال الأراضي:** إن ولاية بسكرة هي منطقة ذات وجهة فلاحية ، حيث نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (17) أن مساحة الأراضي المستعملة للفلاحة بلغت في ولاية

بسكرة خلال الموسم 2009-2010 حوالي **1665505** هكتار أي ما يقارب 77,43% من إجمالي المساحة الكلية للولاية وهي تتوزع كما يلي:

جدول رقم(17) : التوزيع العام للأراضي بولاية بسكرة خلال الموسم الفلاحي 2010/2009 بالهكتار

نوع الأراضي / المناطق	الزاب الشمالي	الزاب الشرقي	الزاب الغربي	الزاب الجنوبي	المجموع
المساحة الصالحة للفلاحة	23585	74984	60974	38684	198227
أراضي بور ورعوية	68456	193856	957729	179705	1399746
أراضي فلاحية غير منتجة	4494	31981	20504	10553	67532
مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة	**96535**	**300821**	**1039207**	**228942**	**1665505**
الغابات	23200	30847	27491	3437	84975
الحلفاء	00	5 000	8864	00	13864
أراضي غير مخصصة للفلاحة	36197	90996	238715	20728	386636
المجموع	155932	427664	1314277	253107	2150980

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة – مارس 2011

أ- **أراضي بور ورعوية:** بلغت نحو 1399746 هكتار أي ما يشكل 84% من مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة، تتوزع المراعي وأراضي البور بشكل كبير في الزاب الغربي حيث بلغت مساحتها 957729 هكتار أي ما يمثل 68,42 % من مجموع أراضي البور والرعوية بولاية بسكرة، وتشتهر الجهة الغربية لولاية بسكرة في تربية الغنم والإبل خاصة في كل من بلديات الدوسن، سيدي خالد، أولاد جلال، البسباس ورأس الميعاد.

ب- **أراضي صالحة للفلاحة:** قدرت مساحة هذه الأراضي في الموسم الفلاحي 2009-2010 ب198227 هكتار أي ما يشكل 11,90 % من مجموع الأراضي المخصصة للفلاحة وتتوزع بشكل كبير في كل من الزابين الشرقي والغربي المعروفين بإنتاجهما الزراعي للخضر والحبوب وكذلك في إنتاج التمور.

ج- **الغابات والحلفاء:** قدرت مساحة الغابات والحلفاء في ولاية بسكرة بحوالي98839 هكتار وهو ما يشكل نحو 04,6 % من المساحة الكلية للولاية ، وتنتشر الغابة في الجهة الشمالية ممتدة من الشمال

الشرقي إلى الشمال الغربي بنسبة كبيرة حيث قدرت مساحتها بحوالي 84975 هكتار، أما بالنسبة للحلفاء فتنتشر بنسبة كبيرة في الزاب الغربي بمساحة 8864 هكتار وهو ما يمثل حوالي 64 % من مساحة الحلفاء في الولاية،

الشكل رقم (09) التوزيع العام للأراضي في ولاية بسكرة

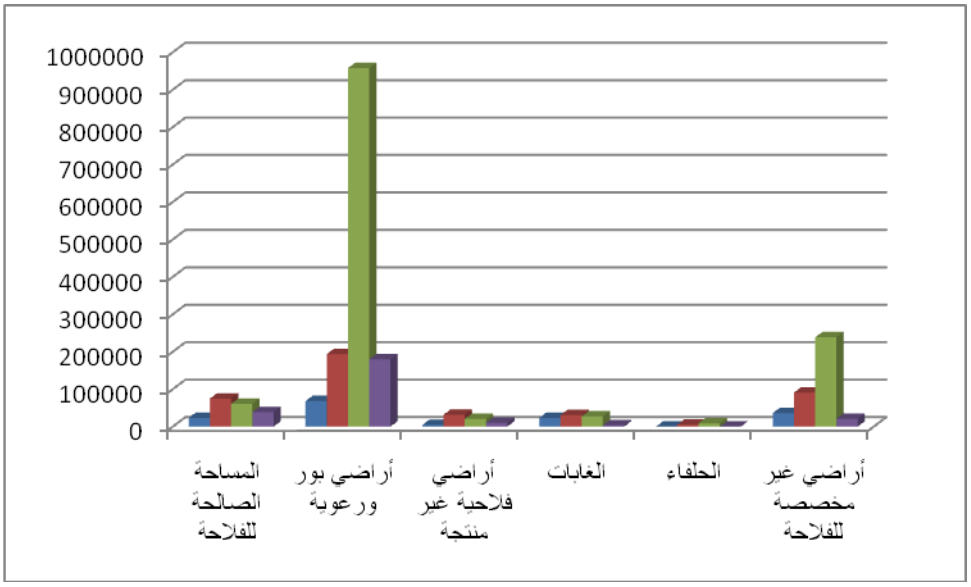

2.1.2. الإنتاج الزراعي:

جدول رقم (18): الاستغلال الزراعي في ولاية بسكرة خلال الموسم الفلاحي 2010/2009

المنطقــة	الحبوب		البقول		الخضر		الأعلاف	
	المساحة(هكتار)	الإنتاج	المساحة	الإنتاج(قنطار)	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج (قنطار)
الزاب الشمالي	1792	48670	694	86608	26	21298	1219	43884
الزاب الشرقي	15024	392108	7619	815960	861	667674	6235	224460
الزا (الظهري) الغربي	2754	79892	2093	302094	1471	1239538	1377	49572

الزاب (القبلي)الجنوبي	4051	106027	1706	177436	388	355761	792	28512
المجمـوع	23621	626697	12112	1382098	2746	2284271	9623	346428

(المساحة بالهكتار، الإنتاج بالقنطار) المصدر: مديرية مصالح الفلاحة مارس 2011

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن التوجه الزراعي في ولاية بسكرة يتباين من نمط موسمي كالبقول والحبوب إلى الإنتاج الدائم كالخضر وتبلغ كمية الإنتاج الإجمالي في منطقة الدراسة من المحاصيل الزراعية خلال الموسم الفلاحي 2009- 2010 حوالي 4639494 قنطارا، وهو ما يشكل حوالي 96 قنطار للهكتار الواحد باعتبار المساحة الفلاحية المستغلة في هذا الموسم تقدر بحوالي 198227 هكتار، وهذا الإنتاج موزع على الأصناف التالية:

أ- **الحبوب:** قدرت المساحة الإجمالية المزروعة بالحبوب في ولاية بسكرة خلال الموسم الفلاحي 2010/2009 بحوالي 23621 هكتار، وهو ما يشكل حوالي 49 % من مساحة الأرض المزروعة في33 بلدية موزعة على أربع مجالات كبيرة ، وقد كانت كمية الإنتاج من محصول الحبوب والمتمثل في القمح فقط، حوالي 626697 قنطارا وهو ما يعادل حوالي 26 قنطار للهكتار الواحد، هذا المردود يعتبر دون المتوسط وهذا راجع لأسباب عديدة منها عدم إتباع السقي المنظم من طرف المزارعين ونقص التسميد سواء العضوي أو الكيميائي وهذه الأسباب بدورها تعود إلى التكاليف الباهظة لكل مواد تحسين التربة.

ب- **الخضر:** بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بالخضر في ولاية بسكرة حوالي2746 هكتار في البيوت البلاستيكية التي وصل عددها إلى 54920 بيت بلاستيكي خلال الموسم الفلاحي 2009/ 2010 ، وقد بلغت كمية الإنتاج من محصول الخضراوات حوالي 2284271 قنطارا وهو ما يشكل حوالي 42 قنطار لكل بيت أما تكاليف هذا الإنتاج فقد بلغت حوالي 350 ألف د.ج للبيت الواحد لإنتاج الفلفل و200 ألف د.ج للطماطم[1].

ج- **المحاصيل الحقلية** : تتمثل هذه المحاصيل في البقول وهي تنقسم بين الفول والبازلاء، وقد قدرت مساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل الحقلية في ولاية بسكرة حوالي 12112 هكتار وهو ما يشكل حوالي

[1] تحقيق ميداني مع مجموعة من فلاحي المنطقة في شهر مارس 2011م

25 % من مساحة الأرض المزروعة في الولاية خلال الموسم الفلاحي 2009/ 2010 ، أما بالنسبة لكمية الإنتاج من المحاصيل الحقلية فقد بلغت حوالي 1382098 قنطارا وهو ما يمثل حوالي30 % من الإنتاج الزراعي في الولاية.

د- العلف: بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بالعلف في ولاية بسكرة حوالي9623 هكتار وهو ما يمثل حوالي 20 % من مساحة الأرض المزروعة في الولاية ، وقد بلغت كمية الإنتاج من محاصيل العلف حوالي 346428 قنطارا وهو ما يشكل حوالي 07,5 % من كمية الإنتاج الزراعي في الولاية وبمردود 36 قنطار للهكتار وأن هذه المحاصيل تتمثل في الشعير، الخرطال والصفصفة وهي كلها تسقى بمياه النقب وهذا ما جعل المساحة المستغلة في إنتاج العلف قليلة.

هـ- إنتاج التمور: قدر عدد النخيل في ولاية بسكرة في الموسم الفلاحي 2009-2010 بحوالي 6863561 نخلة منها 2746207 نخلة دقلة نور وهو ما يشكل حوالي 40 % من مجموع النخيل في الولاية، وهي تتوزع بصفة سائدة في كل من الزابين الغربي والشرقي كما يتضح من الجدول رقم (19) والشكل رقم (07) أما بالنسبة لكمية الإنتاج من محصول دقلة نور فقد بلغ حوالي 1366787 قنطارا وهو ما يمثل حوالي 38,70 % من الإنتاج الكلي للنخيل في الولاية، وقد بلغ مردود نخيل دقلة نور نحو 77,53 كلغ للنخلة المنتجة.

الصورة رقم 04:
نخيل دقلة نور
بمنطقة طولقة
صورة بعدسة الباحث
- سبتمبر 2011

جدول رقم (19) : إنتاج التمور بولاية بسكرة خلال الموسم الفلاحي 2009-2010

المنطقة	نخيل دقلة نور (01)			أنواع أخرى (02)		
	عدد النخيل	**منه المنتج**	**الإنتاج (ق)**	**عدد النخيل**	**منه المنتج**	**الإنتاج (ق)**
الزاب الشمالي	191350	90213	68562	354475	210157	152796
الزاب الشرقي	922855	462318	340401	1108524	603486	424679
الزاب الغربي	1195327	934430	716896	1555029	622226	940741
الزاب الجنوبي	436675	275827	240928	1099326	833689	646806
المجموع	2746207	1762788	1366787	4117354	2269558	2165022
المجموع الكلي =(01)+ (02)	6863561		4032346		3531809	

المصدر: مديرية مصالح الفلاحة مارس 2011

الشكل رقم (10) إنتاج التمور بولاية بسكرة خلال الموسم الفلاحي 2010-2009

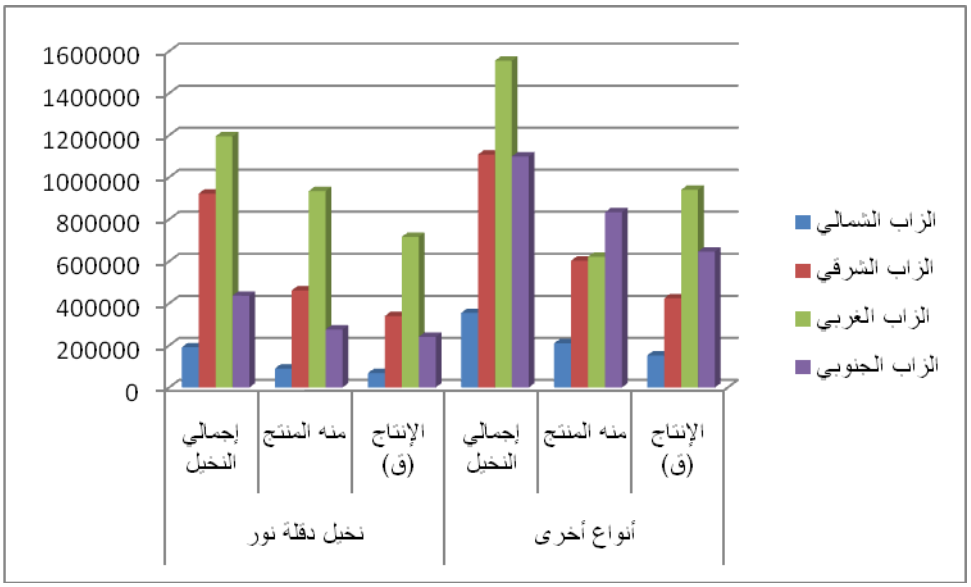

3.1.2. **الإنتاج الحيواني:** تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة في الولاية ، وتظهر أهمية هذه الثروة في عدد رؤوس الماشية والتي بلغت عام 2010 م نحو 1010511 رأس ، تتوزع كما يلي:

جدول رقم (20) توزيع الثروة الحيوانية حسب المناطق إلى غاية 2010/12/31

	الثروة الحيوانية (رأس)	

المنطقــة	الضأن	الماعز	البقر	الإبل	الخيول	المجموع
الزاب الشمالي	39915	21252	517	0	04	61688
الزاب الشرقي	179399	58570	1325	191	48	239533
الزاب (الظهري) الغربي	500878	128897	1476	671	476	632398
الزاب (القبلي)الجنوبي	62703	12461	289	1392	47	76892
المجمـوع الكلي	782895	221180	3607	2254	575	1010511

المصدر: مديرية مصالح الفلاحة لولاية بسكرة مارس – 2011

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الثروة الحيوانية في ولاية بسكرة تتوزع على الأصناف التالية:

أ- **الغنم :** قدر عددها بنحو 1004075 رأس أي بنسبة 99,36 % من مجموع المواشي منها 782895 رأس من الضأن أي ما يعادل حوالي77,47% من مجموع الأغنام، تربى مجملها في الزاب الغربي باعتبار هذه المنطقة سهبية وتضم كل من بلديات الدوسن، أولاد جلال، سيدي خالد، البسباس ورأس الميعاد، تليها المنطقة الشرقية وهي تتمثل في السهول الشرقية للولاية وتعرف بإنتاج العلف.

الصورة رقم 05:
الثروة الحيوانية بسهول لوطاية
صورة بعدسة الباحث-
سبتمبر 2011

ب- البقر: بلغ عددها الإجمالي في ولاية بسكرة حوالي 3607 رأس وهو ما يمثل حوالي 0,36% من مجموع الأنعام، هذه النسبة الضئيلة تعود إلى طبيعة المنطقة الصحراوية من جهة ومن جانب آخر عدم وجود مصانع الحليب ومشتقاته بالولاية والتي تعتبر الحافز الرئيسي لتربية هذا النوع من الحيوانات، أما الاهتمام بتربة البقر فيظهر من خلال الجدول رقم (20) أنه كبير في الزابين الغربي و الشرقي ، خاصة في بلديتي الدوسن وسيدي عقبة ، وتبين من خلال التحقيق الميداني أن عملية تربية الأبقار في منطقة البحث تتم في إسطبلات بعدد 10 إلى 20 رأس لكل مربي أما رعيها فيتم داخل واحات النخيل.

ج- الإبل: بلغ عددها حوالي 2254 رأس وهو ما يشكل حوالي 0,22% من مجموع الأنعام في الولاية، أما بالنسبة لتربيتها فتتم جلها في الزاب القبلي وتحديدا في بلدية الحوش ، حيث بلغ عددها حوالي 1392 رأسا أي بنسبة 62 % من مجموع الإبل، أيضا يربى هذا الحيوان في الزاب الغربي وتحديدا في بلدية البسباس.

رغم الأهمية الاقتصادية لتربية الإبل كمصدر غذائي في إنتاج اللحوم واللبن ومصدرا لصناعة بعض الملابس والأغطية بوبرها وأيضا صناعة الأحذية والحقائب بفضل جلودها، إلا أن الاهتمام بتربية الجمال في منطقة البحث يعتبر قليلا جدا رغم الظروف الطبيعية الملائمة لحياتها وتوفر الكلأ على مساحات واسعة في الزابين الغربي والجنوبي.

د- الخيل: تعتبر تربية الخيل بولاية بسكرة قليلة جدا رغم أهميتها الاقتصادية والمتاجرة بها لغرض استعمالها للركوب والسباق وأيضا لإقامة الأفراح أو استقبال الوفود الرسمية ، إلا أن عددها في سنة 2010 م بلغ 575 رأسا فقط ومعظمها يربى في الزاب الغربي وتحديدا في بلديتي سيدي خالد والدوسن وحسب استجواب بعض المربين في منطقة الدوسن فقد وضح بأن تربية الخيول خاصة العربية منها تراجع بشكل كبير بسب عدم الاهتمام الحكومي في توفير الغذاء والعناية الطبية اللازمين، أما استعمالها فيكون في مجال الفروسية خاصة أثناء المهرجانات الجهوية التي تقام في بسكرة وبريكة بولاية باتنة.

2.2. **الخصائص الصناعية:** تتميز العلاقة بين الفلاحة والصناعة بأنها تكاملية، فالفلاحة تساهم في تصريف السلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية إلى القطاع الفلاحي مثل الماكينات والآلات الزراعية والأسمدة الكيمائية والمبيدات الزراعية والمعدات وقنوات الري والمحركات الكهربائية إلى غير ذلك من وسائل الإنتاج، كما تحتاج الصناعة إلى المواد الخام من القطاع الفلاحي ومثال ذلك الخضر والفواكه والحليب التي تحول إلى الصناعات الغذائية و كذلك جلود الحيوانات وأصوافها التي تحول إلى صناعة الأحذية، الملابس وأنواع المنسوجات. و سنهتم في دراستنا هذه على أنواع

الصناعات التي تعتمد بدرجة كبيرة في إنتاجها على المحاصيل الفلاحية سواء عن طريق التحويل أو الصناعات المكملة التي تستعمل لتحسين ورفع الإنتاج .

الجدول رقم (21): المؤسسات الصناعية المرتبطة بالفلاحة في ولاية بسكرة غلى غاية 2010/12/31

المؤسسة	القطاع	العدد	المقر	وحدة القياس	عدد العمال
مؤسسة النسيج	عام	01	بسكرة	م. طولي	350
مؤسسة إنتاج الملح	عام	01	لوطاية	طن	128
مطاحن القمح	عام+ خاص	04	القنطرة،أوماش،لوطاية، بسكرة	طن	472
إنتاج تغذية الأنعام	عام	01	أوماش	طن	-
وحدة تكييف التمور	عام + خاص	05	بسكرة، طولقة	طن	-
ملبنة وتحويل الحليب	خاص	01	بسكرة	لتر	05
المجموع		13	–	–	955

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة مارس 2011

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن منطقة الدراسة تتوفر على 13 وحدة صناعية فقط تتوزع بين القطاعين العام والخاص وهي عبارة عن صناعات خفيفة قليلة العدد ولا توجد بالمنطقة صناعات غذائية تحويلية باستثناء المطاحن رغم أن المنطقة ذات وجهة فلاحية كبيرة ، و تشكل وحدات تكييف التمور أهم أوجه الصناعات حيث تحتل المركز الأول بنسبة 38 % من مجموع المنشآت الصناعية بالولاية، تليها مطاحن القمح لإنتاج الدقيق بنسبة 30 % ، أما المؤسسات الصناعية التي يحتاجها القطاع الفلاحي لتحسين ورفع الإنتاج كتركيب أو صناعة الماكينات الزراعية و صناعة الأسمدة والمبيدات الزراعية فهي منعدمة تماما ، أما من حيث مساهمة قطاع الصناعة في توفير مناصب الشغل فإن المطاحن تشغل نحو 472 عامل فهي بذلك تحتل المرتبة الأولى بنسبة 42 ,49 % من مجموع المشتغلين في هذه المؤسسات ، كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (21) أن المؤسسات

الصناعية المرتبطة بقطاع الفلاحة تنتشر في أماكن محدودة من الولاية وهي بسكرة، لوطاية، القنطرة ،أوماش وطولقة ، بينما لا توجد حتى مؤسسة صناعية في الجهة الشرقية للولاية خاصة وأنها ذات وجهة فلاحية كما سبق وأن اشرنا إليها في إنتاج الخضر و الحبوب أيضا.

3.2. **البنية التحتية:** نتطرق لهذا العنصر لمعرفة مستوى التجهيز بالخدمات العامة والبنية التحتية المتوفرة في منطقة الدراسة وتحديد أيضا عناصر القوة و الضعف ومدى تسايرها لإستراتيجية التنمية الريفية في ولاية بسكرة.

1.3.2. خدمات الري: في سبيل التعرف على إمكانيات التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة من ناحية مدى توفرها على مياه الري وذلك لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في المجال الفلاحي اعتمدنا على المؤشر الرئيسي والذي يتعلق بكمية المياه المسخرة ، وما يتفرع عن هذا المؤشر من مؤشرات فرعية كطريقة استغلال المياه بتجميعها في السدود واستخراج المياه الباطنية وكذا نظام استعمال المياه في منطقة الدراسة.

جدول رقم (22): الإمكانيات المائية في ولاية بسكرة إلى غاية 2010/12/31

المصادر المائية	الكمية المسخرة ($م^3$)	الكمية المستغلة ($م^3$)	نسبة الاستغلال (%)
مياه جوفية	798.000.000	764.000.000	95,74
مياه سطحية	22.000.000	12.000.000	54,54
المجموع	820.000.000	776.000.000	94,63

المصدر: مديرية الري بولاية بسكرة مارس 2011

نلاحظ من خلال هذا الجدول والبيان الموافق له أن كمية المياه المسخرة على مستوى ولاية بسكرة خلال عام 2010 بلغت 820 مليون $م^3$، منها 22 مليون $م^3$ مياه سطحية أي بنسبة 2, 68 %، و 798 مليون $م^3$ مياه جوفية أي بنسبة 97, 32 %. ويتضح من خلال الجدول رقم (22) بأن المياه السطحية تستغل بنسبة 100 % في السقي، علما أن تخزين هذه المياه تتم في كل من سد فم الغرزة بطاقة تخزينية أولية تقدر بنحو 47 مليون $م^3$ والذي يجمع مياه الأمطار التي تنحدر من جبال الأوراس

عبر مجرى وادي الأبيض ، حيث يغطي هذا السد احتياجات 130000 نخلة من المياه بقدرة سنوية نظامية تقدر بحوالي 8 مليون م^3 وكذلك تجميع مياه وادي الحي في سد منبع الغزلان بطاقة تخزينية أولية تقدر بحوالي 55.5 مليون م^3 .

شكل رقم (11): الإمكانيات المائية في ولاية بسكرة إلى غاية 2010/12/31

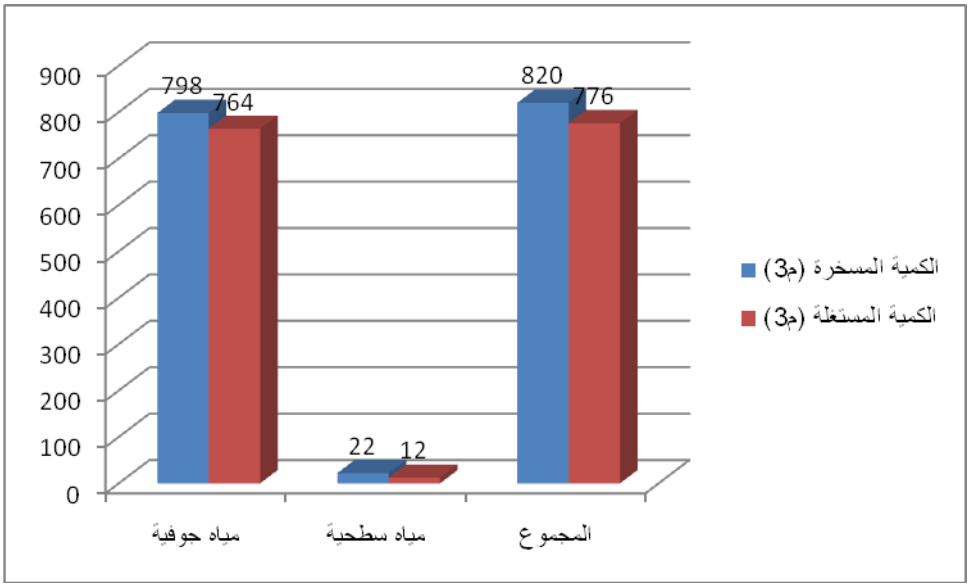

هذا السد منجز لسقي محيط فلاحي ذو مساحة 950 هكتار ببلدية الوطاية وهذا بقدرة سنوية نظامية تقدر بحوالي 04 مليون م^3، أما المياه الجوفية فتستغل منها 680 مليون م^3 في الفلاحة أي ما يعادل 89 % و77 مليون م^3 موجهة للشرب أي بنسبة 10 % أما الصناعة فقد خصص لها 7 مليون م^3 أي نسبة 1 % فقط. من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن القطاع الزراعي أخذ نصيبا كبيرا من المياه المستغلة في ولاية بسكرة مما يدل على الوجهة الفلاحية لهذه الولاية.

الجدول رقم (23): استغلال المياه في ولاية بسكرة سنة 2010،

الاستعمال	مياه سطحية		مياه جوفية	
	الحجم المنظم($م^3$)	النسبة %	الحجم المنظم ($م^3$)	النسبة %
الزراعة	12.000.000	100	680.000.000	89
الصناعة	–	–	7.000.000	01
الشرب	–	–	77.000.000	10
المجموع	12.000.000	100	764.000.000	100

المصدر: مديرية الري بولاية بسكرة مارس 2011

2.3.2. **البنية التحتية** : تعتبر خدمات البنية التحتية من الخدمات التي تناط بالبلديات ومراكزها العمرانية حضرية وريفية لتقوم بتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية ومتطلبات واحتياجات المواطنين المحلية وتضمن المياه الصالحة للشرب، التزويد بالكهرباء، توفير شبكة الطرق والمنشئات الفنية ، شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، مع ضمان صيانة كل هذه البنية.

3.3.2.**شبكة النقل:** تعتبر ولاية بسكرة بوابة الصحراء ومنطقة وصل بين الشمال والجنوب من الجهة الجنوبية الشرقية، ولموقعها الجغرافي أهمية كبيرة من حيث الاتصال حيث تربطها شبكة نقل جد معتبرة من طرق برية وسكة حديد إضافة إلى مطار دولي والذي زاد لهذه الشبكة علاقة تبادلية بين مختلف مناطق البلاد وحتى خارجها. وفيما يلي عرض لشبكة النقل الأساسية في منطقة الدراسة:

أ- الطريق الوطني رقم 03: يربط ولاية بسكرة من الشمال بولاية باتنة عبر مضيق القنطرة مرورا بمدينة عين التوتة ومن الجنوب بولايتي ورقلة ووادي سوف مرورا بعدة تجمعات عمرانية وهي مغير، جامعة ومدينة توقرت، ويخترق هذا الطريق ولاية بسكرة بمسافة 127,30 كلم ، حيث

أنه يخدم جزء هام جد من الزابين الشمالي والجنوبي، متمثلا في كل من بلديات القنطرة، لوطاية وأوماش.

ب–الطريق الوطني رقم 31: يربط هذا الطريق ولاية بسكرة من الشمال بولاية باتنة مرورا على مدينة أريس عبر مضيق مشونش ، حيث يستفيد من هذا الطريق جزء من الزاب الشرقي متمثلا في بلديتي الشتمة وامشونش وهذا الطريق يخترق ولاية بسكرة بمسافة 53,60 كلم.

ت– الطريق الوطني رقم 46: هذا الطريق يربط منطقة الدراسة من الغرب بولايتي المسيلة والجلفة مرورا بمدينة بوسعادة ويستفيد من هذا الطريق جزء كبير من الزاب الغربي خاصة بلديات الحاجب، طولقة، فوغالة، الشعيبة ،الدوسن و أولاد جلال، يخترق هذا الطريق ولاية بسكرة بمسافة 216,2 كلم.

ث– الطريق الوطني رقم 83: يربط ولاية بسكرة من الشرق بولاية خنشلة عبر مضيق خنقة سيدي ناجي، حيث يخترق هذا الطريق ولاية بسكرة بمسافة 107 كلم ليعبر جزء كبير من الزاب الشرقي متمثلا في بلديات سيدي عقبة، عين الناقة، زريبة الوادي وخنقة سيدي ناجي.

ج– الطريق الوطني رقم 87: يخدم هذا لطريق الجزء الشمالي حيث يربط ولاية بسكرة بولاية باتنة مرورا بمضيق بني سويك ببلدية جمورة ليعبر عدة تجمعات عمرانية منها منعة، ثنية العابد ووادي الطاقة ليصل بسكرة بمدينة تيمقاد. ومن بين البلديات التي تستفيد من هذا الطريق الذي يخترق ولاية بسكرة بمسافة 37 كلم، هي بلديتي البرانيس وجمورة اللتان تنتميان إلى الزاب الشمالي.

هذه الشبكة من الطرق الوطنية وكما ذكرنا تربط على امتدادها عدة تجمعات عمرانية تعتبر جد مهمة للقطاع الفلاحي في عمليات الإيصال ،التواصل والتسويق، إلا أن هذه الشبكة تعتبر في حالة متوسطة بنسبة 58 %.

يلاحظ من الجدول رقم (24) أيضا أن الطول الكلي لشبكة الطرق الوطنية في جميع أنحاء ولاية بسكرة تبلغ550,10 كم فالطرق الجيدة بلغت 318,10 كم، بينما الطرق التي في حالة متوسطة بلغ طولها

179,20كم والطرق الرديئة بلغت 52,80 كلم وتتمثل في أجزاء من الطريقين الوطنيين رقم 03 و رقم 87.

ح- الطرق الولائية والبلدية: تتفرع من شبكة الطرق الوطنية في منطقة الدراسة عدة طرق ولائية وأخرى بلدية ، حيث يتضح من الجدول رقم (24) أن ولاية بسكرة تخترقها شبكة من الطرق الولائية بطول 482,70 كلم ، وتعتبر في حالة جيدة إلى متوسطة ، كما تخترقها شبكة كبيرة من طرق البلدية وذلك بطول 1157,25 كلم منها 42,67 % فقط معبدة والباقي كلها غير معبدة.

جدول رقم (24): شبكة الطرق الوطنية في ولاية بسكرة إلى غاية 2010/12/31

إسم الطريق	الطول الإجمالي (كلم)	حالة الطريق		
		جيدة (كلم)	متوسطة (كلم)	رديئة (كلم)
الطريق الوطني رقم 03	127,30	97,00	0,00	30,30
الطريق الوطني رقم 31	53,60	32,60	21,00	00
الطريق الوطني رقم 46	225,2	136,7	80,5	08
الطريق الوطني رقم 83	107,00	27,30	77,70	2,00
الطريق الوطني رقم 87	37,00	24,50	00	12,50
المجموع	**550,1**	**318,1**	**179,2**	**52,8**

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية بسكرة مارس 2011

بينما نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن الحالة العامة للطرق الداخلية الولائية والبلدية رديئة إلى متوسطة بنسبة 77,48% وهذه الحالة تؤثر سلبا على حركة المرور وبالتالي على المجالات الفلاحية في ولاية بسكرة، خصوصا في إخراج المحاصيل وتنمية المزارع.

جدول رقم (25) : شبكة الطرق الولائية والبلدية في ولاية بسكرة إلى غاية 2010/12/31

نوع الطرق	حالة الطرق			المجموع	الحالة السائدة	النسبة %
	جيدة (كلم)	متوسطة (كلم)	رديئة (كلم)			
طرق ولائية	308,50	146,20	28	482,7	جيدة إلى متوسطة	
طرق بلدية	93,79	400	663,46	1157,25	رديئة	57,33
المجموع الكلي للشبكة	402,29	546,2	691,46	1639,95	رديئة إلى متوسطة	77,48

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية بسكرة مارس 2011

خ- خط السكة الحديدية: بالإضافة إلى هذه الشبكة المهمة، فأن ولاية بسكرة يمر بها خط السكة الحديدية والذي يربطها من الشمال بولاية قسنطينة ومن الجنوب الجزائري وبالتحديد بمدينة توقرت،ويخترق هذا الخط ولاية بسكرة بمسافة 130,13 كلم، تتخلله ثلاثة محطات رئيسية في كل من مدينة بسكرة والثانية في لوطاية والأخرى بالقنطرة.

الخريطة رقم (05): خريطة شبكة الطرق لولاية بسكرة

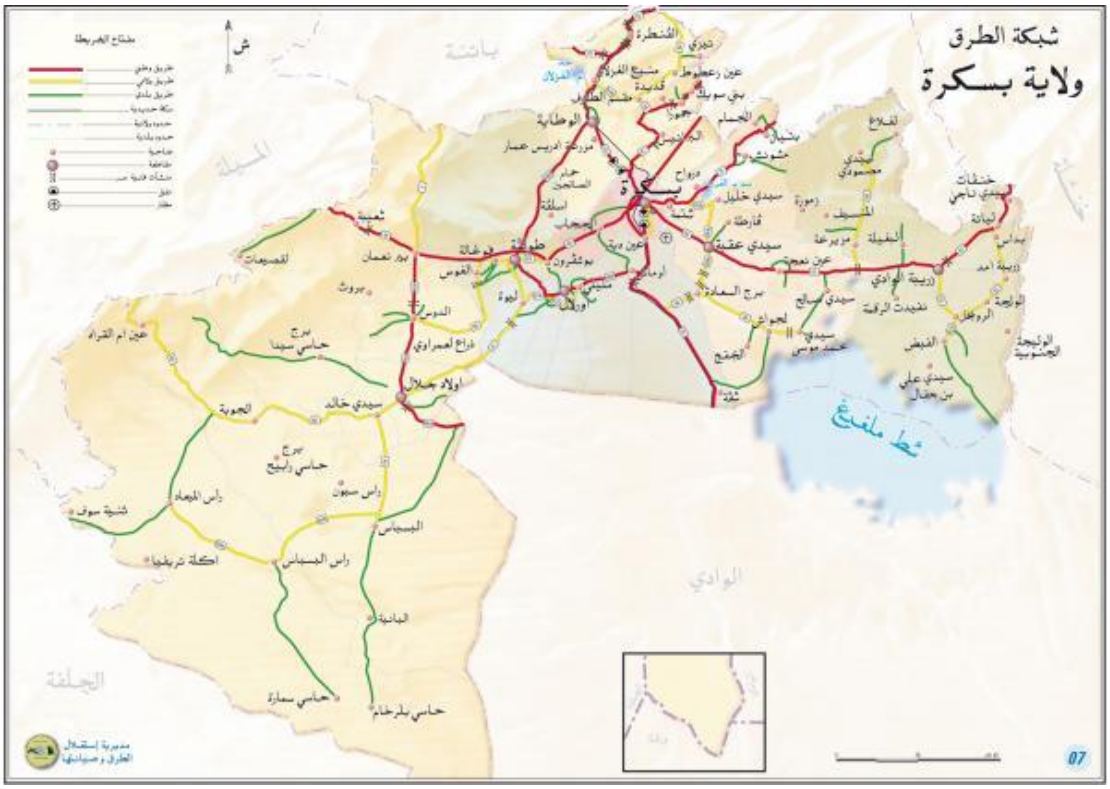

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية بسكرة

د- المطار: يوجد بمدينة بسكرة مطارا دوليا لنقل المسافرين والبضائع، وقد تم سنة 2008 م تجهيزه ليكون بذلك مطابقا لمعايير المنظمة الدولية للطيران من حيث تحسين خدمات النقل الجوي وكذا ضمان سلامة الطيران وفي هذا الصدد تم إنجاز مسلك بطول 02 كلم ليصل إلى محطة الملاحة الجوية ، كما تم إنجاز بالمطار محطة أرصاد جوية ذات استغلال فلاحي والتكفل بمعطيات جوية لهذا القطاع.[1]

4.3.2 **وسائل النقل والمواصلات:** يعتبر النقل في غاية الأهمية في الحياة الاقتصادية للإنسان، إذ يرافقه في جميع المراحل التي يمر بها، ويعد أحد ابرز العوامل التي تساعده على تطوره وازدهار حضارته، وترتبط أهمية النقل والحاجة إليه بعدد السكان وأنشطته الاقتصادية وانتقاله من مرحلة إنتاجية إلى أخرى.

الشكل رقم (12) : توزيع حالة الطرق الولائية والبلدية عبر ولاية بسكرة

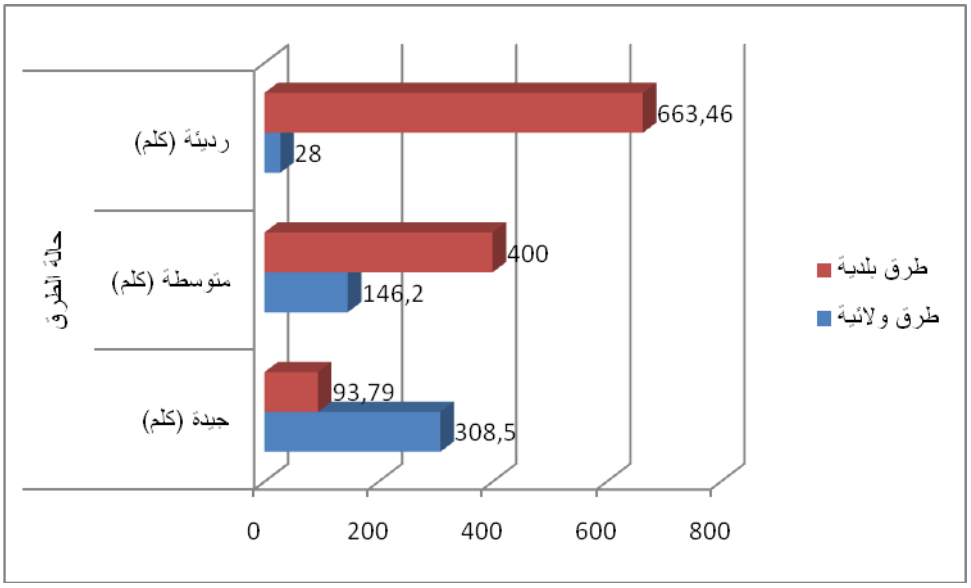

حول هذا العنصر الفعال نحاول التطرق إلى حالة وأنواع النقل بولاية بسكرة من اجل معرفة مدى مساهمته في ضمان الحركة اليومية للسكان وكذا نقل البضائع.

[1] مديرية النقل لولاية بسكرة – تحقيق الباحث، مارس 2011

أ- نقل المسافرين عبر الحافلات وسيارات الأجرة : نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن تجمعات ولاية بسكرة تعتمد على المواصلات التابعة للقطاع الخاص سواء عبر الحافلات أو سيارات الأجرة، حيث بلغ عدد الحافلات 817 حافلة توفر25671 مقعدا، بعدد 120 خطا مستغلا في حين بلغت عدد سيارات الأجرة 1762 سيارة. كما تبين نتائج نفس الجدول غزارة النقل في المناطق ذات الوجهة الفلاحية الكبيرة ، حيث بلغ إجمالي الحافلات التي تخدم الزاب الغربي 260 حافلة و 174 حافلة بالزاب الشرقي، في حين تحتل مدينة بسكرة المرتبة الأولى في حظيرة النقل سواء من حيث عدد الحافلات أو سيارات الأجرة باعتبارها التجمع الحضري الكبير بمنطقة الدراسة والذي تتسع خدماته إلى كافة مناطق البلاد. و تشير المعلومات المستقاة من طرف مديرية النقل لولاية بسكرة بأن النقل الجماعي يساهم بنقل التلاميذ بعدد 70 مركبة نقل توفر ما مجموعه 1532 مقعدا، ونقل طلبة الجامعة بحظيرة مرخصة بلغت 89 حافلة بمجموع 8450 مقعدا ، أيضا قامت السلطات المحلية بتحسين ظروف نقل المسافرين وذلك بإنجاز محطة كبيرة من صنف- أ- للنقل بمدينة بسكرة ومحطات من صنف – ب- في كل من طولقة، أولاد جلال وسيدي عقبة.

الجدول رقم (26) : النقل البري للمسافرين عبر الحافلات

المنطقة	البلدية	**الحافلات**	**عدد الخطوط**	**عدد المقاعد**	**سيارات الأجرة**
بسكرة	بسكرة	280	42	14120	1462
الزاب الشمالي	لوطاية برانيس،جمورة، ع. زعطوط، القنطرة	53	09	1004	15
الزاب الشرقي	شتمة، مشونش،سيدي عقبة، مزيرعة، زريبة حامد، الفيض، زريبة الوادي، خ.س.ناجي	174	26	4106	67
الزاب الغربي	الحاجب،ليشانة،طولقة، فوغالة، بوشقرون، برج بن عزوز، الغروس، الشعيبة ، الدوسن،اولاد جلال ،سيدي خالد، رأس الميعاد ،البسباس	260	36	5495	202
الزاب الجنوبي	اوماش، مليلي، ليوة، مخادمة، اورلال، الحوش	50	07	892	16
المجموع	33 بلدية	817	120	25617	1762

المصدر: مديرية النقل لولاية بسكرة – مارس 2011

ب- نقل المسافرين عبر القطار: في إطار نقل المسافرين أيضا عاد تشغيل خط السكة الحديدية لنقل المسافرين بين قسنطينة وتقرت مرور بمدينة بسكرة في سنة 2010 م وهذا بعد إعادة تأهيل هذا الخط و تجديد سككه في إطار البرنامج الوطني لإعادة تأهيل و تطوير النقل بالسكك الحديدية عبر الوطن، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (27) أن طاقة النقل النظرية للقطار تبلغ 120مسافرا أي حوالي 40 مسافرا لكل عربة وقد بلغ عدد المسافرين من وإلى ولاية بسكرة خلال سنة 2010 أي بعد إعادة تشغيل الخط نحو 7400 مسافرا أي بمعدل 20 مسافرا في كل يوم.

جدول رقم (27): نقل المسافرين عبر القطار بولاية بسكرة خلال سنة 2010

الخط	عدد العربات	عدد المقاعد	عدد الرحلات	عدد المسافرين من وإلى بسكرة
قسنطينة – بسكرة – تقرت	03	120	02	7400

المصدر: مديرية النقل لولاية بسكرة مارس 2011

ت-نقل المسافرين عبر الطائرة: تلعب الحركة الجوية دورا أساسيا ومهما سواء في الحياة اليومية للمسافرين أو الحركة الاقتصادية للولاية حيث يوجد في ولاية بسكرة مطارا دوليا والذي يقع جنوب مدينة بسكرة على مسافة 07 كلم، ويساهم هذا الخط في النقل حيث بلغ عدد المسافرين لسنة 2010 نحو 48606 مسافرا منهم 20694 مسافرا بالخطوط الداخلية، و بمجموع عدد الرحلات الجوية قدرت بـ 454 رحلة منها 287 رحلة على الخطوط الداخلية بطاقة 56811 مقعدا و 167 رحلة على الخطوط الخارجية بطاقة 47895 مقعدا.

ث- نقل البضائع: إضافة إلى نقل الأشخاص عبر والوسائل المختلفة في ولاية بسكرة، نحاول في هذا العنصر تسليط الرؤية على نقطة مهمة جدا في عنصر النقل وهي نقل البضائع، الذي يهدف إلى إشباع حاجات السكان بأنواعها المختلفة ، خاصة تسويق منتجاته الفلاحية والصناعية.

جدول رقم (28): حظيرة شاحنات نقل البضائع في ولاية بسكرة سنة 2010

المنطقة	حظيرة الشاحنات

	ناقلون عموميون	خواص	المجموع
بسكرة	484	2780	3264
الزاب الشمالي	203	462	665
الزاب الجنوبي	66	707	773
الزاب الغربي	446	3175	3621
الزاب الشرقي	128	965	1093
المجموع الكلي	1327	8089	**9416**

المصدر: مديرية النقل لولاية بسكرة مارس 2011

من خلال هذا الجدول نلاحظ مدى مساهمة وسائل النقل بولاية بسكرة في نقل البضائع، حيث يوجد نحو 9416 شاحنة لنقل مختلف السلع منها 8089 للحساب الخاص أي ما يمثل 85,90 %، تتوزع بصفة كبيرة في الجهة الغربية لولاية بسكرة وهذا بنسبة 38,45 % من مجموع الشاحنات عبر الولاية.

أما نقل البضائع بواسطة القطار فيلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (29) بأن هذه الوسيلة تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية بين عدة ولايات من الجنوب الشرقي والشمال و قد قدرت الحمولة المنقولة سنة 2010 بـ 7092 طن ذهابا و 276957 طن إيابا، علما أن أهم السلع المعالجة حاليا على مستوى هذا الخط تتمثل في القمح و الاسمنت و مواد التشحيم و القنوات الخاصة بالمحروقات والبكرات المعدنية لصناعة الأنابيب اللولبية.

جدول رقم (29): نقل البضائع بواسطة القطار خلال سنة 2010

التعيين			**المحطة**		
			بسكرة	**الوطاية**	**القنطرة**
نقل البضائع	**عدد العربات**	**وصول**	5287	/	/
		ذهاب	521	05	19
	الحمولة المنقولة (طن)	**وصول**	276957	/	/
		ذهاب	5952	230	910

المصدر: مديرية النقل لولاية بسكرة مارس 2011

5.3.2. **شبكة المياه الصالحة للشرب:** يلاحظ من الجدول رقم (30) أن أغلبية مناطق الولاية تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب، حيث بلغ طول الشبكة إلى غاية عام 2010 ، 1522 كلم أي بنسبة ربط 92 % وعلى هذا بلغ معدل نصيب الفرد من المياه يوميا 270 ل، تزود التجمعات السكانية لولاية بسكرة

من خزانات المياه البالغ عددها 147 خزانا، لكن ينبغي لنا التذكير بالمشكل الرئيسي لمياه الشرب المتمثل في الملوحة، حيث تبلغ الملوحة 2غ/ل، إذ تعاني منها بعض المناطق وهي بسكرة، الحوش، زريبة الوادي وعين الناقة، مما جعل مواطني هذه البلديات يشترون المياه العذبة والتي تجلب إليهم في صهاريج من مناطق أخرى للولاية كالقنطرة، الشعيبة، رأس الميعاد والدروع ببلدية الشتمة.

6.3.2. **شبكة الصرف الصحي وجمع النفايات:** فيما يخص شبكة التطهير فقد بلغ طول الشبكة 1203 كلم أي بنسبة ربط تقدر بـ 89 %، لكن تفتقر جميع التجمعات السكانية إلى محطات التنقية مما جعل طرح مياه الصرف الصحي يتم في الأودية وهذا يسبب تلوث بيئي كبير، خاصة وأن شبكة الأودية بمنطقة الدراسة تغذي طبقة المياه الجوفية وأحواض تجميع المياه (السدود) مما يسبب تلوث التربة والماء معا، أما النفايات الصلبة فهي أيضا تشكل إحدى المشاكل لدى كافة تجمعات ولاية بسكرة رغم المجهود المبذول من طرف السلطات البلدية في إعداد مخططات تسيير النفايات الصلبة وتسخير قدرات لتنظيف المحيط ، لكن عملية التحكم في تسيير النفايات المنزلية تبقى غير كافية وهذا لعدم توفر الخدمة بشكل يومي و قلة الحاويات ووجود الحاويات المكشوفة مع نقص الوعي البيئي لدى المواطن، حتى أن البعض يلقي بالنفايات المنزلية في الأودية ،الأمر الذي يشكل خطرا على صحة المواطن بتفشي الأمراض وجذب الحشرات والزواحف الضارة.

جدول رقم (30): الربط بشبكتي مياه الشرب والصرف الصحي إلى غاية 2010/12/31

المنطقة	شبكة مياه الشرب			شبكة الصرف الصحي		التوفير اليومي من المياه ل/يوم/فرد
	طول الشبكة (م/ط)	**نسبة الربط %**	**عدد خزانات المياه**	**طول الشبكة (م/ط)**	**نسبة الربط %**	
بسكرة	298958	98	09	241593	98	262
الزاب الشمالي	198753	97	31	132716	93	261
الزاب الجنوبي	180514	80	16	131389	84	270
الزاب الغربي	543328	92	49	457705	85	242
الزاب الشرقي	300750	93	42	239906	85	335
المجموع	1522303	92	147	1203309	89	274

المصدر: مديرية الري لولاية بسكرة مارس 2011

7.3.2. **شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي:** تعتمد ولاية بسكرة في توفير الطاقة الكهربائية لكافة التجمعات العمرانية على أربعة خطوط ذات طاقة 220 كيلو فولط مجمعة في محطة تحويل الطاقة بالمدخل الشمالي لمدينة بسكرة، تتوزع بعدها عبر مناطق الولاية بواسطة خمسة محولات كهربائية، توجد ثلاثة منها بمدينة بسكرة ومحول رابع في مدينة طولقة والخامس بتجمع عين الناقة. وتصل نسبة المساكن المرتبطة بخدمة الكهرباء 92,45 % من مجمل المساكن في منطقة الدراسة، لكن تنقص الكهرباء عدة مساكن مبعثرة بالمناطق الريفية والبالغ عدد 263 19 مسكنا وأن العدد الكبير من هذه المساكن موجود بالمناطق ذات وجهة فلاحية جد مهمة مثل مزيرعة، عين الناقة، الغروس، الدوسن والليوة،أما التزود بالغاز المدينة فلا زال لم يصل مساكن الولاية بالصورة الكافية، حيث بلغت نسبة الإيصال بهذه الطاقة 48,50 % فقط، ليشمل ستة عشرة تجمعا سكنيا من بين 33 تجمعا عمرانيا عبر الولاية.[1]

4.2. **الخدمات العامة:** تعتبر المرافق العامة عاملا بشريا أساسيا في الحياة الاجتماعية للسكان،إذ أن توفرها وتطورها بشكل جيد يوفر ظروفا حسنة للعيش والاستقرار، لهذا وجب علينا تحليل الوضع الراهن لهذا الجانب في منطقة الدراسة بالشكل الذي يتماشى مع موضوع البحث، لنرى مدى تجهيز مناطق الولاية بمرافق الاستخدام العام الرئيسة من مؤسسات التعليم و الصحة، لأن وجود مثل هذه الخدمات بشكل كافي تجعل الفلاحين مثلهم مثل الفئات الاجتماعية الأخرى يجيدون أعمالهم، بينما نقص هذه الخدمات يعمل على الاضطرابات الاجتماعية بمعنى حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية وظهور حالة من التخبط وانعدام الاستقرار وانهيار معايير الحياة تماما.

1.4.2. **الخدمات التعليمية:** نلاحظ من الجدول رقم (31) أن تجمعات ولاية بسكرة تتوفر فيها 343 مدرسة ابتدائية ،100 متوسطة و40 ثانوية، فمن حيث عدد المدارس الابتدائية ومعدل شغل القسم بها نلاحظ كفاء تام وعلى مستوى كامل مناطق الولاية ، لكن ما بعد الأساسي وخصوصا في المتوسطات يطرأ مشكل الاكتظاظ في الأقسام، حيث نلاحظ أن معدل شغل القسم يتجاوز في كامل البلديات 40 تلميذا في القسم بل وصل إلى 68 تلميذا في القسم في كل من بلدية أوماش وبلدية الشعيبة، مما يؤثر

[1] تقرير مديرية التهيئة العمرانية لولاية بسكرة، 2010، ص 81

على التحصيل العلمي للطلبة. تبين نتائج الجدول أيضا أن هناك عدة بلديات لا تتوفر بها ثانويات، الأمر الذي يؤدي إلى معاناة الطلاب في التنقل إلى تجمعات أخرى بعيدة عنها مثل طلبة بلديتي رأس الميعاد والبسباس الذين ينتقلون إلى سيدي خالد و بمسافة تتجاوز 80 كلم، وطلاب بلدية البرانيس الذين ينتقلون إلى بلدية جمورة لمسافة تقارب 20 كلم . لاشك أن هذا التنقل يحمل الأهالي والطلاب أعباء إضافية كالنقل والوقت والجهد الذي يبذلونه الطلاب بشكل يومي مما قد يؤثر على تحصيلهم العلمي. كما نلاحظ عدم وجود متوسطة ببلدية عين زعطوط بينما توجد بها ثانوية، إن هذه الحالة بدون شك تؤثر على النواحي النفسية والتربوية من حيث احتياجات الطلبة لكل مرحلة من مراحل التعليم. نستنتج من خلال هذا التحليل أن المناطق الفلاحية تواجه مشاكل في القطاع التعليمي بولاية بسكرة كارتفاع أعداد الطلاب في القسم الواحد وعدم توفر ثانويات في أغلبها مما يؤثر على استقرار السكان.

جدول رقم (31): حالة الخدمات التعليمية لولاية بسكرة إلى غاية 2010/12/12

البلدية	التعليم الابتدائي			التعليم المتوسطي				التعليم الثانوي			
	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	معدل شغل القسم	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	معدل شغل القسم	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	معدل شغل القسم
بسكرة	67	755	25717	34,05	30	486	24218	49,83	12	283	8159	28,83
لوطاية	06	45	1459	32,42	1	16	493	30,81	1	22	780	35,45
جمورة	08	60	1424	23,73	2	42	1515	36,07	1	18	626	34,77
برانيس	04	17	382	22,47	1	7	381	54,42	0	0	/	/
القنطرة	08	53	1365	25,75	2	24	1223	50,95	1	25	601	24,04
عين زعطوط	02	22	432	19,63	0	0	403	0	1	21	113	5,380
شتمة	07	56	1750	31,25	3	31	1497	48,29	1	16	430	26,87
سيدى عقبة	16	137	4103	29,94	5	75	3725	49,66	2	38	1393	36,65
عين الناقة	05	44	1302	29,59	1	15	579	38,6	0	0	/	/
زريبة الوادي	11	89	2615	29,38	4	58	2313	39,87	2	32	720	22,5
مزيرعة	6	41	1079	26,31	1	9	550	61	0	0	0	0
الفيض	10	65	1778	26,31	2	29	1283	44,24	1	12	209	17,41
خ.سيدي ناجي	02	13	363	27,35	1	13	544	41,84	1	12	186	15,5
مشونش	07	47	1208	27,92	2	22	1073	48,77	1	11	265	24,09
الحاجب	05	52	1181	25,70	2	17	1094	64,35	0	0	/	/
طولقة	26	231	7017	22,71	7	101	5396	53,42	3	67	1666	24,86
بوشقرون	07	54	1512	30,37	2	30	1413	47,1	1	18	362	20,11
برج بن عزوز	04	38	308	28	1	28	1088	38,85	1	16	280	17,5
ليشانة	06	44	1086	8,105	1	17	1097	64,52	1	14	285	20,35
فوغالة	06	59	1847	24,68	2	26	1571	60,42	1	18	640	35,55
الغروس	09	72	2224	31,30	2	27	1708	63,25	0	0	/	/
اولاد جلال	26	233	7193	30,88	7	117	6768	57,84	3	66	1957	29,65
الدوسن	16	127	3636	30,87	4	58	2917	50,29	1	14	499	35,64
الشعيبة	07	39	711	28,62	1	8	546	68,25	0	0	/	/
سيدي خالد	23	197	5806	18,23	6	110	5572	50,65	3	58	1813	31,25

البسباس	06	33	936	29,47	1	18	487	27,05	0	0	/	/
راس الميعاد	08	31	1406	28,36	1	8	653	81,62	0	0	/	/
الحوش	06	33	502	45,35	1	10	399	39,9	0	0	/	/
اورلال	05	33	935	15,21	1	13	781	60,07	1	14	532	38
امليلي	04	29	687	28,33	1	13	616	47,38	0	0	/	/
مخادمة	05	34	722	23,68	1	12	589	49,08	0	0	/	/
اوماش	07	37	1001	21,23	1	12	820	68,33	0	0	/	/
ليوة	08	70	2344	27,05	3	30	1926	64,2	1	18	413	22,94
المجموع	**343**	**2890**	**86026**	**33,48**	**100**	**1482**	**75237**	**50,76**	**40**	**793**	**21929**	**27,65**

المصدر: مديرية التربية لولاية بسكرة – مارس 2011

2.4.2. **الخدمات الصحية:** تتوفر بولاية بسكرة أربعة قطاعات صحية عمومية تتكفل بـ 732750 ساكن موزعة على التجمعات العمرانية الكبيرة في الولاية ، كما يساهم القطاع الخاص بتقديم الخدمات الصحية على مستوى أربعة عشرة مؤسسة ، ثلاثة منها في مجال الجراحة بطاقة 64 سريرا، و عيادة مختصة في معالجة أمراض العيون، كما يوجد مركز جواري لتصفية الدم وثلاثة مخابر لتصفية الدم، بالإضافة إلى ثلاثة مؤسسات للنقل الصحي وثلاثة أخرى لتوزيع الأدوية بالجملة، كما يلاحظ من نفس الجدول وجود 32 مجمعا صحيا و 122 قاعة علاج وتشكل نسبة التجمعات التي تحتوي على المجمعات الصحية 81,18 % من مجموع التجمعات السكنية في الولاية، في حين تتوفر الصيدليات في جميع البلديات. لكن إذا نظرنا إلى عدد الأسرة المتوفرة بكل الهياكل الصحية العمومية والخاصة نستنتج أن معدل التغطية يقدر بنحو 1,45 سرير لكل 1000 شخص وهو مؤشر ضعيف جدا، مما يستوجب زيادة عدد الأسرة والمراكز الصحية حتى يستطيع القطاع الصحي خدمة منطقة الدراسة كلها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين توزيع سكان الولاية والأراضي الفلاحية حيث يتمركز السكان في الزابين الغربي والشرقي وهذا راجع للإمكانيات الفلاحية لهما، وحتى أن العلاقة بين المساحة الفلاحية المستعملة توحي على توزع السكان بولاية بسكرة، وأن الإنتاج أعطى انعكاسا طرديا لمتطلبات القطاع الفلاحي حيث اتضح لنا مدى أهمية العوامل البشرية من يد عاملة وتوفر الخدمات المختلفة والمرافق العامة وحيث أن العوامل البشرية تؤمن دورا هاما في تنمية القطاع والرفع في نسق نموه وجعله قادرا على مجابهة العوائق الكبرى التي سيقبل عليها. في هذا الصدد لاحظنا أن منطقة الدراسة تتوفر على خدمات تعليمية وصحية ونقل أيضا، هذه الخدمات الرئيسية بدون شك تقلل من التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الولاية وتحسن مستوى معيشة الفلاح لمزيد من التأقلم مع متطلبات محيطات الفلاحية في مجالات الجودة والنوعية مع التحكم في الإنتاج، لكن دعم الاستثمار بدون شك سيلقى عائقا من الناحية البشرية في هذه الولاية حيث لاحظنا غياب تام لعامل التصنيع وعدم الاهتمام بهذا القطاع سيحد من عملية تسويق المنتج وتقليل قدرة الفلاحين في مجال التنمية الفلاحية رغم توزعهم على هذا النشاط بنسبة تفوق 41 % كما لاحظنا.

الفصل الثالث:
عوائق التنمية الفلاحية لمنطقة بسكرة

تمهيد:

تعد منطقة بسكرة من أهم المناطق الفلاحية بالجزائر بفضل إمكانياتها الطبيعية من مياه ، تربة ومراعي لكن هذا غير كافيا لتطوير الزراعة بالمنطقة لذا لابد من معرفة وتصنيف أهم مشكلات

ومعوقات التنمية الفلاحية بها، لأن عواملها الطبيعية الصحراوية وموقعها في منخفض الصحراء يمكن أن يعرضها لأخطار طبيعية كالفيضانات وانخفاض مستوى المياه الجوفية وكذا الملوحة، إلى جانب إلقاء الضوء على العوائق البشرية التي تعتبر حائلا خطيرا في عدم تحقيق التنمية ، لذا نستعرض في هذا الفصل أهم المعوقات والتي تعتبر في الحقيقة تحديات يتطلب تجاوزها للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأهداف المرجوة.

1. **العوائق الطبيعية**: تمثل المجموعات التضاريسية المستوى الأول لتحديد العوائق، لأنها تقسم منطقة الدراسة إلى نطاقات كبرى أو مجموعات إيكولوجية ـ فلاحية، تلك التقسيمات التي كانت القاعدة في تخصص مجموعة من الاتجاهات الفلاحية الكبرى وتصنيف عوائقها الطبيعية وهي كما يلي:

1.1. التضرس: تتميز الجبال بولاية بسكرة بانحدار شديد مما يزيد في انجراف التربة، خاصة وأنها فقيرة أيضا للغطاء النباتي وهي ميزة سفوح جبال الأطلس الصحراوي. لكنها ذات إمكانات إنتاج مواد فلاحية خاصة وذات قيمة عالية في الفواكه كالمشمش، الخوخ والمشملة (الزعرور) في كل من (مشونش، جمورة والقنطرة) والزيتون بمنطقة ع زعطوط، لكن مساحتها قليلة وبفضل برنامج الصندوق الوطني للفلاحة فقد وصلت المساحة الزراعية في المناطق الجبلية لولاية بسكرة إلى 6323 هكتار سنة 2010 م. وترتبط هذه المؤهلات بطبيعة الجبال، التي تتميز بارتفاع مقادير وتيرة التهاطل، مقارنة مع السهول التي تطل عليها من الشرق والغرب، وهي مصدر الفيضانات عليها، كما أن فقرها في الغطاء النباتي وطبيعة تربتها الصخرية لا يسمح باستزراعها ولهذه الأسباب يصعب تأهيلها فلاحيا ويبقى الإنتاج بها مرهونا بتكثيف الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية في المواقع الأكثر تأهيلا، والعمل على الحفاظ على البيئة وإعادة تأهيل الموارد في كل المواقع الأخرى، حيث تزداد الحساسية والهشاشة ونذكر على سبيل المثال هنا منطقة خنقة سيدي ناجي، مشونش، البرانيس، جمورة والقنطرة، من خلال هذه النظرة نستطيع استخراج ثلاث عوائق طبيعية في هذه المناطق وهي الفقر في الغطاء النباتي، تربتها صخرية غير صالحة للإنتاج الزراعي وقلة المساحة الزراعية فيها.

2. 1. **الفيضانات**: تغطي السهول والهضاب شبه الجافة والجافة مجالات واسعة في ولاية بسكرة لكنها تتعرض إلى الفيضانات جراء عدة أودية كاذبة حيث نجد تأثيرها كبيرا في الزاب الشرقي، فأراضي بلدية خنقة سيدي ناجي تتعرض لمخاطر وادي العرب من الناحية الغربية مما يتلف بساتينها، بينما تحاصر أراضي منطقة ليانة التابعة لبلدية زريبة الوادي ثلاثة أودية تحيط بها من جميع الجهات ، أما بلدية الفيض والتي تشتهر بإنتاج الحبوب والحنة فإنها مهددة بفيضانات وادي العويرج. نفس الظروف تعيشها مزارع بلدية مزيرعة والتي تعتبر مصبا للعديد من الأودية منها وادي مستاو،وادي أولاد عبد الرحمن ووادي سيدي مصمودي،أما بلدية عين الناقة فالأودية الثلاثة تحيط بها من جميع النواحي فوادي العذار من الغرب و وادي الخضرة شرقا و وادي فيض السلة في جعة الوسط حيث تحاصر البلدية من جميع النواحي و كثيرا ما تفاجئ السكان بجريانها القوي حينما تتساقط الأمطار في المرتفعات الشمالية بهذه البلدية كما تعزل أراضي بلدية الحوش و حرمان سكانها من التنقل لعدة أيام إثر خروج أودية كل من وادي الجدي و وادي بالرطيم و الوضع مماثلا ببلدية مشونش التي يقسمها وادي الأبيض إلى شطرين و يخلف كل مرة أضرارا بالغة في عديد المزارع و أجزاء من بساتين النخيل و غيرها.

3. 1. **مشكلة الرياح**: تتعرض أراضي ولاية بسكرة إلى رياح شمالية غربية وهي الرياح المسيطرة وتهب لمدة سبعة أشهر من نوفمبر إلى ماي، تتميز بأنها ذات سرعة كبيرة على نقل الرمال وتكون قوية، تلحق أضرارا كبيرة بالزراعات المحمية مسببة إتلاف البيوت البلاستيكية بمناطق عديدة كعين الناقة، مزيرعة وزريبة الوادي. وأثناء استجواب بعض المزارعين أكدوا لنا بأن الرياح تسبب لهم الضرر بمنتوج الطماطم إثر سقوط كميات معتبرة منها ما جعلهم يتكبدون خسائر مادية فادحة ليس بالإمكان تعويضها. إن هذه الرياح من شأنها تقليص نسبة الإنتاج خاصة لمحصولي الفلفل والطماطم ونفس الشيء يحصل لمنطقة الغروس بالزاب الغربي، حيث تخلف الرياح صعوبات لدى الفلاحين في الحصول على نتائج إيجابية تعد عاملا محفزا في تطوير منتوجاتهم، وقد أشار لنا آخرون والذين لا يملكون الإمكانيات المادية الكافية أن استمرار حدوث مثل هذه الخسائر قد يؤدي إلى توقف الكثير منهم

عن النشاط رغم أهمية ما ينتجون في تزويد السوق المحلية والوطنية بمختلف أنواع الخضر والفواكه فضلا عن ضمان الاكتفاء الذاتي لآلاف العائلات المقيمة في المناطق الفلاحية.

1 .4. **ملوحة المياه**: تبعا الدراسة الفيزيوكميائية التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية بورقلة لعينات المياه و مقارنتها مع مقاييس منظمة الصحة العالمية، تمكن استنتاج أن المياه المدروسة ذات ملوحة عالية و عسرة ، إضافة إلى أن نسبة الكلور مرتفعة فيها و بعض الأملاح المعدنية الضارة مثل الفليور، كما أن ناقلية هذه المياه معتبرة جدا ، إضافة إلى ذلك فهو عادة ما يكون شفاف عديم اللون و الرائحة و طعمه مستصاغ . من خلال التحاليل نلاحظ بأن المياه تعاني من مشكل مهم وهو الملوحة الشديدة و هي مشكلة لا يستهان بها فهي تؤثر على التربة هذه الأخيرة تؤثر بدورها على الزراعة. إن نتائج التحليل تدل أن مياه منطقتي طولقة و فوغالة متشابهتين من حيث درجة الملوحة،أما منطقتي مليلي، الغروس فتبرز فيها الملوحة بنسبة عالية[1].

1 .5. **ملوحة التربة**: تتضح للعيان في مناطق الزاب الغربي خاصة صباحا في الأماكن المنخفضة التالية:

أ. منخفض سلقة : يقع في الشمال الغربي لمنطقة لوطاية بين تلال مقراوة ذات الارتفاع 483 م وكتلة تلال بوغزال وبومنقوش أي في الجهة الشمالية الغربية لمنطقة بسكرة حيث يتميز هذا المنخفض بتعرية مائية ذات نشاط كبير وحمولة هائلة تميز المنطقة بأنها منطقة غمرية أضف إلى ذلك وجود ممر ريحي رملي قديم ذو اتجاه شمال غربي إلى جنوب شرقي أي من منطقة شط الحضنة.

ب. منخفض الضلعة الحمراء: وتقع في الجهة الجنوبية الغربية للكتلة المرتفعة التي تمثلها تلة منقوش ذات ارتفاع 408 م ومرتفع بوغزال ذو ارتفاع 435 م و التي تتميز بسفوح شديدة الانحدار (السفح الشمالي لها) وشبكة هيدروغرافية كثيفة تصب كلها في منخفض الضلعة الحمراء ومنخفض الشمرة شمال منطقة أو ماش.

[1] علي بجاوي – دراسة إمكانية جلب المياه لمدينة بسكرة من مناطق مجاورة بهدف تحسين نوعية المياه– مقال نشر في مجلة المعرفة ، العدد 06 –5 جوان 2005 ، ص 07

ج. منخفض طرفة بن لخضر: يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة ويعتبر مغذي لشط ملغي. تعرف المنخفضات بأنها غير قابلة للاستصلاح وهذا كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب لشط ملغيغ الذي ينخفض عن سطح البحر ب 30 م وتعتبر هذه المنخفضات امتدادا للأراضي المنخفضة بالصحراء وتشكل عائقا في منطقة الزيبان بسبب زحف الكثبان الرملية إلى المنطقة و الملوحة الزائدة.

1 .6. **تطرف المناخ**: كما لاحظنا في الفصل الأول فأن لعناصر المناخ والتي تتصف بتطرفها وتباينها اليومي والسنوي، أثرا كبيرا في تشكيل التربة من حيث أصنافها ومكوناتها وبالتالي أثر في سمكها وصفاتها الكيماوية والفيزيائية التي انعكست على تشكيل تربة صحراوية جافة ، وأن ظاهرة التبخر كانت مرتفعة مما يتسبب في زيادة الاحتياجات المائية وبالتالي زيادة استهلاك المياه الجوفية.

1 .7. . **التعرية المائية:** تلعب التعرية المائية بالزيبان دورا هاما في عملية حفر المسيلات التي تمتد داخل السهول ، ونظرا لهشاشة الترب بالزيبان فإن التعرية المائية تظهر بوضوح خاصة داخل سهول لوطاية الدوسن و طولقة.

-**سهل الوطاية** وتظهر التعرية المائية بالمجال بوضوح في نطاق لوطاية بمنطقة بلاد سلقة سعدون إذ تعمل على حفر المسيلات الصغيرة وفق السيلان المنتشر كما توضحه الصور الموالية:

وتعمل على تحويل أراضي المنطقة إلى أراضي رديئة مع تشكيل المصاطب النهرية خاصة في الجهة الشمالية الشرقية عند التقاء واد بسكرة مع واد بوقاطو الذي ينبع من النهاية الجنوبية للكتلة الأوراسية ويتم تشكيل عندإلتقاء مجرى القنطرة والحموة حواف اقتلاع.

-سهل طولقة والدوسن:

-نلاحظ أن التعرية المائية تتجه من الشمال نحو الجنوب وهذا باتجاه سيلان الأودية والمجاري.إذ تظهر عملية الحفر على طول الأودية امتدادا من منطقة مدو كال بمسيلة ويمثلها واد الشعيبة وواد سلسو وواد النعام وواد غلاب وتعتبر هذه الأودية أهم الأودية التي تعمل على نقل المواد من الجهة الشمالية

نحو الجهة الجنوبية أي من منطقة مدوكال مخترقة النطاقات الجبلية كجبل بوزكة ذو الارتفاع 806 م الذي يخترقه واد أوريا و واد رجال واد عبده إذ تعمل هذه الأودية على النحت التراجعي (érosion régressive)وتصاحبها عملية تعميق المجرى وتوسيعه وهذا تبعا لهشاشة البنى المخربة .ونلاحظ أن هذه الأودية لاتتبع الانحدار العام بل تتبع الطبقات اللينة مما يعطي للمنطقة ميزة وجود شبكة مائية كثيفة ومؤقت(مجاري لاحقة أو تالية).

1 .8. **مشكل داء اللشمانيا**: تعاني مناطق ولاية بسكرة خاصة الفلاحية منها من مرض ذبابة الرمل والمسمى بمرض اللشامنيا وذلك جراء عدة عوامل منها تدهور نظافة المحيط و توسع المحيطات الفلاحية وتوسط تجمعات سكانية بها بالإضافة إلى الانتشار الواسع للقمامة الفوضوية مع غياب المكافحة لمصدر المرض المتمثل في الجرذان. في هذا الصدد فإن معظم الفلاحين يتخوفون من لسعات هذه الحشرة مما أدى بالبعض منهم أن يعيشوا بمفردهم في محيطاتهم الفلاحية ، هذا الأمر صعب من الحياة الاجتماعية لهم ، وبالتالي قلة الاهتمام بالزراعة.

2. العوائق البشرية: من بين العوائق البشرية التي حددناها من خلال عملية استجواب الفلاحين في عدة مناطق منها الغروس، الدوسن، عين الناقة ومنطقة المزيرعة ما يلي:

1.2. **نقص التوجيه الإداري**:

بالرغم من وجود الغرفة الفلاحية وضمها لممثلي الفلاحين والجمعيات المهنية والتعاونيات الفلاحية واتحاداتها لتوحيد الجهود الفردية لكل هيئة محلية والعمل بشكل جيد إلا أن هناك غياب في التنسيق والإعلام وتبادل المعلومات بينها وبين الفلاحين وحسب مسؤول الغرفة فإن هذا التنسيق يرجع أساسا إلى أمية الفلاح،

2 .2. **انعدام التسويق الزراعي**: يقصد بالتسويق الزراعي تلك العمليات التي تهدف إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية بين الأطراف المعنية بها وبالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، إذ أن التسويق الزراعي يعتبر" ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والغذائية والخدمات

المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية "[1]

نظرا لعدم وجود سياسة واضحة للقطاعات الاقتصادية في ولاية بسكرة و بصفة خاصة القطاع الفلاحي أثر على المنطقة من حيث ارتفاع نسبة البطالة بين النشطين اقتصاديا ، كما أن الصناعة داخل الولاية من صناعات خفيفة وبسيطة تحتاج إلى تخطيط وتنظيم وتبني سياسات لتطويرها وإيجاد مناطق صناعية خارج المناطق السكينة من اجل توفير بيئة جيدة . أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يحتاج للدعم التقني و المادي وعدم توفر الأسواق بالشكل اللازم و المدروس محليا و إقليميا من أجل تسويق المنتوج وتدني أسعار المنتجات بمقابل التكاليف الباهظة التي يتكلفها المزارع للحصول على المواد اللازمة سواء الإنتاج الحيواني أو النباتي ، بالإضافة إلى ضعف الإرشاد والخدمات الزراعية.

3.2. **تدني وضعية الطرق**: تعاني التجمعات الريفية في ولاية بسكرة من عدم وجود طرق معبدة تربطها بالتجمعات العمرانية وتربطها مع بعضها البعض أيضا، كما أنها بحاجة إلى إعادة تأهيل الطرق الرئيسية ومداخل التجمعات العمرانية من اجل تسهيل التواصل والتبادل التجاري.

4 .2. **نقص الكهرباء**: تعاني بعض المناطق الفلاحية في منطقة الدراسة إلى ضرورة تحسين مستوى شبكات الكهرباء وتأهيلها كما يحتاج البعض الأخر إلى ضرورة توسيع هذه الشبكة بسبب التوسع لفلاحي وزيادة رقع الزراعة خاصة وأن ولاية بسكرة تعاني من مشكل انخفاض التيار الكهربائي و انقطاعه كلية أحيانا خاصة في فترة الصيف، من جهة أخرى هناك عدة مناطق فلاحية لا تتوفر على الكهرباء إطلاقا مما يعيق نشاط الفلاحين، بحيث يضطرون إلى سقي محاصيلهم الزراعية المختلفة باستعمال مادة المازوت المكلفة ماديا مقابل ارتفاع نسبة استهلاكها، و أكد لنا بعض الفلاحين في منطقة المالح بسيدي عقبة وكذلك بمنطقة السعدة بأن الكميات التي يتم شراؤها لا تساعد على العمل الفلاحي الأمر الذي يدفع بعضهم في غالب الأحيان إلى التوقف نهائيا والبعض الأخر لبيع أو تأجير مزارعهم ناهيك عن سلبيات السقي بذات المادة الطاقوية خاصة عند حالات التذبذب والتقلبات الجوية.

[1] بن تفات عبد الحق – دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي- مقال في مجلة الباحث العدد 09 ، 2011 ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ص 06

5.2. الوضعية البيئية:(النفايات الصلبة والسائلة): رغم وجود عدة مخططات لجمع النفايات الصلبة و السائلة و مركز الردم التقني للنفايات إلا أن هناك العديد من المخالفات البيئية مثل التخلص من بعض النفايات في الأودية وعلى جوانب الطرقات مما يؤدي إلى تلوث الوسط الطبيعي ، و كذالك عدم توفر خدمة التجميع بشكل يومي في بعض التجمعات ونقص في الحاويات ووسائل نقل النفايات بالإضافة إلى افتقار منطقة بسكرة إلى شبكة جيدة من الصرف الصحي مما يؤثر على تلوث المياه الجوفية والبيئة.

في هذا الصدد يلاحظ تلوث مياه وادي عبدي التي يستعملها فلاحو بلديتي جمورة والبرانيس في سقي أراضيهم الفلاحية وكذلك نفس الظاهرة تشهدها منطقة مشونش التي تتعرض إلى مشكل تلوث مياه وادي الأبيض.هذه المعضلة التي تؤرق عملية السقي اعتبارا من انعكاساتها السلبية وخطورتها الصحية والبيئية في ظل الارتفاع المسجل في درجات الحرارة.

6.2. مشكل الأمية: يحتاج القطاع الفلاحي إلى التكوين مثله مثل كل القطاعات الاقتصادية و ولاية بسكرة من حيث التكوين الزراعي يوجد بها معهد التكوين متخصص في الفلاحة الصحراوية ، كما يوجد بجامعة محمد خيضر في بسكرة معهدا للتكوين في العلوم الزراعية، لكن المشكل الرئيسي يكمن في أن ممارسة الزراعة في مناطق الولاية لا تتم من طرف المتكونين فلاحيا أو زراعيا، إذ أن مستوى التعليم للمزارعين قليل نسبيا حيث تبين أن غالبية المزارعين في منطقة بسكرة من ذوي التحصيل العلمي المنخفض وأن الكثير منهم يعانون من الأمية الأمر الذي ينعكس على استعمال الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية وهو عائق بشري سيعمل على إبطال التنمية الفلاحية لا محال[1].

7.2. انعدام طريقة البزل: ونقصد بالبزل شق التربة الزراعية **و**ترتبط عملية البزل ارتباطا كبيرا بعملية الري، فأينما وجد الري لا بد أن يكون هناك مبازل لسحب المياه الفائضة عن حاجة المحاصيل الزراعية وخفض منسوب المياه الجوفية بما تحويه من أملاح، ولو لا المبازل لغمرت التربة بالمياه وازدادت رطوبتها ومن ثم حرمان جذور النباتات من الأوكسجين الكافي ، وفي المناطق الجافة وبفعل

[1] تحقيق ميداني مع مجموعة من فلاحي منطقة لغروس و لوطاية –سبتمبر2011-

ارتفاع التبخر تتراكم الأملاح وتصبح أخصب الترب وأكثرها إنتاجا ، تربا غير صالحة للإنتاج الزراعي، لذلك فان قيام مشروع إروائي من دون أن يرافقه مشروع بزل كفء لا يمكن أن ينجح، ومصيره الفشل، لأنه مهما انخفضت نسبة الملوحة في مياه الري فان تراكمها السنوي وعدم وجود مبازل يؤدي على المدى الطويل إلى ارتفاع نسبة الملوحة في التربة وعلى قدر الاهتمام بالبزل من الناحية العلمية يتوقف نجاح المعالجة لأجل التخلص من الملوحة والحد من انتشارها.

تحتاج المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة بوصفها من المناطق ذات المناخ الجاف إلى كميات كبيرة من مياه الري، لغرض الوفاء بمتطلبات المحاصيل الزراعية المتزايدة إلى مياه الري وخاصة في فصل الصيف الذي يتميز بارتفاع درجات حرارته.

تفتقر الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة إلى المبازل الحقلية والفرعية والرئيسة فضلا عن قلة كفاءة المنجز منها، وعلى الرغم من قلة مساحة الأراضي الزراعية المروية كما لاحظنا في الفصل الثاني مقارنة باتساع المساحة الصالحة للفلاحة إلا أنها تفتقر إلى تقنية البزل.

8.2. العقار الفلاحي: لقد برز هذا المشكل المتفاقم خاصة عند الإقدام على أي مشروع أو مخطط للتنمية الريفية أو الفلاحية ، ذلك أن تسوية ملف العقار الفلاحي اصبح من اكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الولاية فيما يخص البناء الريفي أو الدعم الفلاحي . و لقد حاولت ولاية بسكرة ممثلة في وزارة الفلاحة منذ أن تمت الموافقة على مشروع الدعم ، أن تضع بعض الشروط للتحكم في عملية استفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد ملكية الأرض المعنية بالبرنامج المذكور و قد كان الأمر صعبا في معظم مناطق الولاية خاصة في الزاب الشرقي حيث يطرأ مشكل العروشية ،أين يغلب الطابع العرفي للملكية العقارية و هو الأمر الذي طرح إشكالا كبيرا أمام السلطات المعنية بحيث يجب أن تقرر الاستفادة من عدمها في ظل عدم توفر عقود الملكية لدى الفلاحين.

لأن الوقوف على تعيين العقار و تسوية العقود ، و خلق عقود جديدة خاصة بالفلاحين المالكين للأرض و المحرومين من تلك العقود حتمية لا مفر منها ، و لبرنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز أو عن طريق

أي شكل من أشكال الاستفادة يعتبر الحل الوحيد الذي يمنع دخول الفلاحين المشبوهين أو ما يسمى مجازا بقناصي الدعم الفلاحي[1].

[1] معلومات مديرية مصالح الفلاحة لولاية بسكرة - تحقيق الباحث حول مشكل العقار الفلاحي – سبتمبر 2011

خلاصة الفصل

إن العوائق المذكورة ستعمل بدون شك في عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها ما لم تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوجيه للنشاطات الاقتصادية فالتخطيط هو أداة فعالة لتنفيذ سياسة الدولة في القطاع وقد تطرقنا لكل المشاكل التي تعترض القطاع وهي المخاطر الطبيعية من جفاف وقلة الأمطار والفيضانات والحشرات والأوبئة وأهم هذه المعوقات ملوحة الترب الزراعية والموارد المائية، ففي المناطق التي تعتبر منخفضة مثل لوطاية مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج يضاف إلى ذلك صعوبة زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية الحساسة للملوحة مثل القمح على سبيل الحصر. كما أن المشاكل البشرية خاصة ضعف المستوى التعليمي للفلاحين يعتبر أهم هذه المشاكل والتي تعاني منها الأوساط الفلاحية في جل مناطق الولاية مما يجعل عملية الإرشاد الفلاحي و تدريبهم على استخدام التقنيات الخاصة بالزراعة المستدامة و معرفة العوامل المحددة لتقبل وتبني المزارعين لتلك التقنيات تعد عملية صعبة جدا لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

الفصل الرابع

آفاق التنمية الإقليمية لولاية بسكرة

تمهيد:

بناءا على ما تقدم من دراسة لواقع ولاية بسكرة وما تتميز به من خصائص ديموغرافية وجغرافية وخدماتية ومعرفة الإمكانيات والفرص المتاحة والكامنة من الموارد المحلية المتوفرة في هذه الولاية ، وبعد تحديد المعوقات والمشاكل التي تعاني منها بسكرة على مستوى الوضع الاقتصادي والإداري والاجتماعي والخدماتي، يمكن وضع خطة تنموية إقليمية ومشاريع تطويرية لهذه المنطقة على النحو الذي نراه كمايلي :

1.**عناصر الخطة:**

إن الخطة التنموية ترتكز على عناصر رئيسية وهي:

1.1. **الرؤية:** نعمل من اجل منطقة ذات اقتصاد متطور قائم على النشاط الفلاحي وبنية تحتية وخدماتية واستخدام مستدام للموارد الطبيعية وبإدارة رشيدة وبيئة صحية وأمنه.

2.1. **الغاية :**تحقيق الأمن الغذائي و الاقتصادي من اجل رفع مستوى معيشة المواطنين محليا و إقليميا ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات.

3.1 **الأهداف التنموية** :وتتمثل في تنمية الاقتصاد المحلي سواء كانت الصناعات الفلاحية وغير الفلاحية كصناعة الأسمدة والأعلاف والصناعات الغذائية و التعليب والتجفيف والتجميد وصناعة الألبان، تطوير الزراعة بمختلف أشكالها و أنواعها ، استخدام مستدام للموارد الطبيعية، تحسين مستوى الخدمات العامة للمواطنين ورفع مستوى المعيشة ووضع حد للهجرة الداخلية والخارجية وذلك من خلال تحقيق الإدارة الرشيدة وتوفر بيئة صحية وأمنه. وقد تم تحديد هذه الأهداف بناءا على مشاركة المجتمع المحلي من خلال تحقيق ميداني و كذا مع الهيئات المحلية ومن أهم المجالات التي تؤدي إلى تحقيق الغايات التنموية نجد:

3.**آفاق التنمية الإقليمية المقترحة**

للنهوض ولتحقيق التنمية في منطقة الدراسة- ولاية بسكرة - وتطويرها في كافة القطاعات لا بد من ضرورة تبني استراتيجيات تنموية زراعية، صناعية، خدماتية، صحية، تعليمية، ثقافية،وتلبية الحاجات

الأساسية وتفعيل دور قطاع الخدمات والهيئات المحلية.

1.3. استراتيجيات تحسين وتطوير قطاع البنية التحتية

نظرا لتدني مستوى الخدمة وأدائها في منقطة بسكرة فانه يتطلب تطوير هذا القطاع من خلال توفير الخدمات في المناطق التي تفتقر إليها خاصة خدمات المياه و صيانة وتطوير شبكات الكهرباء وتوسيع هذه الشبكات لتغطي مساحات أكبر من تراب ولاية بسكرة وإنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة والتنقية للمياه المستعملة التي تفتقر إليه بعض التجمعات السكنية في الإقليم من اجل استغلالها في القطاع الفلاحي، وكذلك تطوير و توسيع مركز الردم التقني حتى يصبح ذا قدرة استيعابية أكبر و قابل للتطور المستقبلي مما يسهل إنشاء مشاريع منتجة للدخل وذلك من تحويل للنفايات الصلبة وإنتاج الأسمدة وغيرها.

تسخير و استغلال منسوب مياه الأودية الكبيرة التي تأتي من أعالي جبال الأوراس من خلال بناء سدود حيث أثبتت الدراسات الجيولوجية و الهيدروجيولوجية وجود أماكن عديدة مناسبة لإنشاء سدود و استغلالها خاصة لسقي الأراضي الفلاحية ، تأهيل الطرق وزيادة فعاليتها وتحسين أدائها من خلال وصيانتها وشق طرق جديدة وتعبيدها للمناطق السكنية الجديدة والمناطق الفلاحية حيث أن تطوير قطاع الخدمات يؤدي إلى توفير بيئة سكنية مناسبة مما يؤدي إلى رضا المواطن عن الخدمات وتأهيل الطرق الرابطة بين التجمعات السكنية .كما يتطلب أيضا تطوير قطاع التعليم في كافة التجمعات السكانية من خلال بناء مدارس جديدة وإضافة أقسام جديدة وإنشاء مكتبات عامة ومراكز ثقافية وتطوير المختبرات العلمية والإعلام الآلي حيث أن تطوير قطاع التعليم ينعكس ايجابيا على مستوى التحصيل العلمي وعلى كافة القطاعات الخدماتية والصناعية والفلاحية من خلال التوصل إلى أساليب التخطيط العلمي تطوير الخدمات الطبية الصحية من خلال توفير المراكز الصحية في كافة التجمعات والعيادات المتخصصة بالإضافة إلى ضرورة توفير مستشفى شامل لكافة الأقسام والمختبرات.

2.3 . استراتيجيات تطوير القطاع الفلاحي في ولاية بسكرة

بناءا على ما تقدم من دراسة لواقع القطاع الفلاحي في بسكرة والذي يعتبر من أهم القطاعات الذي يشكل احد دعائم الاقتصاد المحلي والوطني ويمثل موردا اقتصاديا وغذائيا مهما يعتمد عليه سكان المنطقة، إلا أن هذا القطاع في حالة تراجع نظرا لعدم وجو د التخطيط المدروس من خلال مؤسسات تعنى بهذا القطاع في ولاية بسكرة، بالإضافة إلى ضعف التسويق المحلي والدولي، فالسوق الوطنية مفتوحة على مصراعيها لمنتجات الدول الأخرى وفي المقابل فان عملية تصدير المنتجات الوطنية إلى والخارج تواجه معوقات مثبطة، كما انه لا يوجد تخطيط وتحديد لأنواع المحاصيل الفلاحية التي يجب زراعتها حسب احتياج السوق وطوال الفترة السنوية إنما يتم التركيز على أنواع قليلة مما يؤدي لعدم استيعاب السوق لهذه المحاصيل ويضطر الفلاحين لبيعها بأسعار رخيصة لا تغطي تكاليف الزراعة أو إهمالها وتركها في أرضها، و نظرا لعدم التحكم في الدعم المقدم للمزارع من طرف الدولة خاصة إذا كانت أسعار المنتجات متدنية وغير مجدية يدفع المزارع إلى إضعاف تمسكه وارتباطه بمهنة الزراعة والأرض وبناء على هذا فانه يتطلب تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتطوير القطاع الفلاحي-:

الهدف الأول :تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستدامة.

الهدف الثاني :المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والهيئات ذات الصلة المباشرة بالقطاع مع القاعدة الجماهيرية و الفئة المتخصصة والإطارات.

ومن اجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع الفلاحي و إعتمادا على الدراسة المنجزة من قبل فان هناك متطلبات أساسية تتمثل في:

- استصلاح متكامل لأراضي زراعية وزيادة المساحات المزروعة وتنويع المزروعات حسب طبيعة التربة ومتطلبات السوق المحلية و الإقليمية و الوطنية و حتى الدولية .
- وترشيد استخدام المياه مما سيسهم في عدم تعريض المياه الجوفية لزيادة الضخ. و إلى الاستهلاك المفرط
- تأهيل الآبار الارتوازية وشبكات الري الفلاحية..
- حل مشاكل التسويق الفلاحي للتجمعات وتشجيع تدخل القطاع الخاص.
- فتح سوق جهوي لتسويق المنتجات الفلاحية مع إقامة مصانع لتعليب والتغليف

والتجميد وحفظ المنتجات الفلاحية وتسويقه في مواسم أخرى.

- زيادة الأراضي الفلاحية المروية لزيادة كميات الإنتاج.
- تنوع المحاصيل الفلاحية مما يؤدي إلى ثبات الأسعار.
- التركيز على التحسين الوراثي عند الأغنام والماعز لزيادة إنتاجيته من اللحوم والحليب وزيادة تربية الأبقار عالية الإنتاجية.
- عمل دورات وبرامج تدريبية من قبل وزارة الفلاحة والمؤسسات المعنية بالزراعة لمربين الثروة الحيوانية في أساليب التربية الحديثة.
- إقامة مشاريع مدرة للدخل وخلق فرص عمل كمصانع الأعلاف والألبان وتطوير قدراتها الفنية.
- توفير برامج الإرشاد وتقديم الخدمات الفلاحية وتوفير المعدات اللازمة.
- إنشاء صندوق تأمين زراعي للمزارعين صناديق الادخار والتوفير والتسليف لحل المشاكل الناجمة عن الكوارث الطبيعية (فيضانات رياح، انخفاض مستوي المياه الجوفية والعواصف....الخ)

والعمل على تعويض الفلاحين في حالة الخسارة، تشرف عليه المؤسسات صاحبة الاختصاص وجمعيات تعاونية زراعية في المنطقة.

إن وجود هذه المؤسسة يهدف إلى خلق آلية يتم من خلالها دعم الفلاحين وتعويضهم في حالة الخسارة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، نظرا لكون أن بسكرة منطقة زراعية ويعتمد سكانها على الزراعة، ويكون هذه الصندوق قائم على دعائم قانونية وتنظيمية وتحت إشراف مؤسسة وطنية صاحبة الاختصاص مع هيئة منتخبة ممثلين من كافة تجمعات منطقة بسكرة، وتوفير المواد الخام والبذور الحسنة والجيدة وتشمل هذه الآلية على الوسائل والإجراءات اللازمة لمراقبة توزيع المنح والقروض الفلاحية،

1.2.3 أهداف الصندوق:

- تطوير القطاع الفلاحي من خلال توفير البذور والمشاتل الجيدة والمحسنة.
- تذليل العقبات في الحصول على القروض من المؤسسات المالية وتوفير الدعم المالي من خلال القروض الميسرة والمنح.

•توفير الأدوية والأسمدة بأسعار زهيدة.

•إقامة مشاريع صناعية زراعية مثل مصانع تعليب وتغليف وتثليج الخضروات ومصانع تحويل المخلفات الفلاحية والأعلاف وغيرها.

2.2.3 **متطلبات تأسيس الصندوق**:

* تشكيل مجموعة أساسية لتكوين الصندوق الأعضاء المؤسسين ويفضل أن يكونوا من الفلاحين والمؤسسات المتواجدة بالمنطقة.

* وضع أهداف الصندوق والية تحقيق هذه الأهداف.

* وضع نظام وقواعد عمل الصندوق.

* وضع الهيكل التنظيمي للصندوق.

* وضع آلية العمل لتوزيع الأموال والهبات والقروض.

* تعيين موظفين اللازمين للعمل ذوي كفاءة وقدرة عالية.

* وضع نظام محاسبي ومالي كفئ يتوافق مع الأنظمة والمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية ويتلاءم مع القوانين والأنظمة وبيئة العمل الحلية و الوطنية..

3.3 .**استراتيجيات تطوير قطاع الصناعات المحلية**

إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل، كما تؤدي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.

وبما أن الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تعد وسيلة تنمية هامة – خاصة

في منطقة بسكرة – لإمكانية مشاركتها في تحقيق العديد من الأهداف الااقتصادية والاجتماعية المتمثلة خاصة في التشغيل، التخفيف من الحراك المهني، وبذالك العمل على استقرار السكان. فبإمكانها المساهمة في إعادة انتشار اليد العاملة على المستوى الوطني، وتخفيف الضغط السكاني على المدن، من خلال إحداث هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف.

إن اعتماد نظام الإنتاج المحلي بولاية بسكرة من خلال نشاط مشتقات النخيل باعتبار أن النخيل و مشتقاته الثروة المحلية الأساسية التي تزخر بها الولاية، و وضع خطة عمل خاصة بهذا النظام يتم فيها إبراز كافة المهام و الأهداف و كذا الخطوات العلمية لتجسيد نظام الإنتاج المحلي لمشتقات النخيل بما في ذلك أهم الهيئات القائمة على هذا النظام يعد من أبرز النشاطات الصناعية المحلية للمنطقة .

تطوير هذا القطاع يتطلب ما يلي-:

- إنشاء مناطق صناعية مجهزة بكافة الخدمات من شبكة بنية تحتية شبكة مياه، شبكة الكهرباء الكافية لمتطلبات المصانع، شبكة الصرف الصحي، تسهيلات النقل ومواقف السيارات، اتصالات تستوعب الصناعات المستقبلية بعيد عن التجمعات السكانية من اجل بيئة صحية آمنة.
- تجميع كافة الصناعات الموجودة بين التجمعات في المنطقة الصناعية.
- إنشاء مناطق حرفية بحدود التجمعات السكانية.
- إقامة مناطق خاصة لتربية الثروة الحيوانية.
- تطوير شبكة النقل والمرور لتحقيق سهولة الوصول للأفراد والمواد الأولية والمنتجات الصناعية.

4.3 .استراتيجيات إصلاح الوضع الإداري للمؤسسات المحلية و تفعيل أجهزة التخطيط.

للإصلاح الإداري أهمية كبيرة في تحسين أداء الهيئات المحلية من بلديات و هيئات قطاعية ذلك لان هذا الأخير يساعد على الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية المتعددة التي تقدمها هذه المؤسسات للمواطنين وباعتبار أن جهاز التخطيط من مهامه الأساسية تحسين و تطوير مستوى الحياة لسكان المنطقة من خلال تطوير الخدمات العامة والبنية التحتية للهيئات المحلية في المنطقة ، والتطوير الاجتماعي المستدام، من خلال خلق جو يشجع السكان على المشاركة في دعم التطور، وبناءا على هذه

الأهداف فانه من الضروري الاهتمام بوضع إستراتيجية لتطوير وتفعيل جهاز التخطيط و تحسين دور الهيئات المحلية في منطقة الدراسة في تقديم الخدمات .و لأجل تطوير و تحسين أداء هذه الهيئات هناك متطلبات يجب توفرها من بينها.

- تقييم الأداء للهيئات المحلية وخضوعها لكافة أنواع الرقابة وذلك من اجل كشف

الانحرافات ومعرفة وبيان أسبابها ومحاولة تجنبها وتضمن الرقابة المالية و الخدماتية وتتم هاته الرقابة من الهيئات العليا و تطوير الرقابة الذاتية وتكون من رئيس الهيئة المحلية على المرؤوسين لتأكد من تقديم الخدمات للمواطنين.

- تنمية وتطوير الموارد البشرية وهي من الأمور الهامة في عملية التطوير الإداري وتعتبر من العناصر الرئيسية للعمليات الإنتاجية لذلك يتطلب ضرورة الاستثمار في تنمية الأفراد وتدريبهم كعملية مستمرة وتنفيذها بصورة منتظمة ودورية وبأسلوب علمي والتركيز على الأبعاد والجوانب التي تؤثر في تنمية الأفراد مثل الجوانب التعليمية والتدريب وذلك بتزويد الأفراد العاملين بالهيئات المحلية بالمعلومات والتخصصات والمهارات والمعارف الضرورية اللازمة لأداء العمل والخبرات والأساليب المتطورة التي تساعدهم على تطوير وتحسين عملهم ورفع كفايتهم الإدارية والتنفيذية، في الجوانب الصحية توفير الأمن الصحي للعاملين في مؤسسات الهيئات المحلية من خلال أنظمة التامين الصحي ضد أخطار وإصابات العمل، جوانب تنمية العلاقات الإنسانية ما بين الرئيس والمرؤوسين في بيئة ومناخ يسوده الاحترام المتبادل بين الطرفين مما يمكن الموظف من تأدية واجباته وتحقيق أهداف الهيئات المحلية وتحسين سلوك أفرادها.

- استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحاسوبية الحديثة والبرامج المتعددة لمواكبة التطور والتقدم في التقدم العلمي و التكنولوجي وذلك استخدامها في النظم المحاسبية والمالية والإدارية والتخطيطية و إنجاز الخرائط مما توفر الوقت والجهد وتطوير الإطار الفني ، في مجال نظم المعلومات فمن الضرورة لكافة الهيئات المحلية استخدام برنامج المعلومات الجغرافية (GIS)كونها دائرة معلوماتية تخدم الهيئات والمشاريع التي تقوم بها ، والبنى التحتية المتعلقة بها لهذا فان متطلبات هذه الهيئات

تستدعي وجود تقنيات وأجهزة وبرامج متطورة من اجل تحويل وتخزين وتحليل وعرض المعلومات المتعلقة بسطح الأرض واستخدامات الأراضي.

•التطوير المالي للهيئات المحلية بهدف تحسين أداءها وكفاءتها وقدراتها وتمكينها من استخدام الموارد المالية المتاحة لها الاستخدام الأمثل وذلك بتوفير نظام مالي ومحاسبي كفئ يتوافق مع الأنظمة والمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية و التي تتلاءم مع القوانين والأنظمة وبيئة العمل الوطنية ، كما يتطلب التطوير المالي للهيئات المحلية بتطوير نظام إعداد الموازنات باستخدام نوع أخر من الموازنات بالإضافة إلى الموازنات العامة والموازنات التطويرية التي تستخدمها الهيئات حاليا باستخدام الموازنات الربحية.

5.3 .استراتيجيات الإرشاد و التوجيه للنشاطات الفلاحية

ويسعى الإرشاد الفلاحي إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها الأهداف التعليمية التي تستهدف إحداث تغييرات في معلومات واتجاهات وسلوك الزراع للنهوض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقاً من كونه نشاطاً تعليمياً وخدمة هادفة.

و الإرشاد الفلاحي باعتباره نشاطاً تعليمياً يشترك مع الأنشطة التعليمية الأخرى في كثير من الخصائص، وينفرد عنها بخصائص أخرى تجعل منه كياناً متميزاً، فهو يهدف كما يهدف غيره من الأنشطة التعليمية إلى إحداث تغيرات في الشخصية عن طريق تشكيل البنيان المعرفي لأفراد جمهوره، وعن طريق تزويدهم بالمهارات النافعة في عملهم وحياتهم وكذلك عن طريق تغيير اتجاهاتهم نحو الأشياء والأشخاص والأفكار، كما أنه كغيره من النظم التعليمية تستند كل ممارساته على أساس مستمد من النظريات والمبادئ التعليمية .

والإرشاد الفلاحي باعتباره من أهم أجهزة التغيير الموجه يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً عن طريق تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية المختلفة إلى إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارف ومهارات واتجاهات الفلاحين.

الخدمات التي يقدمها الإرشاد الفلاحي للريفيين:

- النهوض بمستوى معيشة الفلاحين وتحسين مستواهم الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج الفلاحي لديهم وبالتالي زيادة الدخل .

- تزويد الفلاحين بالمعلومات والمعارف حول الطرق والأساليب الفلاحية الحديثة في الإنتاج الفلاحي ومدهم بالمساعدات اللازمة والمتاحة .

- مساعدة الفلاحين على تحديد المشاكل التي تواجههم في الزراعة والإنتاج، وايجاد الحلول المناسبة لها .

- مساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم في اتخاذ القرارات الناجحة لهم ولكي يساعدوا انفسهم تلقائياً .

- تدريب الفلاحين وتعليمهم على الطرق الفلاحية الجديدة التي تضمن لهم الحصول على محصول جيد ذي جودة عالية .

- يعمل الارشاد الفلاحي على كسب ثقة الفلاحين من خلال تكوين علاقات طيبة مبنية على الود والاحترام، وخلق روح التعاون معهم .

- توصيل نتائج البحوث والتجارب الفلاحية إلى الفلاحين بعد تبسيطها ليمكنهم الالمام بها وتطبيقها .

- تعريفهم بمستلزمات الإنتاج الفلاحي المختلفة التي تتناسب مع امكاناتهم وقدراتهم .

-نشر وتوصيل المستحدثات الفلاحية والتكنولوجية إلى الفلاحين والعمل على وضعها موضع التنفيذ في مزارعهم لكي يتبنوها ويأخذون بها .

- إشراك الفلاحين ودعوتهم في المناسبات والندوات واللقاءات الفلاحية المختلفة لما يعود عليهم بالنفع من خلال اكتسابهم خبرات جديدة من خلال المناقشة والاجتماع والمشاهدة .

- اشتراك الفلاحين في العمل الإرشادي وفي تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية التي تتلاءم مع ظروفهم وأحوالهم وحاجاتهم .

- توعية الفلاحين بشتى الطرق والسبل الميسرة وحثهم على معرفة القوانين واللوائح المتعلقة بالمحافظة على الثروة الفلاحية والتي تهم أفراد المجتمع الفلاحي .

- تنمية المجتمع الريفي والعمل على تطوير الخدمات والمرافق فيه .

الخدمات والأنشطة التي يقدمها الإرشاد الفلاحي :

- القيام بالجولات الميدانية على الفلاحين ومقابلة الفلاحين لتزويدهم بالمعارف الجديدة عن الزراعة وتنمية مهاراتهم نحو استخدام أفضل السبل والطرق والأساليب الفلاحية الحديثة، وتلمس حاجات الفلاحين والتعرف على المشاكل التي تواجههم والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها.

- إعداد وإصدار تقارير احتياج الفلاحين من العمالة الفلاحية التي يحتاجونها وكذلك ما يتعلق برخص مزاولة المهنة ونقل الكفالات وتعديل المهن للعمالة الفلاحية.

- تسجيل وتنظيم أسماء الفلاحين الذين يرغبون في زراعة محصول القمح ورفعها لصوامع الغلال ومن ثم تسليم بطاقات توريد القمح لهم بعد استلامها من الصوامع، واعطاؤهم مواعيد التوريد.

- دراسة طلبات الفلاحين فيما يختص بالخدمات والمرافق التي تحتاجها مناطقهم مثل افتتاح فروع زراعية جديدة أو طرق زراعية أو ايصال الكهرباء إلى المزارع أو حفر الآبار ومياه الشرب.

- دراسة طلبات الفلاحين والمواطنين الراغبين في اقامة مشاتل زراعية ورفع ذلك للوزارة لإعطائهم التراخيص اللازمة. وتشجيعهم على تبني زراعة الاصناف الجيدة من النباتات المختلفة التي تتلاءم مع البيئة المحلية.

- المشاركة في تنفيذ بعض المناسبات الفلاحية كأسبوع زراعة الشجرة ويوم الغذاء العالمي ودعوة الفلاحين في ذلك.

- تقديم خدمات فنية للمزارعين والمهتمين بمجال النحل وإنتاج العسل وتوجيههم إلى أفضل الطرق والوسائل بهذا المجال.

- دراسة طلبات الفلاحين والمواطنين حول اضافة أي نشاط زراعي إلى سجلاتهم التجارية.

- التنسيق بين الفلاحين ومراكز الأبحاث ومحطات التجارب الفلاحية فيما يتعلق بأية طلبات أو مشكلات تواجه الفلاحين بعد دراسة ذلك.

- اقامة الندوات واللقاءات الارشادية في مناطق خدمات الفروع الفلاحية وتوجيه الدعوة للمزارعين والمهتمين بالزراعة بالحضور والمشاركة للاستفادة والتزود بالمعارف والخبرات الجديدة.

- تزويد الفلاحين والمواطنين بالمطبوعات الارشادية مثل المجلة الفلاحية والنشرات التي تصدرها الوزارة بشكل دوري ومستمر .

- العمل على تلبية طلبات وحاجات الفلاحين من خلال الزيارات والجولات الميدانية مثل حاجة الفلاحين إلى المكافحة نتيجة الاصابة بآفة معينة أو حاجتهم إلى المساعدة في تقديم خدمات بيطرية كالتحصين والعلاج، وابلاغ ذلك للمختصين بالفرع أو المديرية ليتم التنفيذ، بعد تقديم الارشادات الفنية لهم والمتعلقة بذلك .

- العمل على اشراك الفلاحين في اعداد وتخطيط البرامج الارشادية التي تتناسب مع ظروف وبيئة منطقتهم، والأخذ والاهتمام برأيهم وأفكارهم وتطلعاتهم .

- تعريف الفلاحين بالشركات والمؤسسات الفلاحية وموزعي مستلزمات الإنتاج الفلاحي بالمنطقة ومساعدتهم في اختيار ما يناسبهم من هذه المستلزمات وتتفق وامكاناتهم، وتتلاءم مع زراعاتهم بهدف الحصول على مستوى إنتاجي جيد يعود بالنفع عليهم .

- يعمل الإرشاد الفلاحي على تنشيط روابط التعاون والتآخي والتآلف مع الفلاحين وكسب ثقتهم من خلال الزيارات المتبادلة بين المختصين والفلاحين وكذلك المشاركة الفعالة التي يقوم بها المزارعون في مجال العمل الإرشادي الفلاحي .

- تعريف الفلاحين بمصادر المعلومات الفلاحية واهميتها في تزويدهم بالمعارف حول الطرق والأساليب الحديثة في الزراعة.

4. اثر استخدام الاستراتيجيات المقترحة

تعمل هذه الاستراتيجيات المقترحة على تحقيق التنمية الإقليمية في ولاية بسكرة في شتى القطاعات في حالة استخدامها بالشكل المطلوب والمخطط له .

النتائج والتوصيات

تناولت هذه الدراسة واقع منطقة بسكرة من الناحية الفلاحية من خصائص طبيعية وبشرية وأهم المشاكل التي تواجه قطاع الفلاحة بالإضافة إلى الاستراتيجيات الريفية التي قمنا باقتراحها وبناء على الدراسة الميدانية تبين مدى أهمية منطقة الدراسة من الناحية الفلاحية وعلى ضوء هذا الرؤية فقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية -:

1. **النتائج:**

1.1. **منطقة الزاب الشمالي:**

يغلب على هذه المنطقة الأراضي الجبلية حيث تمثل الأراضي المستعملة للفلاحة منه حوالي 55,8% من المساحة الكلية، تمثل أراضي البور والمراعي 80% منها فيما تمثل سلسلة الجبال حوالي 36%.

وبالتالي فإن هذه المنطقة الشمالية بحاجة إلى مشاريع استصلاح للأراضي وشق طرق الزراعية وما يتبعها من حصاد مائي وهذا في مجمله يؤدي لرفع كفاءة وإنتاجية وحدة المساحة بالمنطقة ويؤدي بالتالي إلى التوسع الأفقي وزيادة الرقعة الزراعية في بلديات المنطقة (خنقة سيدي ناجي، مزيرعة، البرانيس، جمورة، عين زعطوط والقنطرة) علما بأن مثل هذا المشروع سوف يعمل على تثبيت السكان في شمال ولاية بسكرة.

2.1. منطقة الزاب الشرقي:

هذه المنطقة تشتهر بزراعة المحاصيل الحقلية وخاصة القمح والشعير حيث تزيد المساحة المزروعة فيها عن 46 % من المساحة الكلية للمنطقة ، كذلك هناك مقدرة على تسويق الإنتاج خارج المنطقة، لسهولة النقل والتنقل اتجاه ولايات الشرق الجزائري عبر الطريق الوطني رقم 83 الرابط ولاية بسكرة بولاية خنشلة كما أن هناك منطقة في الزاب الشرقي (بلدية عين الناقة) نمتاز بمقدرة إنتاجية جيدة تقدر في معدلها 132 قنطارا من الحبوب، لذا فإنه يقترح تنفيذ مشروع إدخال وتعميم أصناف مختلفة من القمح والشعير ذات الإنتاجية العالية وإنشاء مطاحن الحبوب مع إمكانية توصيل السكة الحديدية .

3.1. منطقة الزاب الغربي:

تعتبر هذه المنطقة مجالا لإنتاج التمور والخضر بحيث يمثل الإنتاج السائد ويوجد بها أكثر من ملوني نخلة منها حوالي 71% كلها دقلة نور في كل من بلدية طولقة، أولاد جلال، الحاجب والدوسن وغيرها من بلديات المنطقة، ووصل إنتاج دقلة نور في الوسم 2011/2010 إلى أكثر من 800 ألف قنطار.

يقترح في هذه المنطقة تنفيذ مشروع تحسين القدرة الإنتاجية للتمور وكفاءة الإنتاج وإنشاء غرف تخزين وتبريد تتكفل بها الدولة.

4.1. منطقة الجنوب:

تعتبر بلديتي الحوش وأوماش منطقتين متخصصتين بشكل حقيقي في تربية الإبل لذا يقترح بتنفيذ مشروع إدخال سلالات ذات إنتاجية عالية من اللحم والحليب نظرا للطلب المرتفع لهاتين المادتين.

2. التوصيات

1.2. على مستوى المجالات الفلاحية :

بما أن الأغنام والإبل موجودة وبشكل غير مركز في كافة أنحاء الإقليم لذا اقترح شمول مشروع اختيار وتحسين أصناف مستوردة ومحلية من هذين الصنفين في الخطة الزراعية على أن يتم تنفيذه على مستوى ولاية بسكرة.

وبما أن ولاية بسكرة تعتبر من الولايات التي تشتهر بأشجار النخيل بأنواعها المختلفة خاصة دقلة نور في معظم بلديات الجهة الغربية والحبوب في بلديات مثل عين الناقة وزريبة الوادي والخضر والبقول في كل من مزيرعة و والغروس والتين وأنواع المشمش في الشمال كالبرانيس، جمورة، والقنطرة وملائمة بعض مناطق الولاية لأشجار الفاكهة المروية في منطقة خنقة سيدي ناجي نظرا لتوفر المياه بفضل وادي العرب.

فإن الخطة يجب أن تشمل دراسة ملائمة وتقييم أشجار الفاكهة ذات القيمة العالية أما المشروع الأخير والذي اقترح أن تشمله الخطة هو إجراء بحوث تطبيقية وإرشادية عن النحل في كافة مناطق الإقليم.

وبذلك تكون المشاريع المشمولة بالخطة هي:

1. إدخال وتعميم أصناف مختلفة من محاصيل القمح والشعير.
2. استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية.
3. تحسين القدرة الإنتاجية للزيتون.
4. تحسين معاملات ما بعد الحصاد الخاصة بزيت الزيتون
5. إكثار من إنتاج البقول والحبوب.
6. تعميم طرق إنتاج الألبان وتصنيعها.
7. اختيار وتحسين أصناف مستوردة ومحلية من الإبل والأغنام.
8. دراسة ملائمة وتعميم أشجار فاكهة ذات قيمة عالية.
9. بحوث إرشادية على النحل.

وبذلك تكون خطة تنمية الفلاحة في ولاية بسكرة تتكون من تسعة مشاريع منها أربعة حسب المناطق التنموية المختلفة بالولاية بحيث تكون حصة كل وحدة تنموية مشروع واحد يتم تنفيذه فيها وخمسة مشاريع يتم تنفيذها بشكل شمولي في كافة مناطق الإقليم.

بناء على ما تقدم أورد التوصيات العامة التالية:

1. تشجيع القطاع الخاص وتقديم ما يمكن من التسهيلات (قروض، إعفاء ضريبي، ...الخ)

فيما يتعلق بمشروع تحسين معاملات ما بعد الحصاد بزيت الزيتون (كمصنع لتعبئة الزيتون، الاستفادة من المخلفات والمعاصر المتطورة) ومشروع إنشاء مصنع منتجات الحليب.

2. تشجيع مربي الأغنام تتبنى تكنولوجيا التلقيح الاصطناعي لإدخال وتعميم الأصناف المحسنة من الأغنام والتعاون مع محطات التجارب لتحسين الأغنام العواسي في كل من أولاد جلال ، البسباس ورأس الميعاد التي تقوم بانتاج الكباش من السلالات المعروفة بكباش أولاد جلال.

3. شمول ولاية بسكرة ضمن فعاليات مشروع إيفاد – الصندوق العربي لاستصلاح الأراضي خاصة في المناطق التي توجد فيها إمكانية للتوسع الأفقي وزيادة الرقعة الزراعية.

4. أوصى أن يتم تكثيف الإرشاد الزراعي في جل مناطق الولاية وزيادة التقارب بين المرشد الفلاحي والفلاحين المستفيدين ورفع الوعي لدى الفلاحين وخاصة الوعي البيئي وإمكانية الاستفادة من المياه المعالجة في الزراعة وذلك بإشراك الفلاحين

5. في جولات وزيارات لمواقع تنقية المياه العادمة داخليا وخارجيا لتبديد الشكوك حول استخدام هذه المياه مما يحقق أكثر من هدف أحدها التخلص من المكاره الصحية التي تسبب تفشي الأمراض والأخرى إيجاد مصادر إضافية من المياه المستخدمة بالزراعة.

6. تشجيع وإدخال سلالات محسنة من النحل وتزويد المزارعين بالملكات المحسنة وتكثيف الإرشاد الزراعي في هذا المجال.

2.2. على مستوى الإدارة:

- القيام بدراسات اجتماعية واقتصادية وقياس هذه المشاريع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات المحلية بعد السنة الأولى من تنفيذ هذه المشاريع.

- عقد ورشة عمل تضم خبراء وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديرية مصالح الفلاحة للولاية ومكاتب الفلاحة في البلديات ودعوة الصندوق الدولي للدعم الفلاحي لتسويق هذه الخطة الزراعية بولاية بسكرة.

- اعتبار هذه الخطة الزراعية جزءا من الخطة الإقليمية للدولة الجزائرية.

- تعميم خطة البحث والتخطيط الإقليمي بالمشاركة وإشراك المستفيدين في اتخاذ القرار فيما يخصهم في كل منطقة مع مركز البحث العلمي لمناطق السهوب والكائن مقره بجامعة بسكرة.

- أن يكون التخطيط شاملا للكل القطاعات لما لها من تكامل فيما بينها ويبدأ من تشخيص الوضع الراهن لكل مجال بلدية لتوفير بنك معلومات لجهاز القرار بالوزارة.

- فتح وحدات إرشادية في المناطق المختلفة المذكورة في الدراسة لتكون مسؤولة عن متابعة التنفيذ للمشاريع المقترحة.

- تشكيل لجنة وزارية ممثلة بمديرية مصالح الفلاحة وكل بلدية على التنفيذ لهذه الخطة وتكون مسئوليتها تذليل العقبات التي يمكن أن تواجه عمليات التنفيذ.

- كما كان التخطيط بالمشاركة فإنه من الضروري أن يكون تنفيذ هذه المشاريع بالمشاركة وذلك بتشكيل لجان محلية يشارك فيها الفلاحين والمستفيدين بالإضافة للجهات الرسمية الجمعيات المحلية لتكون حلقة الوصل بين الوزارة والممولين والمستفيدين.

- اعتماد مبدأ الشفافية لتنفيذ مشاريع هذه الخطة وذلك بتحديد أنواع التقارير المالية والمتابعة والتفتيش حسب الأصول ومواعيد تقديمها والجهات المعنية بها والتي من أهمها الدول والجهات الممولة.

خلاصة عامة

يشكل إقليم ولاية بسكرة نطاقا جغرافيا له شخصيته المتميزة عن باقي مناطق الجنوب الشرقي للجزائر، بحكم موقعه الاستراتيجي في الجزء الجنوبي للأطلس الصحراوي ويعتبر بوابة الصحراء الجزائرية من الناحية الشمالية حيث يعتبر من أهم الواحات الكبرى في الجزائر، وإشرافه على سفوح الأطلس الصحراوي، جعله يستفيد من إمكانات وموارد فلاحية متباينة طبيعيا، خاصة التربة والمجاري المائية المنحدرة من وعلى سفوح الأطلس الصحراوي، هذه الموارد تؤهله لأن يصبح نطاقا فلاحيا، إلا أن مشاكل التنمية الفلاحية التي تعترضه مثلما تعترض باقي المناطق الفلاحية للجزائر جعلت الإنتاج الفلاحي لا يزال عاجزا عن توفير احتياجات المواطن اليومية خاصة بعض الخضر والحبوب وبأدنى بكثير مما يتوفر بها هذا الإقليم من إمكانات فلاحية، فضلا عن أن العائد الاقتصادي والاجتماعي منها يتسم بالضعف، ونظرا لتزايد الاهتمام بالفلاحة الصحراوية باعتبارها محورا مهما من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب.

إن تنمية القطاع الفلاحي في ولاية بسكرة تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة :

- تخفيف التبعية الغذائية.

- تحقيق الآمن الغذائي.

- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحرقات وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعات إستراتيجية يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن نحقق هذه الأهداف وذلك من خلال :

- تشجيع تدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتوجات إستراتيجية.

- توفير التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الاستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

- حل إشكالية العقار حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتوج الفلاحي له قيمة مالية و إستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي إضافة إلى هذا لابد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي.

- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور...إلخ

- وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي ولاية بسكرة في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية.

- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل إقتصادية عقلانية بعيدة عن كل إجراءات بيروقراطية وهذا يتم بإشراك ومساهمة العاملين في القطاع الفلاحي.

العمل على تحقيق الآثار السلبية للإصلاحات الإقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي لاحياتها لخدمة التنمية الحقيقة .

إن تطور القطاع الزراعي ولاية بسكرة وتمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية :

1- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصيح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادية من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية الإنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها أثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض مالكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقيق ميزتين.

أ- الميزة الأولى : توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقرض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

ب- الميزة الثانية : توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3- ضرورية خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزية وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحة لها تأثيرات من عدة نواحي.

أ- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها توثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5- العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى رفع نسبة الأراضي المستقية منها، وذلك من خلال بتاء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الإستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

خلاصة عامة

يشكل إقليم ولاية بسكرة نطاقا جغرافيا له شخصيته المتميزة عن باقي مناطق الجنوب الشرقي للجزائر، بحكم موقعه الاستراتيجي في الجزء الجنوبي للأطلس الصحراوي ويعتبر بوابة الصحراء الجزائرية من الناحية الشمالية حيث يعتبر من أهم الواحات الكبرى في الجزائر، وإشرافه على سفوح الأطلس الصحراوي، جعله يستفيد من إمكانات وموارد فلاحية متباينة طبيعيا، خاصة التربة والمجاري المائية المنحدرة من وعلى سفوح الأطلس الصحراوي، هذه الموارد تؤهله لأن يصبح نطاقا فلاحيا، إلا أن مشاكل التنمية الفلاحية التي تعترضه مثلما تعترض باقي المناطق الفلاحية للجزائر جعلت الإنتاج الفلاحي لا يزال عاجزا عن توفير احتياجات المواطن اليومية خاصة بعض الخضر والحبوب وبأدنى بكثير مما يتوفر بها هذا الإقليم من إمكانات فلاحية، فضلا عن أن العائد الاقتصادي والاجتماعي منها يتسم بالضعف، ونظرا لتزايد الاهتمام بالفلاحة الصحراوية باعتبارها محورا مهما من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب.

إن تنمية القطاع الفلاحي في ولاية بسكرة تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة :

- تخفيف التبعية الغذائية.
- تحقيق الآمن الغذائي.
- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحرقات وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعات إستراتيجية يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن نحقق هذه الأهداف وذلك من خلال :
- تشجيع تدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتوجات إستراتيجية.
- توفير التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الاستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.
- حل إشكالية العقار حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتوج الفلاحي له قيمة مالية و إستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي إضافة إلى هذا لابد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي.
- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور...إلخ

- وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي ولاية بسكرة في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية.

- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل إقتصادية عقلانية بعيدة عن كل إجراءات بيروقراطية وهذا يتم بإشراك ومساهمة العاملين في القطاع الفلاحي.

العمل على تحقيق الآثار السلبية للإصلاحات الإقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي لاحياتها لخدمة التنمية الحقيقة .

إن تطور القطاع الزراعي ولاية بسكرة وتمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية :

6- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصيح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادية من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية الإنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها أثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض مالكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

7- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقيق ميزتين.

أ- الميزة الأولى : توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقرض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

ب- الميزة الثانية : توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

8- ضرورية خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

9- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزية وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحة لها تأثيرات من عدة نواحي.

أ- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها توثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

10-العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى رفع نسبة الأراضي المستقية منها، وذلك من خلال بتاء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الإستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية

1. الأخضر مرابط – حساسية الصحراء المنخفضة وانعكاسات التدخل البشري مقارنة منطقتي وادي ريغ وواد سوف الأسباب والنتائج – مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، ، جامعة قسنطينة،2005
2. بن تفات عبد الحق– دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية–مجلة الباحث،العدد 09 ،جامعة ورقلة، 2011
3. لميس "محمد ممدوح عبد الرؤوف عفانة" – استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية (دراسة حالة محافظة طوباس)، رسالة ماجستير منشورة بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2010
4. مرام فراس صوالحة – استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية (دراسة تحليلية لمدينة طوالكرم) – رسالة ماجستير من جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2007

5. منال محمد نمر قشوع – استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية " دراسة حالة منطقة الشعراوية في محافظة طولكرم"– رسالة ماجستير من جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010

6. معلم صلاح الدين – الموارد المائية واستعمالها بدائرة طولقة(ولاية بسكرة) – رسالة ماجستير من كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية بجامعة قسنطينة،2010

7. سلاطنية بلقاسم و عرعور مليكة – معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده – مقال في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، 2009

8. علي مخلف سبع نهار الصبيحي – التصحر في محافظة الأنبار وأثره في الأراضي الزراعية– أطروحة الدكتوراه، قسم الجغرافيا، جامعة بغداد، 2002

9. سنوسي سميرة – التصحر في الزيبان وانعكاساته على التهيئة في ولاية بسكرة – رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية ،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية من جامعة قسنطينة،2006

10. سويهر نواري–أثر العوامل الجغرافية على التحولات الريفية في ولاية باتنة– أطروحة الدكتوراه، قسم الجغرافيا، جامعة هواري بومدين الجزائر، 1994

11. شاكر سليمان جودة – التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي – رسالة ماجستير من جامعة النجاح الوطنية في فلسطين، 2001

ثانيا: المراجع الفرنسية

1. Abdelkrim bensaid -sig et télédétection pour l'étude de l'ensablement dans une zone aride (le cas de la wilaya de naâma, algérie - these de doctorat, l'universite joseph fourier-grenoble 1,2006
2. Alkama djamel & tacherift abdelmalek -essai d'analyse typo-morphologique des noyaux urbains traditionnels dans la region des ziban-courrier du savoir n°01, universite med khider biskra,2001
3. A nne-lise decroquetz- le principe de precaution en matiere de securite alimentaire- memoire des etudes approfondies, universite de lilleii ,2001
4. bouammar boualem et bekhti brahim - le developpement de l'economie agricole oasienne : entre la rehabilitation des anciennes oasis et l'amenagement des nouvelles palmeraies- magasine de recherche, universite de ouargla, n°06/2008
5. Bouziane &labadi -les eaux profondes de la region de biskra (algerie)- european journal of scientific research issn 1450-216x vol.25 no.4 , *universite mohamed khider – biskra* (2009)

6. Chaouche-bencherif meriama-la micro-urbanisation et la ville-oasis; une alternative a l'equilibre des zones arides pour une ville saharienne durable cas du bas-sahara-memoire de doctorat en sciences option : urbanisme, université mentouri , Constantine,2006
7. Camille CLEMENT- La salle pédagogique de Béni-Abbès et sa station de lagunage expérimentale : un enjeu pour le développement d'une oasis en Algérie- Rapport de stage Master 1,Université Paul-Valéry-2006
8. Daddi bouhoun & autres - l'agriculture saharienne : réalités et perspectives : cas de la vallée de l'oued righ (sud - est algérien) -agriculture n° 2 , *université de Ouargla*, 2011
9. Direction générale des forets-politique forestière nationale et stratégie d'aménagement et de développement durable des ressources forestières et alfatières- rapport, Alger ,2007
10. Helin J.C- Espaces agricoles et urbanisme – édition l'Harmattan, France-1996
11. Jocelyne Hacquemand - *faim dans le monde et politiques agricoles et alimentaires : bilan et perspectives*- étude du conseil économique et social, France 2008
12. Senoussi Abdelhakim et Bensemaoune youcef- les parcours sahariens entre usage et enjeu! cas de la région de Ghardaïa- *algerian journal of arid environment* , vol. 1, n° 1, universite kasdi merbah-Ouargla ,Algérie 2011
13. Soumia lalouania et djamel alkama-les circuits touristiques, vecteur de préservation et d'intégration du patrimoine culturel le cas des ksour et dachra des ziban-article, université med kheider- biskra, algerie,

14. Senoussi a., chehma a. et bensemaoune y- la steppe algérienne a l'aube du 3ème millénaire : quel devenir ?- annales des sciences et technologie vol. 3, n° 2, université kasdi merbah ouargla,2011

15. Senoussi a.1, bissati s.1 et leghriss-le ghout dans le souf : l'agonie d'un système ingénieux-*revue des bio- ressources, vol 2 n 1 , université kasdi merbah ouargla 2012*

16. Yaël kouzmine- dynamiques et mutations territoriales du Sahara algérien vers de nouvelles approches fondées sur l'observation- thèse de doctorat en géographie, université de Franche-Comté, 2007